

اقرأ

فؤاد صروف

مذبح المربع

مطبعة المعارف ومكتبة مصر

مذبح المربع

فؤاد صروف

مذبح المذبح

اقرأ

٣

تصدرها مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر
بمعاونة الدكتور طه حسين بك وأنطون الجميل بك
وعباس محمود العقاد وفؤاد صروف



جميع الحقوق محفوظة
للجنة المعارف وكتبها بمصر

الفصل الأول

الحرب والحضارة

- ١ — هل توطد أركان السلام ؟
- ٢ — هل تقضى الحرب على الحضارة ؟
- ٣ — ما لباب الحضارة ؟
- ٤ — ما خير قلب اجتماعي يفرغ فيه هذا اللباب ؟
- ٥ — ما الواجب على المفكر في هذا الصراع ؟

— ١ —

. أمقضى على البشرية بأن تقدّم كل ربع قرن من الزمان
أو نحوه قرباناً من دمها وذخرها على مذبح المريح (إله الحرب
عند قدماء الرومان) ؟ ألا يأخذك العجب والسخط معاً — عندما
تقلب الطرف في أنباء الميادين ، فإذا عشرات من الألوف من
زهرة الأبناء تقضى في ساحات الوغى ، وقد يكون بينها شكسبير
آخر ، أو جليليو جديد ، أو أفلاطون يعيد عهد أفلاطون

الجمهورية والمحاورات ؟ وعندما تقرأ فی الصحف عن شعوب تتضور جوعاً ، وعن دور تنهار على سكانها ومشافي على الجرحى والمرضى وهم لاصقون بأسرتههم ، وعن المعابد والناس سجدٌ فيها ، وعن المدارس ودور الكتب والآثار ؟ وعندما تجلس والقلم بيدك والورق أمامك ، تحسب حساب ما يبدد جزافاً من مال الناس وثمره تعبهم ووليد فكرهم وإبداعهم ، دخاناً مذكرواً فی الهواء ، أو شظايا قنابل متناثرة على الأرض ، أو حطام سفن فی قيعان البحار ؟ كيف يسمح هذا الإنسان الذى نفذ إلى قلب الذرة فقام أفلاكها ووزن شحنتها ، وأخذ يطلق الطاقة الكامنة بين جسيماتها ، هذا الإنسان الذى جاس خلال رحاب الفضاء ، فعرف أبعاد النجوم وسرّ ضوءها ، واستنبأ الضوء أخبار المجرات العظام وخفايا تركيبها ، وأدوار نشوئها ، هذا الإنسان الذى سخر الأثير ولجم الكهربائية وامتنى الهواء ، الإنسان الذى بدأ ينفذ إلى أسرار العقليين الواعى والباطن ، ويسيطر على بواعث المرض وعوامل الوراثة — كيف يسمح هذا الإنسان بهذا الدمار يستفحل ويعمّ ، فيعرض أعظم ما يفاخر به ويحنو عليه ، للخراب ، مع أن جزءاً

يسيراً من الجهد والمال اللازمين للحرب ومواصلتها ، يكفي لغلبة
 الفاقة والقضاء على المرض ورد آفاق الجهل ؟ أمضى على البشرية
 كل ربع قرن من الزمان أو نحوه أن تتقدم وقرانها بيدها تضعه
 على مذبح المريح ؟

إذا استنبأنا رجال الفكر الحديث جوابهم عن هذه الأسئلة ،
 أجابنا مؤلف « انحطاط الغرب » كما أجاب قبيل وفاته من
 سنوات : إن السلام رغبة والحرب حقيقة واقعة ، ولكن
 التاريخ البشرى لم يحقق رغبات الإنسان ومثله العليا . فالحياة
 بين طوائف الناس والحيوان معركة . إنها بين طوائف الناس
 معركة بين الأفراد والطبقات والشعوب والدول ، وذلك متوقف
 على طبيعة الحرب ، وهل هي تجارية أو اجتماعية أو سياسية .
 هي معركة في سبيل القوة أو الربح أو العدل أو المساواة . فإذا
 خابت شتى الوسائل التي يتوصل بها الإنسان إلى أحد هذه
 الأغراض لجأ إلى القوة . ومن دلائل الشؤم إن الشعوب
 البيض هي الشعوب التي تتحدث بالسلام الآن ، لا الشعوب
 الملونة . فإذا قصر هذا الحديث على أفراد المفكرين والمثاليين ،
 فليس في ذلك ضررٌ ما . لأن هذا كان شأنهم في جميع العصور

السابقة . ولكن متى نزعتم الأمم إلى السلام ، كان ذلك دليلاً على الضعف والانحطاط . فالشعوب القوية التي لم يغلب عليها اللين وتأخذها السفسة ، لا تميل هذا الميل ، ولا تنزع هذه النزعة . فالنزوع إلى السلام تسليم للمستقبل ، لأن النزعة السلمية المثالية تعنى الاستقرار النهائى ، وهو حالة مناقضة لمعنى الحياة نفسه . وإذن فلا بد من الحروب ما زال هناك ارتقاء إنسانى ، لأن النزعة السلمية معناها التسليم بإدارة شؤون العالم ، للذين لا ينزعون إلى السلام ، ولابد أن يبقى السلام مثلاً أعلى ، والحرب حقيقة واقعة ، فإذا عزمت الشعوب البيض ألا تتولى بعد الآن زعامة الحضارة فالشعوب الملونة تفعل ذلك ، ويصبح زعماءها حكام العالم .

وقلما تجد بين رجال الفكر الحديث من يوافق شينجلر على رأيه هذا موافقه تامة ، ولا سيما بين الذين توفروا على دراسة ما يقال عن البواعث الفطرية والعقلية والاقتصادية التي تبعث على الحرب . فالسينيور مدر ياجا وهو أحد أحرار الأسبان يرى أن السلام العالمى الدائم كالسلام القومى الدائم لاهو متعذر أصلاً ، ولا يمكن أصلاً ، إذا أريد به فترات طويلة من الزمن ينتفى فيها العنف

في تقرير شؤون البشر . وبعض الأمم الكبيرة ، تمتع بسلام قومي خلال فترات طويلة من تاريخه . فالولايات المتحدة الأمريكية ، تمتعت بهذا السلام من أيام لنكن . وليس ثمة حائل ما لا يمكن تخطيه ، أو عقبة ما لا يمكن تذليلها في السعي إلى تحقيق حالة من العلاقات بين طائفة من دول العالم ، تشبه حالة العلاقة بين الولايات الثماني والأربعين في جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية .

والسلام هو اتفاق إرادات متعددة . وإذن إرادات الدول الستين أو نحوها من دول العالم اليوم (كان القول قبل نشوب الحرب في سنة ١٩٣٩) يجب أن تتفق لكي تفوز بالسلام . ولا يكفي أن تسلم جميعها بقانون دولي واحد ، مع أن هذا التسليم أمنية تحدى إليها الركائب . واتفاق الإرادات يقتضى شيئاً أكثر من الاتفاق في أساليب السلوك . إنه يقتضى اتفاقاً في الأغراض . ولكن كل أمة من الأمم تتخذ من أغراضها القومية الأغراض العليا التي تأتمُّ بها . فالسلام لا بد أن يبقى متعذراً إلى أن تتخلى الأمم عن هذه الأغراض الخاصة في سبيل الغرض الوحيد الجدير بتضافر الإرادات القومية المتعددة على

تحقيقه ، وهو تنظيم العالم تنظيمًا معقولاً يجعله مثوى ومقرًا جديرًا بالإنسان .

إن الوطنية القومية مهدت السبيل للسلام القومى فى الأم ، وليس هناك من سبيل إلى السلام العالمى إلا بتعزيز الوطنية العالمية ، ولكن الوطنية العالمية لاتدرك باضعاف الوطنية القومية وإخادها ، بل بتطهيرها والتسامى بها . فالعالم هو وطن الأوطان . وهذه هى الحقيقة التى يجب أن ندركها .

وينظر جون ماينرد كاينز الاقتصادى البريطانى الكبير إلى المسألة من ناحيتها العملية ، فيذهب إلى أن توطيد أركان السلام يقتضى أمرين : أما الأول فأن تتضافر جميع الأمم التى ترغب رغبة أكيدة فى المحافظة عليه ، والثانى أن يظهر تضافرها فى مظهر قوى يجعل خطر محاربتها خطراً حقيقياً فلا يتعرض له إلا أحمق أو مغامر . ومن هنا يرى أن الأركان التى نهضت عليها جامعة الأمم كانت قائمة على فرض خاطئ ، وهو أن جميع الأمم ترغب فى السلام والعدل على السواء ، ولذلك كان غرضها منذ نشأتها أن تضم فى نطاقها جميع الأمم ، لا الأمم الراغبة رغبة صادقة فيهما فقط . وإذن فكل هيئة من هذا القبيل يجب أن تضم

الأمم الراغبة في السلام دون غيرها . وعنده أن الكلام في نزع السلاح نزاعاً عاماً عبث ، بل على الضد من ذلك يجب على جماعة الأمم التي ترغب في السلام أن تكون — إن كان ذلك ميسوراً — أقوى من الناحيتين العسكرية والاقتصادية من جماعة الدول المعتدية ، أو التي يحتمل أن تعتدى على غيرها . أى أن كاينز يريد أن يحيط مبدأ « السلامة المشتركة » بكل ما يجعله حقيقة حية فعالة .

أما هافلوك إلس البيولوجى والاجتماعى البريطانى ، فكان لا يشك مطلقاً في أن السلام العالمى الدائم مستطاع وأنه يتحقق متى صحت المشيئة التي ترغب فيه رغبة صادقة . فليس ثمة حرب بين الحيوانات القريبة من الانسان وليس هناك دليل على وجود حرب في تاريخ الانسان البدائى .

وقد عرض يعقوب ظروف لمثل هذه الناحية من أصول الحرب فقال قبل خمس وثلاثين سنة : « يقول أنصار الحرب إن تنازع البقاء ناموس عام ولا بد منه لبقاء الأصلح وارتقاء النوع . وهذا التنازع قائم بالحرب والحرب أساسه ووسيلته وأن أم الأرض كأسماء البحر وأشجار البر تتنازع البقاء ويبقى أصلحها في

هذا الجهاد . والتنازع ناموس طبيعي لا يمكن نقضه . ولكن إذا أنعم الباحث نظره فيه وجد أنه ليس لازماً بين الإنسان وأخيه الإنسان ، بل بين الإنسان والطبيعة . ووجد أيضاً أن في الطبيعة ناموساً آخر لازماً لارتقاء النوع مثل ناموس التنازع وهو ناموس التعاون . وهذا الناموس أرقى من ناموس التنازع ، لأنه من لوازم الأحياء العليا وقد كان له اليد الطولى في ارتقاءها ولا سيما في إرتقاء الإنسان . وكل تنازع يمنع هذا التعاون لا تكون نتيجته إلا الانحطاط . والحروب لا تثار لاسترداد حق مهضوم ولا مساعدة الطبيعة على بقاء الأصلح . ولكنها الأهواء مثل حب السيادة وحب الكسب وحب المجد والإنسان غير مكلف أن يثير الحرب لكي يقتل من لا يستحق البقاء من نوع الإنسان ولا سيما أن الذين يقتلون هم النقاية لا النفاية » وعند هافلوك إلس أنه من المحتمل أن الحرب كانت في الماضي مفيدة في تعزيز روح النظام الاجتماعي والتعاوني ، فكانت عاملاً من عوامل الارتقاء الإنساني ، ولكنها غدت اليوم في رأي معظم الشعوب ، لا ضرورة لها . بل أصبحت وهي مبعث ضرر عظيم . حتى الدولة المنتصرة في الحرب قلما تفوز بضمان

السلامة التي في سبيلها خاضت معمعة الكفاح .

ونور من أنجل وقف معظم حياته وتآليفه على إقامة الدليل على أن الدولة المنتصرة خاسرة من الناحية المادية كالدولة المغلوبة . وقال الأسقف انج وهو أشهر قسّ فيلسوف معاصر : إن الحرب العالمية الماضية كانت حرباً أهلية عالمية ، بين أم تشترك في ثقافة واحدة وليس بينها فوارق لا تمكن تسويتها ، فكانت نكبة على جميع الأمم التي خاضت غمارها . فعود إلى حرب من قبيلها يزجُّ أوروبا في عصر مظلم كالعصر الذي اعترض ارتقاء الحضارة بين سنة ٥٠٠ م وسنة ١١٠٠ م . ولا ريب في أنه إذا نشبت ، فكل من يملك شيئاً سيخسرهُ غالباً كان أم مغلوباً .

ونظرة مسرّ فرنكلن روزفلت عملية خالصة تمليها نزعتها الإنسانية العالية . فهي تقول : إن السلام العالمي الدائم مستطاع ولكنه لا يصبح محتملاً إلا إذا أدركت أمم العالم أن حفظ الذات يقتضى التنظيم في سبيل السلام لا في سبيل الحرب . ولا يحق لنا أن نتوقع عقد معاهدات راسخة على الدهر . لأن التحوّل مركّب في طبيعة الاجتماع . فلا بدّ من أن نجد أساساً يتيح لمثل الأمم ، الاجتماع والبحث وتحكيم العقل ، في هدوء وروية ،

للتوفيق بين الأواصر التي تربط الأمم ، وفقاً لوجوه التحوّل الطارئة على العالم المتغيّر والحاجات الناشئة عنها .

أما ولز فينذر الإنسان بمصير كمصير أصناف الحيوانات البائدة ، إذا هو لم يتعلّم تنظيم السلام . وأما لن يوتانج الفيلسوف الصيني المعاصر فقد قال حوالى سنة ١٩٣٦ : إن أوروبا لا تتعلّم ولا تستخرج العبرة إلّا إذا مُنيت بنكبةٍ أعظم هولاً من نكبة الحرب الكبرى (العالمية الأولى) . وقد نحنا لن يوتانج نحو أفلاطون إذ قال : إن السلام الدائم لا يغدو مستطاعاً إلّا متى أصبح للمفكرين نصيب أوفر في توجيه سياسات الأمم ، وأنشئت رابطة أخاء للأور بين الصالحين الذين يقدّمون العدل على الوطن . ومع تعدّد الآراء في هذا الموضوع الخطير يكاد يكون هناك إجماعٌ بين علماء العصر في هذه الأيام على أن الحضارة الحديثة لا تنطوى على قوى لا تردّ ، تدفع البشر دفعاً إلى مذبح المريح كلّ فترة قصيرة من الزمان ، ما لم ينحدر البشر إلى همجية لا يحقُّ لأحد أن يتوقعها الآن برغم نوائب الحرب . فالحرب في نظر الاقتصاديين منهم لا تجدى جدوى مالية ، لا على الغالب ولا على المغلوب . وضغط السكان بحسب ما هو معروف

من اتجاه معدّل المواليد والوفيات ، لا يكفى في نظر الاجتماعيين لتسوية الحرب . والنزاع على موارد الخيامات ، لا يجب أن يكون باعثاً على الحرب ، إذا صفت النية وأحسن التوزيع . فموارد الأرض نفسها وآيات الصناعة الحديثة ، تكفى جميع الشعوب وتفي بحاجتها . وعلماء الطبيعة البيولوجية لا يقرّون وجود غريزة تدفع إلى الحرب ، أو تجعل الحرب أمراً لا مفرّ منه . فالاعتداء في المرء يتلون بلون بيئته . فعندما كانت البيئة الاجتماعية تبيح المبارزة كان الجبان يقدم عليها ، وعندما حكمت البيئة الاجتماعية بأن المبارزة شرّاً اجتماعياً أصبح أشدّ الناس ميلاً إلى العدوان يسعى إلى حسم الخلاف بالتحابّ أو عن طريق المحاكم . وعلماء النفس والتربية يذهبون إلى أنه في الوسع السيطرة على الانفعالات والتحكم فيها والتسامي بها . وهذه الطائفة من العلماء تذهب إلى أن الرّيتين متأهبون للذهاب إلى مدارس الأمم المغلوبة ، وإخراج جيلٍ بعد سنوات ، يؤمن بتفضيل النظام الديمقراطي ومزاياه في تنظيم الاجتماع البشرى على النظم الأخرى . فالعلماء مجمعون أو في حكم المجمعين على أن عالماً بغير حرب مستطاع ، وأن هذه الحرب يصحّ حقاً أن تكون آخر الحروب ، على أن

تكون الرغبة في جعلها كذلك رغبة صادقة ، وعلى أن يستند
أقطاب الأمم إلى ما كشفه البحث الحديث عن طبائع البشر
وطبائع منشآتهم في تحقيق هذا الغرض الأسمى .

— ٢ —

هل تقضى الحرب على الحضارة ؟

لا بدّ من التسليم بأنّ ذلك الجانب من حضارتنا الممثل في
الآثار الفنية التي لا تقوّم بمال من مبان وتماثيل وصور وغيرها
معرض للدمار . وقد دمّرت طائفة غير يسيرة منه . فأوربا حافلة
بهذه البدائع . ودولها المتحاربة تملك ألوفاً من الطائرات ! ومهما
تكن وسائل الدفاع ضدّ الطائرات متقنة محكمة فلا ريب في أن
قائد السرب المهاجم المستعد للتضحية ببعض طائراته ورجالها
يستطيع أن يبلغ هدفه . وفي وسع حملة من هذا القبيل أن
تدمّر جامعة من الجامعات العريقة ومستودعاً من أنفس مستودعات
العلم والفلسفة والأدب في تاريخ البشر . وإن قنبلة واحدة
تستطيع أن تذكّ كنيسة من تلك الكنائس التي تتجلى فيها
روائع فنون البناء والنقش فيمضى الناس جيلاً بعد جيل يتحسّرون

على ضياعها . وليس في النصف الغربى من أوروبا منطقة لا تجد فيها مقرّاً لآيات العبقرية الفنية . وقد دُمّرت في لندن مئات من الكنائس والمباني العريقة . وقد خرّبت في وارسو وروتدام وبلغراد أحياء كاملة . ولما كانت هذه الحرب حرباً كلية ، فإن معظم مصانع الدول المحاربة حوّل إلى الإنتاج الحربى فغداً بحكم هذا التحويل هدفاً حربياً مشروعاً . وكل مصنع أو كل مرفأ يدمر أو يصاب ، يمثل جهداً إنسانياً مضيعاً . وبحكم قواعد الحرب الكلية تعد الجيوش المتفهرة ، التى وطّنت النية على الكفاح ، إلى تخريب ما تخلفه وراءها فى أرضها ولو كان من أعز مقتنيات القومية .

وإذا كان القصد بعبارة «تدمير الحضارة» انتهاء دور من أدوار الحضارة فالتدمير لا مفر منه . لأننا بلا ريب نواجه عهداً جديداً فى الثقافة الإنسانية . فالحرب العالمية الأولى جاءت حداً لقرن استتب فيه النظام بوجه عام بعد النزاع الطويل الذى منيت به أوروبا فى عهد نبوليون ، ونهايةً للتقدم المطرد فى انتشار الحكم الدامقراطى فى أنحاء الأرض ، وكانت مستهلّ عهد سمته التراخى الأدبى والفوضى السياسية والاضطراب الاقتصادى

والاضطهاد الدينى والعنصرى . ولو قال أحدٌ لسكان أوربا فى سنة ١٩٠٠ أن هذا هو مصيرهم فى سنة ١٩٣٠ لأبوا تصديقه ولموه بالجهل والتهويل وبأنه يوم ينعق . فالثورة الفرنسية تلاها عصر الرشد والحرب العالمية الأولى تلاها — على قول الآن نقفز أستاذ التاريخ الحديث فى جامعة كولومبيا — عصر الطيش والتهوُّر ولا مفرٍّ من أن تضيف الحرب العالمية الثانية — إذا طالت — صفحات مظلمة أخرى إلى كتاب القوضى .

هذان النضالان العظيمان ، الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية قد يصفهما مؤرخو المستقبل بأنهما بدءا حرب الثلاثين فى القرن العشرين وختامها . لأن القتال لم يقف يوماً واحداً منذ ما نشبت الحرب الأولى سنة ١٩١٤ ، ولا بدَّ أن يفرض على البشر قلب صفحة جديدة بل بدء فصل جديد فى سفر تاريخهم وحضارتهم . إنهما يعنيان نهاية حضارة و بزوغ أخرى . أما ما تكون صفات هذه الحضارة البازغة وخواصها فالمستقبل غير البعيد كفيل بتوضيحه .

ولكن لا يتعين علينا أن نسلِّم بأن القول « بتدمير الحضارة » يجب أن يؤخذ بمعناه الحرفى . فالحضارة نبات قوى متعدد الجذور

متشعب الفروع ، ولا يحتمل اقتلاع جميع جذوره وسقوط كل ورقة وانحصار كل غصن مرة واحدة مهما تكن الكارثة التي يصاب بها . وإذا كانت الحضارة قد عاشت بعد تدمير أثينا واجتياح البرابرة لروما ، وظلام القرون الوسطى والنزاعات الدينية والملكية في العصور التي تلتها ، فالغالب أنها تستطيع أن تعيش بعد أن تمنى بحريين عالميتين ، وإن كان الفتك والتخريب فيهما أشد من كل ما سبق له ذكر في التاريخ .

الإنسان وريث جميع العصور السابقة . ومن المتعذر أن يُدمَّر هذا الإرث لأنه منتشر في كل مكان تقريباً . فالأفكار قد أزهرت على كل ساحل والمكتبات والمتاحف والمجموعات العلمية والفنية قد أنشئت ورُعيت في كل قطر ، والذكاء الإنساني ينتشر بالمطبعة وأسباب المحاطبات على اختلافها حتى يستحيل على أحد أن يمنع انتقاله من أرض وانفراسه في أخرى . ولو حرق طائفة من المكتبات ، كما حرق مكتبة جامعة لوفان ، لما خسر العالم إلا قطرة من بحر الكتب والمؤلفات المخزونة في جميع معاهد الأرض ، وإن كانت هذه القطرة غاية في النفاسة وقد لا تعوّض .

فالخطر الذي تتعرض له الحضارة ليس خطر تدميرها الكلي

وانهيارها ولكنه خطر إصابتها بالكساح أجيالاً متعددة من جراء الحرب . لأنه إذا طالت الحرب فالغالب أن تكون نهايتها باعثاً على استهلال عصر حديدى مady فى حياة الأمم . لأن الحرب بتدميرها أسباب الثقافة - والعبقرية فى طبيعتها - لا بد أن تقسر الإنسان على الارتداد إلى نمط مady من الحياة فيعيش وهو أقرب إلى الجنور منه إلى الفروع والأفنان . وقد مضت ثلاث سنوات أو تزيد والدول المتحاربة مخضعة كل ناحية من نواحي حياتها لضرورة الحرب . فصانع السلام تضرع ، ومصانع الأفكار تذوى . إذ ما قيمة الأدب وهو الذى كان الصلة الأولى بين الأمم ومبدد التعصب ، وما قيمة الفلسفة وهى التى كانت دائماً المأوى الأعلى لتأسية النفس ورفعها ، وما قيمة العلم المحض وهو الذى كان خادم التقدم ورائده ، ما قيمتها جميعاً فى نظر أم تناضل فى سبيل الكيان ؟ هل تعدو كونها ترفاً يمكن إغفاله الآن ؟ وقد تبقى هذه الأشياء من قبيل الترف عند انتهاء الحرب وبعيده . لأن المشكلات التى ينتظر أن تواجهها الأمم حينئذ لن تكون اتاحة آيات الموسيقى والفن والمتعة الفكرية للجماهير ، فى المقام الأول ، بل تعمیر ما دمر وتوفير أسباب المأكل والملبس

والمأوى والعلاج . ذلك بأن البشر سيجدون أنهم مضطرون بحكم عواقب الحرب ، إلى العناية بأصول المعاش لا بفروعه ، وبمجدور الحياة لا بورقها وزهرها .

ومن غير المحتمل أن تنجو أمةٌ من آثار هذا الاضطراب وليس المرء في حاجة إلى الخيال الوثاب لكي يتصور ما ينتظر أن تحدثه الحرب في نسيج المدنية من التمزيق وفي صرحها من الشروخ . وقد قدر اقتصاديو معهد كارنيجي الأميركي أن الحرب العالمية الأولى اقتضت خسارة ألوف الملايين من الدولارات . هاهى ذى المدن التى دكّت ومناطق الريف التى اجتاحت والسفن التى هوت إلى قعر اليم ، يمكن احصاؤها ومعرفة قيمتها المالية . أما عدد الذين قتلوا ودفنوا أو شوّهوا وأصيبوا بالمعجز عن العمل فملايين كثيرة .

حتى الخسارة التى منيت بها الشعوب فى عقول الذين فقدتهم وتدريبهم الفنى والصناعى يمكن تقديرها . فانكلترا خسرت فى الأشهر الأولى من الحرب العالمية الأولى روبرت بروك الشاعر ، والبلدان المحاربة الأخرى فقدت بغير شك نفراً غير يسير على مثاله ، ونحن نعلم أن الكاتب هورويل استطاع أن

يملاً أعمدة على أعمدة من مجلة « الاتلنٹیک منٹلی » بأسماء العلماء والمفكرين من بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، الذين فقدوا في الحرب الماضية . وهذا التبذير في المواهب استمرَّ أربع سنوات فذهبت زهرة رجولة أوروبا وذكائها طعمة النيران .

ولكن المرء في حاجة حتماً إلى الخيال الوثَّاب ، لكي يتصوّر حضارة المستقبل لولا هذه الخسارة وهذا التبذير ، وعليه أن يقتحم بعين الخيال مستقبلاً مضيقاً لكي يتصور الانتصارات العظيمة في ميدان الاجتماع البشري لو أطرَد التقدم ولم تبذّر المواهب . ولعلهُ يرجع القهقري بخياله فيتصوّر حرباً مدمرة من قبيل الحرب الحالية ، ناشبة في الفترة الواقعة بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٤٥ إذن لكان من المحتمل أن تفقد انكلترا في هذه الحرب دكنز و ثاكري وبروننج وجلادستون وسبنسر وهكسلي وبسيمر . ولا يستبعد أن مصير داروين فيها كان يحتمل أن يكون كمصير موزلى^(١) ومصرع تنيسون كمصرع روبرت بروك . ولكان من المحتمل أن تفقد فرنسا هوجو وده موسيه

(١) من أعظم علماء الطبيعة الحديثة وقد قتلته رصاصة عابرة في خندق يشبه جزيرة جاليبولي في الحرب العالمية الأولى .

وسانت بوف ورينان وفلوير وباستور . وألمانيا وروسيا فاجنر وجوجل وغيرهم كثير . وبعد هذا أفستطيع أن تتصور حالة العصر الفكتورى فى انكلترا ، من ناحيتى العلم والأدب ، لو ذهب ربع شبابه طعماً لنيران الحرب ، أو مآسى فرنسا وألمانيا فى القرن التاسع عشر لوسيق احداثهما إلى المجزرة ؟

ولا تقتصر الحضارة على الذين يموتون فى الميدان بل تشمل أولادهم وحفدتهم . وأنت تعلم قيمة الوراثة العقلية فى تاريخ الحضارة . ولا تقف المصيبة عند حدّ الحقائق التى كان يحتمل أن يكشفوها بل تتعداه إلى الحقائق التى كانت تولدت من حقائقهم والمؤلفات التى كانت تُلهم بمطالعة مؤلفاتهم .

هذه بعض عناصر القربان الذى تقدمه الانسانية على مذبح المريح .

ومع ذلك فلنا أن نقول ان الحرب ليست أعظم كارثة تواجهها الحضارة بل هناك — فى رأى نقترز — كارثة أعظم ، وهى أن يسود العالم طراز من الحكم والاجتماع والثقافة تموت فيه الحرية ، وتفرغ الصناعة والتجارة والسياسة والحكم والأدب والفن والعلم فى قالب واحد . وإذا كان توماس مان قد فرّ من

من « أرض الظلام » عندما قام هذا النظام في وطنه ، فالى أين يفرّ الذين من قبيله إذا ساد هذا النظام قارات الأرض ؟

وإذن فلا بدّ من وضع حدّ لهذه المصيبة حتى ولو كان الثمن حرباً بنوائبها وبلاياها . إن منابع الفكر والشعور قد تسمّمت وقام في بعض البلدان جيل يحتقر الحق والأمانة ويعتقد أن كلّ كذبة وحيلة وكلّ جناية تحقق غرضاً معيناً لها مايسوغها . فتثاقفة على هذا الفرار سمّ زعاف مهمّا يبالغ في طلائها . ولو انتشرت عقيدتها في القوة واستعمالها لقضى انتشارها على لباب الحضارة . وإذا قيل هذا يفضى إلى النظام كان الردّ انه نظام الاستبداد وهو أبعد عن الحضارة من نظام التتار والمغول . فكل سعى لوضع حدّ لهذا النظام ينطوى على أمل في القضاء على نوائبه ، رخيص مهما يكن غالياً . فنحن لا نخسر إلا مظاهر الحضارة إذا نحن لم نخسر الانسان نفسه أى نفس الانسان . وقد بليت الصين مثلاً في عهد من عهود تاريخها الطويل الحافل بجاكم طاغية أحرق من كتب كنفوشيوس ما شاء له أن يحرق ، واضطهد من أتباعه من صوّر له طغيانه أن يضطهد . ولكن حكمة كنفوشيوس باقية والثقافة القائمة عليها لا تزال حية في

نفوس الصينيين ترشدهم وتوجه حياتهم . فالحضارة الحديثة لا تدمر ولا تنهار إلا إذا دمرت أصولها وفنى لبابها

— ٣ —

وما هو لباب هذه الحضارة ؟ ليس لبابها تقدمها المادى الصناعى مع أننا ننهر به . ولا ثروتها التى أفضت بها إلى الاستعمار . فالثروة بحد ذاتها محتقرة والاستعمار ممقوت . ولكن لبابها هو خلاصة التراث الذى خلفته لها طاقة من الدول بانية على ماسبقها فى رفع شأن الإنسان واعزاز كرامته

لفرنسا نصيبٌ فى بناء هذه الحضارة وتنشئة روحها الأصلية ، وهو وليد مفكرىها الأحرار فى القرن الثامن عشر وثورتها الكبرى فى أواخره . وللباب هذا النصيب تأييد ما للعامل الإنسانى من شأن عظيم فى بناء الحضارة والإيمان بالعقل والإصرار على أن للإنسان المفكر كرامة فى ذاته . وليس هذا بالشىء الجديد فى التاريخ . فقد سبقت الحضارة الإسلامية العربية إليه عند ما كانت فى إبان عزها فبهرت العالم والتاريخ بعلومها وفنونها ، وهى وليدة هذه الروح العالى . ولكن سبعة قرون أو ثمانية انقضت قبل أن

استكشف مفكرو فرنسا هذه الحقائق الأساسية مرة ثانية ، وجعلوها عناصر أساسية فى نظام فلسفى ، ثم تمكنوا عن طريق الثورة الكبرى من جعلها أركان النظام السياسى الاجتماعى

ولا يقل نصيب بريطانيا عن نصيب فرنسا فى هذا الصرح الفخم . فبريطانيا ابتدعت فكرة الإعتماد المالى (Credit) وجعلت أساسه الثقة بكلمة المتعاقدين وإمكان الاستناد إلى قول الرجل المستقيم . ثم إنها كانت الدولة الأولى التى أدركت أن السلطان السياسى ينطوى على شىء أهم من مجرد التعبير عن مصالح الجماعة المشتركة ، ووضعت إدراكها موضع التنفيذ ، وفهمت أن السلطان والحرية غير متنافيين ، وأن فى وسع الإنسان التمتع بالحرية بغير أن تنتشر الفوضى ، وأن الحكومة تستطيع أن تمارس السلطة بغير أن يعم الإستبداد ، أى أن بريطانيا ابتدعت مذهب الأحرار فى الدولة والاقتصاد وتقدمت به يمينها إلى صرح الحضارة

أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم يكن نصيبها الأهم عظمة تقدمها المادى وسعة نطاقه . بل كان نضال الشعب الأمريكى نضالاً متواصلاً ، محمولاً على أجنحة من النزعة الكالية ، فى سبيل تعزيز كرامة الفرد برفع مستوى معيشتة . فالولايات المتحدة

ما فتئت تسعى إلى الإصلاح الإنسانى بسعيها إلى جعل الناس أصح أبداناً وأجود قوتاً وأوفر فرصاً ووقتاً للرياضة والمتعة الروحية والعقلية ، فهى بلاد الارتقاء الاجتماعى . وبين مآثرها الكثيرة يلوح لى أن مآثرة الاهتمام بالارتقاء الاجتماعى هى المآثرة التى يجب التنويه بها خاصة عندما نذكر نصيب بلاد فرانكلين ولنكن وفوردد فى بناء الحضارة الحديثة

وكيفما قلبنا النظر فى هذه اللوحات الثلاث نجد المبادئ نفسها مفرغة فى قوالب متباينة . فثمة أولاً الفكرة الأساسية التى قوامها أن الفرد الإنسانى غاية فى حد ذاته ، وليس مجرد آلة أو أداة تحركها قوة طاغية لتحقيق هذا الغرض أو ذاك . فالفرد الإنسانى يُعدُّ وفقاً لهذه الفكرة شيئاً نفيساً ثميناً لمجرد أنه فرد إنسانى . ثم يستخرج من هذه الفكرة الأصيلية ، القول بوجوب منح هذا الفرد بضع حريات أساسية لكى يتاح له النمو العقلى والروحى المتسق . وقواعدها أن تطلق له الحرية ليزن الأمور ويحكم عليها بنفسه . وأن يناقش ويبحث . وأن يعرب عن رأيه . فالحرريات المدنية والدينية ، هى روح الحضارة الحديثة ، هى لبابها ، لا المخترعات ولا المكتشفات العلمية وتطبيقاتها الصناعية . لأن المخترعات

والمكتشفات وتطبيقاتها لم تنبع إلا من الاعتراف بكرامة العقل
وحرية الانسان

فروح الحضارة الحديثة ، حر مطلق كالجدول أو كالشعلة .
وهذا الروح لا بد أن يموت عندما تتخلى الحضارة عن هذه
الحريات ، لأنها جزء لا غنى عنه من الهواء الذى تتنفس . عند
ذلك تخمد المواهب المولدة المبدعة التى رفعت تلك الحضارة
إلى ذرى العظمة العلمية والصناعية والفنية ، فتغدو وكأنها جهاز
كسر محركه أو جسم فقد روحه وسر الحياة فيه

ولكن ماذا يحدث إذا سيطر على العالم ، على الاجتماع البشرى ،
سلطان يستمد وحيه من مبادئ « الزعامة المطلقة » و « الكلية
الشاملة » و « التفوق العنصرى » ؟ وليس هذا السؤال فى منزلة
الفرض أو الوهم . فألمانيا تحارب لتفوز بهذا السلطان . وليس
بين الكتاب الذين عرفوا بأصالة الرأى ، وتتبعوا نشوء الخطة
النازية ، وتكشفها ، من يشك فى أن حدود تلك الخطة لا تنحصر
فى أوربا وحدها

إن علماً تسيطر ألمانيا النازية ، وتشرف على تنظيمه
سيختلف اختلافاً بيناً أساسياً ، عن نظام العالم الذى ألقاه البشر

في القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين ، وهو النظام الذي كان يستمد وحيه ، أو بدأ يستمد وحيه من المبادئ التي تقدم ذكرها ، وهي الاعتراف بكرامة الفرد ، واحترام العقل وبناء معاملات الناس على الثقة ، والتمتع بالحرية بغير فوضى ، وممارسة السلطة بغير استبداد ، والسعى إلى رفع كرامة المرء برفع مستوى معيشته

وإن عالمًا تنظمه السيادة الألمانية بكفاءتها المعروفة ، وتطبق فيه الأساليب الصناعية الألمانية الدقيقة قد يزداد فيه الإنتاج إزدياداً عظيماً . وليس بين الذين تتبعوا ارتقاء ألمانيا الصناعية منذ أواخر القرن التاسع عشر إلّا واستوقف نظره مشهد الكفاءة في التنظيم الدقيق ، محشودة في قناة واحدة وموجهة إلى غرض واحد . نعم ، إن الحرية المطلقة لها مساوئها ، وعند ما تطلق الحرية للفرد ليعمل وفقاً لرغبته واستجابة لحوافزه المتباينة ، ينجح مهما يكن ذكياً ، ناحية الاضطراب . ولكن في ظل هذا النظام المحكم ، ستنظم كل حركة وكل سكة من حركات كل فرد وسكناته ، لخدمة غرض واحد ، هو سيطرة « الأسياد » .

إلا أن تحقيق هذه الصورة يقتضى من البشرية ثمنًا فاحشًا وهو التجاوز عن كل شيء له صلة بالحياة الحرة القائمة على أساس احترام الفرد وعقله وشخصيته . فصورة البشرية الحرة التى يتساوى فيها الناس فى الاحترام الواجب لهم لأنهم بشر ثم يتفاوت هذا الاحترام وفقاً لتباين المواهب والنجاح فى استخدامها تنتفى وتتهار ، وتحل محلها صورة البشرية مقيدة بقيد حديدى ثقيل ، صورة الناس ومصائرهم فى أيدي فئة قليلة من « المتفوقين » أو من الذين يحسبون أنفسهم متفوقين ، فيستغلون الجماهير لأن هذه الجماهير خلقت فى نظرهم من جيلة أدنى وأحق من جيلة « الأسياد » . وهذا النظام قد يفضى إلى زيادة الانتاج ولكنه يشمل إنكار مثل إنسانية عالية هى لباب الحضارة كما نفهمها .

فهل الهدف مما يستحق هذه التضحية العظيمة فى سبيله ؟
يؤخذ من أقوال الذين نفذوا إلى حقيقة الأهداف البعيدة التى يتوخاها زعماء الوطنية الإشتراكية ، ومن بعض الأعمال التى تمت حتى الآن فى البلدان التى أخضعت بالقوة أو بالتهديد بها فى أوربا ، أن النظام الاجتماعى الذى ينتظر فرضه على العالم هو نظام هرمى الشكل . فقد قال هتلر لهرمن روشننج إنه لا يعرف

حضارة تستطيع أن تقوم على غير أساس العبودية، وإذن يجب إبداع أشكال جديدة من العبودية. فقد كانت الشعوب المغلوبة وأسرى الحرب عبيداً للفاتحين منذ العصور الأولى. أما في المستقبل فالقوميات المغلوبة على أمرها يجب أن تكون الطبقة السفلى في الاجتماع الوطنى الاشتراكى، وعلى عواتقها تقع مهمة القيام بالأعمال الزراعية والصناعية التى لا تحتاج إلى إتقان فنى. ولا يكون لها حقوق ما. وفوق طبقة هؤلاء تكون طبقة الألمان وحلفائهم ومنهم يؤخذ العمال المتقنون والمديرون وموظفو الحكومات. وفوق هؤلاء تقوم طبقة خاصة من أعضاء الحزب الوطنى الاشتراكى، ومنهم يجند جيش الثورة. وعلى قمة هذا الهرم الانسانى تقوم طبقة الأشراف الجدد، طبقة النخبة الوطنية الاشتراكية، وهى طبقة الحكام المتمتعين بالحرية المطلقة واحتكار السلطان — هذه هى طبقة الأسياد

هذا هو الهدف البعيد، والكفاية فى سبيل تحقيقه يجب أن تقاس بمقياسه. فالكفاية ليست بجد ذاتها هدفاً اجتماعياً أعلى يطلب لذاته بل هى وسيلة إلى غاية. فالكفاية مهما تبلغ من الإحكام والكمال لا يسوغها مسوغ، إذا كانت وسيلة إلى هدف غير عادل

ونظرية « الأسياد الجدد » لا يمكن أن تعدّ بحال ما هداً اجتماعياً عادلاً للإنسانية ، وإذن يجب أن يرفض الهدف وكفاية الوسائل المستعملة في سبيل تحقيقه

وهذا لا يعنى أن النظام المقابل لنظام « الأسياد » منزه عن كل خطأ ، وأن الاجتماع الذى بنى في ظله خال من كل فساد . بل يعنى أن هذا النظام ينطوى بحسب المبادئ التى تعدّ روحه ولبابه ، على إمكان الإصلاح ، وإذن فهو ينطوى على مثل أعلى تتطلع إليه الإنسانية وتسعى جهدها إلى تحقيقه متعثرة مضطربة ، ولكنها أبداً ساعية ، فأرجلها تدمى وعيناها فى السماء . وكذلك بدأ يتضح للعالم أنه واقف بين حضارتين كلتاهما تطلب الزعامة العالمية لروحها . وعلى العالم أن يختار .

والمسألة بهذا الوضع ، ليست مسألة أوربية فحسب ، بل هى تهتم جميع الأمم ، فهى مسألة إنسانية عالمية ، وبهذا التفسير يخرج الصراع الدائر الرحى من نطاقه الأوروبى إلى نطاقه العالمى .

— ٤ —

إذا كانت الحريات المدنية والفكرية والتحرُّر من الخوف والفاقة هي لباب الحضارة وروحها المحرك فما هو القلب الاجتماعى الذى يجب أن تفرغ فيه ، أى ما هو النظام السياسى والاجتماعى الذى يضمن بقاءها ويتيح لها فرص النمو والازدهار ؟

لقد بلا العالم ، منذ ما بدأ الناس يعيشون عيشة اجتماعية ، ألواناً شتى من نظم الحكم ، وإن من يطالع كتاب الفيلسوف أرسطو فى السياسة يجده فى معظم فصوله ، كأنما كتب أمس . فقد وصف أنواع الحكم وصفاً دقيقاً وعالج الحالات النفسية الاجتماعية ، التى تسود الاجتماع فى ظل كل منها . ومما لا ريب فيه أن البشر لم يظفروا بعد بنظام الحكم الأمثل . ولعلمهم لن يظفروا به ، فيبقى هدفاً عالياً يتطلعون إليه . وهذا التوق إلى تحقيق نظام الحكم الأمثل ما فتىء وسيبقى من أهم ما يدفع الناس فى طريق الكمال ، مهما تكن محجبتهم بعيدة ، ومهما يكن مطلبهم عسيراً . إن الحياة جهاد مستمر ، وجهاد النفس أعظم الجهاد وأكرمها .

وسبب ذلك ليس ببعيد المنال على من يتلمسه . فمن يتأمل في علاقات البشر بعضهم ببعض ، يعلم أنه حيث يجتمع اثنان فهناك مصلحتان . وأنه من المرجح أن تصطدم المصلحة الواحدة بالأخرى . ثم إنه يعلم أنه من المتعذر أن تحقق جميع المصالح دائماً تحقيقاً كاملاً . فاما أن تنتصر المصلحة الواحدة انتصاراً تاماً على الأخرى ، وتخذل الأخرى خذلاً تاماً ، وإما أن يتفق على حل وسط . والحل الوسط يقتضى تعاوناً قائماً على أحكام العقل . وأحكام العقل لا تنزل في كثير من شؤوننا الاجتماعية في منزلة دون المنزلة التي يجب أن تكون لها . وإلى أن يصبح جميع الناس عقلاء حكاء ، يبقى البحث عن النظام الأمثل للحكم ، سعيّاً نحو هدف بعيد ، وهو سعى كريم مجيد . وليس بين نظم الحكم التي خبرها البشر ، نظام أقرب إلى الهدف المقصود ، مهما يكن هذا القرب بعيداً ، من النظام الديمقراطي .

إن خصوم الديمقراطية يزعمون أنها وهم من أوهام الأحرار ، وأن ربة الحرية قد أسلمت الروح وانتنت جثتها . وليس هذا التعبير الأخير ، شطحة من شطحات الخيال أو القلم ، ولكنه ترجمة حرفية لقول أحد أقطاب الحاكمين بأمرهم . وأنصار

الديمقراطية طبعاً ، لا يقبلون هذه الأقوال ، ولكنهم في الوقت نفسه يسددون سهام تقدم الى النظم الديمقراطية ، بغية اصلاحها وجعلها أصلح قالب ، يفرغ فيه لباب الحضارة ، أى أفضل نظام مستطاع لحكم البشر . فالمسألة ليست هل النظام الديمقراطى هو النظام الأمثل ، بل هل النظام الديمقراطى أقرب من النظم الأخرى المقترحة التى خبرها البشر ، الى النظام الأمثل أو لا ؟ فكثيرون من المصلحين ينسون أحياناً أنه لا يكفى ، أن يفضى إصلاحهم إلى ازالة الشرور والمساوىء القائمة ، بل يجب أن ينظروا كذلك فى ما قد ينبت فى ظل النظام الجديد المقترح ، من شرور قد تكون أفدح وأشدّ ضرراً من الشرور المزالة . والديمقراطية معان كثيرة ، إلا أننى سأستعملها هنا بمعنيين : أما المعنى الأول فالنظام السياسى الذى أفضت اليه فكرة سيادة الشعب ، واعنى النظام النيابى . والمجالس النيابية قائمة على فرضين ، أولهما أنه من حق كل فرد وكل جماعة أو طبقة اجتماعية أن تطالب الحكومة بتحقيق مطالبها ، جهد المستطاع . وثانيهما أن البحث والمناقشة خير طريقة لتدير شؤون الانسان ، لأن العقل أفضل أداة كشفها الانسان لتبين الصالح والطالح أو الخير

والشر ، كما تبين له الصحيح وغير الصحيح في عملية رياضية أو تجربة علمية .

وأما المعنى الآخر ، فهو الفضائل الخلقية والعقلية ، التي تجعل نظام الحكم الديمقراطي متاحاً ، ثم ترسخ من قواعده ، وتوسع من نعمه ، فيشمل النواحي الاقتصادية الاجتماعية من حياة البشر ، ولا يقتصر على ضمان الحقوق السياسية وحسب .

من وجوه النقد التي توجه الى المجالس النيابية ، أنها على الأكثر جماعات مناظرة . خطب ، كثيراً ما تكون مملة طويلة ، وفيها أحياناً جهل أو غرض وتحزب . وإذا كان في هذا النقد شيء من الحق فإنه منصبٌّ على النواب ، وعلى الناخبين ، لا على مبدأ النظام نفسه ، بل إنَّ في هذا النقد ثناءً عظيماً منطقياً بين كلماته اللاذعة . إذ يندر بين مشروعات القوانين ، مشروع يصلح أن يقر بغير بحث أو مناقشة أو تعديل . وليس بين الحكام أو النواب من بلغ من الكمال مرتبة تكون آراؤه عندها في غير حاجة إلى تمحيص أو نقد أو توضيح .

وليس في ما نعرفه من عبر التاريخ ما يدل على أن هذا الرجل متاح . وإذا قلنا النظر في نواحي الحياة الاجتماعية ، وجدنا

وجوهاً كثيرة من وجوه التعصب الاجتماعى لرأى خاص أو لطبقة أو لمذهب . ومن اليقين أننا فى حاجة إلى النقد لتعقد المشكلات التى نواجهها ونشعبها ، وضرورة تمييز الفث من السمين ، فى الأقوال الكثيرة التى تقال ، والآراء التى تذاع بشتى أسباب النشر والاذاعة .

إننا نبرم ونتذمر ، عند ما نرى فى مجلس نيابى ما ، من يقف كالسدّ دون سير مشروع ما سيراً عاجلاً الى سجلات القوانين . وعرقلة أعمال التشريع تهمة كبيرة . ولكن كل مشروع صالح تقدمه حكومة ما الى المجلس النيابى ، يجب أن يكون قادراً على الثبوت فى جوهره على أعاصير النقد والافانه لا يصلح أن يصبح قانوناً . والبطء فى التشريع خير من أخذ الخصوم بكامة توضع فى الفم ، أو جرعة زيت خروج تفرغ فيه ، أو سوط يلهب به الظهر . فليست هذه جميعاً دليلاً يقام على صحة أو خطأ أو نفع أو ضرر . انها قد ترغم ولكنها لن تقنع . فالحاجة ليست إلى الاقلال من النقد ، بل إلى رفع مستواه بالتهذيب والعلم وتربية الفضائل التى تعين على تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .

ويؤخذ على الديمقراطية ، ضعف كفايتها في تدير الأمور ،
 أى أنها تهمل بترك كثير من الأمور تجري في أعنتها . فإذا كانت
 الكفاية غاية اجتماعية في ذاتها مقدمة على غيرها من الغايات
 كان هذا القول صحيحاً وكان الحاكم بأمره خيراً من الملك المقيد ،
 أورئيس الوزارة النازل على رأى المجلس النيابى . ولكن هل
 الكفاية هدف اجتماعى أعلى ، مقدم على غيره من الأهداف ؟..
 إن الكفاية عند ما نحللها نجدها أخصر طريق وأسهل إلى تحقيق
 رغبة ما . فصاحب مصنع الأحذية يعرف ما يريد ، وعلى مدير
 مصنعه ورجاله أن يخرجوا الأحذية التى يريدوها فى أقصر وقت
 وأقل كلفة . إلا أن الكفاية فى الحكم تضم معنى الغرض الذى
 تتجه إليه ، ولا سيما فى الشؤون الاجتماعية . فقد يكون رجل ما
 سكيراً كفواً ، أو لصاً كفواً ، أو صانع أحذية كفواً . ولكن
 الكفاية مقياس لأساليبه فى السكر أو السرقة أو صنع الأحذية .
 أما الحاكم ، أورئيس الدولة ، أورئيس الحكومة ، فعليه أن
 ينظر فى الأهداف ، لا فى كفاية الأسلوب وحسب . فإذا كان
 الهدف الذى ينبغى تحقيقه مضرّاً بالاجتماع ، كانت الكفاية فى
 تحقيق هذا الغرض ، من النوع الذى يجب أن ينبذ نبذ النواة .

والهدف الأعلى الذى يتطلع إليه الحاكم منذ ما كتب افلاطون جمهوريته ، إنما هو العدل الاجتماعى . فالكفاية مهما تبلغ من التمام لا يسوغها مسوغ ما ان كانت كفاية فى سبيل هدف انتفى منه العدل والخير ، وهما صنوان .

فإذا كان هناك مأخذ على النظم الديمقراطية من حيث ضعف كفايتها فيجب أن يكون النظر فى الهدف لافى الأسلوب . فالحكم الدكتاتورى مثلاً ، قد يحل مشكلة ما تتعلق بحزب من الأحزاب بتشتيت شمل الحزب واعتقال أعضائه . أو قد يحل مشكلة العمل باصدار أمر ما ومن يخالفه يحاكم ويسجن أو ربما يعدم . ولكن الديمقراطية تبحث عن الحل الوسط . وهذا بعيد بطبعه عن كفاية الأسلوب ، ولكنه أقرب بطبعه إلى طبائع البشر أنفسهم وطبائع الاجتماعى البشرى . وليس ثمة ريب فى أن الكفاية تقدم فى أثناء الحرب على العدل فى الدولة . ولكن الديمقراطيات الحية أثبتت أنها تستطيع أن تودع فى أيدي حاكم تختاره أو طائفة من الحكام ، السلطة اللازمة لإحراز الكفاية العالية ، فى أوقات الخطر ، فإذا زال الخطر استردت وديعتها وأبت أن تنقاد لحاكم بأمره . والدولة التى تستطيع أن تفعل ذلك أشد مرونة فى مواجهة

الخطر وتحمل الكارثة والتغلب عليها ، من الدولة المنقادة برغم أنفها . ففصن الأولى ينحن وينثنى تحت وطأة الشدائد ، ولكنه لا ينكسر .

وإذا نبذنا النظام الديمقراطي للحكم فماذا نحل محله ؟ إن الشعوب في هذا العصر مخيرة بين نظام الحكومة الديمقراطية المتطورة وفقاً لارتقاء الاجتماع ، وبين نظام آخر قائم على مبدأ التحكم وتطبيق العقل ، والالتقياد للحاكم بأمره ، لا يرجع إلى الشعب أو إلى ممثليه ، إلا لتسجيل أعماله ، ومن يأب فقصيره المعتقل أو العذاب . وقد مر بنا في عصور التاريخ المختلفة حديث ملوك وحكام مطلّقين ، ففى وسعنا أن نرجع إليه نستخلص منه العبرة والارشاد . ولست إخال أحداً يعترض على أن الحاكم الحكيم الفاضل العادل على ما وصفه الفلاسفة ، جدير بأن يتقلد زمام السلطان ، ويتسلم مقادير أمة بأسرها . فحكمته وعدله يحولان دون خطائه أو جورده على فرد أو على طبقة أو فئة من الناس . وفى صفحات التاريخ أسماء حكام لمعت حكمتهم وأضاء عدلهم دياجير عصورهم . ولكن من يضمن لنا قيام هذا الحاكم فى شعب أخذ بنظام الحاكم المطلق

ومع ذلك يتعذر ، من الناحية الفلسفية والعملية معاً قيام حاكم يبلغ من الحكمة والعدل منزلة تنزهه عن الخطأ والظلم . وإذن فعليه — إذا شاء أن يحكم بأمره وهذا ديدنه — عليه أن يسكت الناقد الذى فى وسعه أن يبين وجه خطئه ، وأن يخفت الصوت الذى يرتفع اعتراضاً على تحكمه وجوره . وليس فى الدنيا شعب بلغ من الانسجام مبلغاً يحا الفروق بين طبقاته ، وأزال كل باعث من بواعث الاصطدام بين شتى مصالحها . وإذن فعلى الحاكم بأمره ، أن يعتقل وأن ينفى وأن يضطهد كل فريق من الشعب له مصالح تصطدم بمصالح الفريق الذى ينتمى إليه أو الفريق الذى يقدمه على غيره فى وقت ما . لأن من القواعد التى نستخرجها من دراسة تاريخ الحكامين بأمرهم ، أن الأمر المهم فى نظرهم ، ليس أن يكونوا على صواب بل أن تعتقد رعيتهم أو ترغم على الاعتقاد بأنهم على صواب . فالحاكم بأمره يجب أن يبدو فى مظهر المصيب المنزه عن الخطأ دائماً . وقد تقدمت الإشارة إلى بعض وسائله فى تحقيق هذا المظهر . ومنها كذلك دعوته إلى الطاعة المطلقة . والطاعة للنظام ركن من أركان الاجتماع البشرى لا غنى عنه ولكن المجتمع

الذى بلغت فيه الطاعة أقصى حدودها ، لا يعدو كونه مجموعة آلات أو دمي تتحرك بلا مشيئة أو عقل . ولعل خير ما يشبه به مجتمع من هذا القبيل ، هو فقير النحل ، ولعل فقير النحل أبلغ مثل على الجهاز الاجتماعى الذى يسوده النظام التام المحكم الدقيق . ولكنه جهاز إن استطاع أن يصنع عسلاً ، فى الفقير على أكفاء وجه ، أو أن ينتج ما نريده أن ينتج من بضائع فى الدولة على إكفاء وجه كذلك ، فإنه لا يستطيع أن يبدع شعراً ولا أن يصنع أدباً ، ولا أن يخلق فناً ، ولا أن يميظ اللثام عن أسرار الطبيعة ، فهو مجتمع عقيم لا علم له ولا فن ولا فلسفة . فهل هذا هو الهدف الاجتماعى البعيد ، الذى نتوق إليه الإنسانية وهى التى ما فتئت من آلاف السنين ، تسير إليه ، بين كبوة وقيام وبين خطأ وصواب . . .

فالديمقراطية ، من حيث هى نظام للحكم ، تتيح للإنسانية طريقاً ، نحو هذا الهدف الاجتماعى على الرغم مما يغشى سطحه من شك يدمى .

إلا أن الديمقراطية ليست نظاماً للحكم وحسب . بل هى نظرة إلى الحياة بوجه عام كذلك . هى نظرة اجتماعية خلقية ،

تتخلص فيها أغلى ثمرات النضال الإنسانى منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا . فيها تتجلى قيمة الحياة الإنسانية وقيمة الكرامة الإنسانية وقيمة الفكر الإنسانى وهذه « قيم » اجتماعية تتنافى وما يقابلها فى النظام الآخر . فالديمقراطية ، بهذا الاعتبار حامية سر الحضارة وحاضنته . فعلى أنصارها ، والمؤمنين بها ، أن يناضلوا فى سبيل تمكين قواعدها وأصولها ، والفضائل التى يجب أن تلازمها ، فى النفوس بالتعليم فى الدور والمدارس ، وبالنشر فى الصحف والكتب ، وبالمثل يضربه الأقطاب لمعاصريهم وللأجيال التى تلى . والديمقراطية ليست نظاماً جامداً بل هى سعى دائمٌ إلى مثل عالٍ من الحياة الإنسانية فعلى المؤمنين بهذا المثل ألا يتراخوا فى الدعوة إليه والكفاح فى سبيله .

إن طريق الديمقراطية إلى السعادة الإنسانية طريق وعر لا ريب فى ذلك ، وسلوكه يقتضى اليقظة الدائمة والجهد المستمر ؛ ولكنه طريق على كل حال . وله فى نهايته مهما تبعد مثل عالٍ كريم تتوق إليه نفوس الناس .

إن الحضارة تستطيع أن تزهر بعض الإزهار ، وأن تثمر بعض الإثمار فى أحضان الفاقة والخطر على شريطة

أن تكون عقول الناس حرة ونفوسهم غير مكبلة بالأصفاة .
ولكنها تذوى حتماً وتموت ولو كانت راتعة في بحبوحة من العيش
والرخاء إذا كان العقل مكبوتاً والروح مقيدة . وإذن
فالدكتاتوريات تستطيع أن تدمر الحضارة بغير أن تشن حرباً
ضروساً عليها . إنها تدمرها بكبت العقل وتقييد الروح . أما الأمم
التي لا تخضع نفوسها ، وتأبى أن تفرغ عقولها في قالب ضيق يمنع
النمو ، فحضارتها لا يمكن أن تدمر ولو دمرت الحرب مغانيها .
فلباب الحضارة ، وهو الحريات المدنية والفكرية والدينية ،
لا يمكن أن يحيا إلا مفرغاً في قالب الاجتماع الديمقراطي المتحول
المتكيف وفقاً لمقتضيات العصر وحاجات الناس .

— ٥ —

فما الواجب على المفكر في هذا الكفاح ؟
عندما تنتاب الحضارة أزمات روحية واجتماعية تضطرب
فيها الموازين وتزعزع الأركان ويظلم الطريق ، تقع على عاتق
رجال الفكر مهمة خطيرة . ونقصد برجال الفكر (intellectuals)
أولئك الذين همهم التأمل في مسائل عصرهم الأساسية وتقضاياها .

قد يكون واحدهم فناناً أو فيلسوفاً أو عالماً أو روائياً أو زعيماً من زعماء المال . فإذا كان همه منصرفاً إلى جعل نطاق اختصاصه قنطرة يعبر عليها من الشأن الخاص إلى الشأن العام فهو بهذا التعريف من رجال الفكر . والرأى أن مهمته الأولى بذل المساعدة لسائر الناس لفهم العالم الذى نعيش فيه وتمكينهم من السيطرة عليه سيطرة أوفى ، تكون مرحلتها الأولى سيطرتهم على أنفسهم . وكل رجل من رجال الفكر يعنى عناية صادقة بمهمته هذه لا يسعه إهمال أمرين واجبين عليه : أولاً يجب أن يكون له خطة للعمل يحسُّ في قرارة نفسه أن السعى إلى تحقيقها تبعة خاصة واقعة على كاهله . وثانياً أن يسلم بأن تأدية هذه المهمة على وجهها الأوفى يقتضى منه خوض معركة الحضارة فى سبيل الحرية العقلية والأدبية ، لا الانزواء فى برجه العاجى والترفع عن الكفاح ، لأنه إذا امتنع عن خوض المعركة تعذر عليه فهم العلل الخفية فهماً صحيحاً واقترح علاجها علاجاً ناجحاً .

هذا الرأى لا يعترف بحد فاصل بين « النظر » و « العمل » ويصرُّ على أن مبدأ « البرج العاجى » مبدأ خاطئ . ويؤكد أن كل رجل من رجال الفكر يستحق هذا الشرف يجب أن يرى

نطاق اختصاصه جزءاً من آفاق الانسانية الواسعة أو أن يدرك مغزى اختصاصه الأصيل بتخيله أوسع آفاقه ، ويذهب إلى أن حياة التأمل المحض أى حياة التفكير المنفصل عن آثار ذلك التفكير ، إنما هى حياة لا يرغب فيها ، بل تعد خيانة للأهداف التى يطلب التأمل من أجلها . فنحن نتأمل فى موضوع لكى نفهم . وغرض الفهم لا يحقق إلا إذا أفضى إلى نتائج يبدو أثرها فى حياتنا العملية . فهذا الوصف والتحديد لا يجوز لرجل الفكر أن يقف موقف متفرج متجرد من شؤون عصره كأنه يزن قطعة من المعدن لا يهيمه إذا زادت سنتغراماً أو نقصت سنتغراماً . ولكن هذا التجرد فى ما يتعلق بمسائل السياسة والاجتماع والأخلاق متعذر بحد ذاته . ولو كان متاحاً لوجب على رجل الفكر الصادق أن يهمله وأن يختار بين مبدئين أخلاقيين أو مذهبيين سياسيين أو غير ذلك من حيث رأيه فى تأثيرهما فى فهم الحياة فهماً أوفى والسيطرة على العالم سيطرة أدق .

إن الحياة تطلب « العمل » من أبنائها . ولا قيمة للفكر إلا إذا كان توطئة للعمل . فنحن جميعاً نسعى — واعين وغير واعين — للتأثير فى سلوك الناس وتوجيهه وجهة دون أخرى .

قد نختلف في مدى تسامحنا في سلوك لا نوافق عليه ، ولكننا لا نستطيع أن نقف موقف متفرج مجرد كأنه لا يهمنا . فالتجرب في النظر إلى هذه المسائل ينكر أن للاختبار قيمة ، وأن وظيفة المعرفة تمكين الناس — عن طريق التجريب والاختبار — من إدراك مراتب من السعادة أخطأها السلف .

والواقع أنه ليتعذر أن تثير موضوعاً من موضوعات الحياة والاجتماع ، جديراً بالتأمل ، من غير أن يكون للتأمل فيه تأثير في سلوكنا . إنك لا تستطيع أن تتأمل في موضوع التجارة الحرة والمقيدة بقيود الحماية ، ولا في موضوع الفن وهل هو تسلية أو عامل أصيل في الحياة البشرية ، ولا في موضوع الدولة والفرد ، ولا في مكانة العلم الاجتماعية ، بغير أن يكون لرأيك تأثير في سلوكك وسلوك من يستوحونك . وسواء كنت مهندساً أو محامياً أو طبيباً أو صحفياً أو معلماً فتفكيرك في صميمه سعى لإفراغ الكون في قالب ترتضيه ، وتوجيه الحياة وجهة تروك وتؤثرها على غيرها . ونحن نختار الوجهة سواء أخطئة كانت أم صائبة . ولكن لا مفر من الاختيار . لأن قرار الامتناع عن الاختيار هو اختيار صريح .

ومن هنا يتضح أن مهمة رجل الفكر الأولى هي أن يرى المغزى الاجتماعى للنشاط الذى يبذله فى نطاقه الخاص . وليس فى تاريخ البشر اسم رجل واحد من الذين أثروا فى أذهان غيرهم لم يكن جندياً فى الحرب الدائمة الناشبة بين قوى التغير والقوى المقاومة للتغير أو قوى الجود . فكوبر نيكوس لم يحدث انقلاباً فى نظرة البشر إلى نظام السماوات وحسب ، بل أسدى خدمة كبيرة إلى الانقلاب العظيم فى علاقات الناس بعضهم ببعض . وديكارت لم يكن رمزاً فقط إلى فلسفة جديدة تتناول مسائل وراء الطبيعة ، بل كان ، على غير وعى تام منه ، زعيماً فى حركة القرن السابع عشر التى أضعفت من سلطان الملوك والكنيسة على حياة الناس . وإذا كان نيوتن وهالى ولا بلاس لم يدركوا مغزى ما أحدثوه من انقلاب اجتماعى بمكتشفاتهم الفلكية ، فإن ذلك لا ينقص مثقال ذرة من تأثيرهم الحقيقى فى إحداث ذلك الانقلاب . فالعالم لا يدرك على حقيقته إلا إذا فهم فهماً شاملاً يعم فهم نواحيه الخاصة . وإذا كان شلى قد غنى أن الشعراء هم مشرعو الأرض لأنهم الأبواق التى تدعو إلى الكفاح ، لجميع رجال الفكر بحسب وصفنا السابق يقع عليهم وشاح الشعراء

إن عصرنا يعاني نزع حضارة ومخاض حضارة أخرى . وهذا النضال يشبه في أصوله عصوراً سبقت اجتازت فيها الحضارة مثل هذا المخاض . فثمة شريعة جديدة للآداب تنازع أخرى ، ونظام للاقتصاد ينافس آخر ليحل محله ، وطبقة جديدة تناضل طبقة قديمة لتتنزع منها مكانها في عين الشمس . والدولة القومية تبذل جهدها للمعارضة في انبثاق نظام اجتماع جديد موحد تتكئ أجزاؤه بعضها على بعض ، وهو نظام منطوي في ثنايا تقدم العلم والصناعة في عصرنا . جميع المبادئ و « القيم » الأدبية والاجتماعية تصهر الآن في بوتقة واحدة . ولسنا نعلم على وجه الثقة ما تكون المبادئ و « القيم » الجديدة . ولذلك نحس قلقاً ذهنياً لا مفر منه في كل عصر يشعر أهله أن أركانه مزعزعة وموازينه مضطربة .

إن الحركة الدائرة الرحي في هذا العصر ليست جديدة في مبدئها ، وإنما الجديد فيها هو شدة السلاح في أيدي المتحاربين إنها أبداً قديمة وأبداً جديدة . هي قديمة لأنها ماثلة أمام رجال الفكر في كتب التاريخ وكأنها تناديهم إلى بحثها والاعتبار بها . وهي جديدة لأنهم ينسونها أو يتناسونها في فترات الرخاء والصفاء . فإذا أخذت الأزمة بخناق العالم ، أخذهم الذعر فيعلنون

الاستنكار والسخط . ولكن مشهد الآلام التي تصحب النضال يحزّ في قلوبهم فيصرفون النظر عنه متوهمين أن ما حدث في بلد آخر لا يمكن أن يحدث في بلادهم ، وأن لاشأن لهم في هذه النزاعات الدولية ويتمادون في الوهم فيقولون في أنفسهم لنحتفظ برابطة جأشنا فلا بدّ أن يبلغ المد مداه ثم يعقبه الجزر ، فلنتقف موقف المتفرج المتجرد المتسامح . ويفرون أنفسهم بأن العقل رائد لهم فيجب أن ينصرفوا عن مجارة الناس إلى تشريح الظواهر الجديدة ، كما يفعل الطبيعي عندما يبحث الذرة أو كما يفعل البيولوجي عندما يشرح الخلية . وعلى ذلك يتخذون لخطتهم قاعدة مؤداها المضي في أعمالهم مترفعين عن الصراع لإيمانهم بأنه عندما تحمد سورته تعود صلات الناس بعضها ببعض إلى حالتها الطبيعية السوية ويسود سلام طويل المدى ، على اعتبار أن الفعل وردّ الفعل في الطبيعة متساويان .

في جميع بلدان الأرض نجد طائفة كبيرة من رجال الفكر أقنعوا أنفسهم واهمين بأن هذه المسائل الأساسية في عصرهم ليست من شأنهم . أي إنهم اختاروا ألا يختاروا . فالشاعر في عرفهم يمضي في تغريده ، والمصور في تصويره ، والطبيعي في عمله ،

غير آبهين لها ، فالشعراء والطبيعيون ليسوا — في مذهبهم — من المتوفرين على دراسة الشؤون السياسية . نخير لهم ألا يهتموا بها على قدر ترفعهم عن الاهتمام بها يجود عملهم الخاص من شعر أو تصوير أو طبيعة . فهم يقسمون العالم قسمين أحدهما نطاق عنايتهم الخاصة والثاني لا يعنون به

ولكن الحياة ليست كذلك ، فكل عمل نعمله له تأثيره في كل الكون هما يكن ذلك التأثير يسيراً ، ولكل عمل من أعمالنا مغزى اجتماعى وسياسى واقتصادى ، وأعمال الناس متفاعلة .

فالموسيقى الذى يعزف قطعة من بيتوفن يضمنها بعضاً من نفسه . وفى قبرة « شلى » أصداء ممن خالطهم شلى وناقشهم فى شؤون الحياة والاجتماع . وإذا شئت أن تضع كتاباً تصف فيه البيئة الثقافية التى أُلِّفَ فيها كتاب لاپلاس « الميكانيكا الكونية » رأيت نفسك مضطراً أن تضع مؤلفاً فى تاريخ الثقافة ، فلا يكون إلا جزءاً من تاريخ البشر الثقافى والاقتصادى والاجتماعى مدى قرنين من الزمان قبل لاپلاس وليس ثمة ريب فى أن ما يفكر فيه الناس فى عصر من

العصور ولا سيما في عصر أزمة ، له شأن حاسم . وإذا كان لتفكيرهم هذا الشأن فهمة رجال الفكر أن يبدلوا ما في وسعهم لتوجيه هذا التفكير وجهة ترفع من قيمة الحياة وتصلح من أحوالها . فإذا صحَّ هذا القول فليس في وسع رجل الفكر أن ينزل عن مهمته ، وهي كما وصفناها التأمل في مسائل عصره الأساسية وتقضيها . إنه يتأمل بغية أن يحلّ المشكلات . فعمله في منزلة عمل المرشد إلى الطريق . إنه يقيم الحجة والدليل على أن الطريق الذي يشير إليه خير من غيره ، ولكن لا يجوز له أن يقف عند حد إقامة الدليل . لأن ذلك اعتراف منه بأن الفكر منفصل عن العمل مع أن العمل هو الغرض الذي يتجه إليه كل فكر مبدع . فإذا فعل ذلك فكأنه نزل بملء اختياره عن الفرصة المتاحة للزعامة . فكل كتاب وكل خطاب وكل قصيدة حجة غرضها أن تدفع الناس إلى السير في جهة معينة ، فالوقوف دون السير فيها خيانة للفكر نفسه .

ذلك أنه إذا اكتفى رجل الفكر بتبيان صحة رأيه وفساد رأى خصمه ، ثم ترك الحكم النهائي لسامعيه ، فالتألب أن يفوت سامعيه مغزى رأيه الأساسي أو يعتقدوا أن الاختيار بين

رأيه ورأى خصمه ليس بذى شأن . فهمة رجل الفكر أن يفكر للعمل ، فإذا أبى أن يعترف بالوحدة بين الفكر والعمل فكأنه ينزل عن السلطان لآخر لا يدرك مغزى فكره أو قد يدركه وينكره أو يفسده .

وتاريخ التفكير السياسى دليل ناهض على صحة هذا القول . فالفكرون الذين أثروا فى عصورهم والعصور التى تلتها وكان لهم شأن فى إفراغ أفكار الناس فى قوالبهم الخاصة ، كانوا جنوداً فى معارك العقل التى نشبت فى عهودهم المختلفة ، فلم يكتفوا بالوصف بل كانت تملكهم حماسة شديدة للإقناع ، ولا بتفسير العالم بل بالرغبة فى تغييره . وليس من يزعم أنهم خانوا بعملهم هذا مهمة المفكر الخالص ، بل على الضد من ذلك كانت عنايتهم بنوع الحياة التى يحياها الناس ورغبتهم الصادقة فى إصلاحها ، مما أحاط أسمائهم بهالة من الكرامة وأتاح لأفكارهم فرصة الإثمار . ولو أنهم كانوا أقل عناية مما كانوا بالتأثير فى عقول الناس ، لكانت عنايتهم بتفكيرهم أقل كذلك . لأنه من المتعذر على مفكر أن يدرس التنظيم الاجتماعى بغير أن يشعر أن المعانى التى يخلص إليها من هذه الدراسة شىء حيوى أساسى فى حياته .

وقد يقال إن هذا يصحّ على الذين جعلوا دراسة المنشآت والنظم الاجتماعية موضوع اختصاصهم ، ولكن لا يفهم لماذا يجب على الروائى أو المهندس أو الطبيب أو الموسيقى أن يعنى بهذه المسائل . ولكن وضع السؤال هذا الوضع غير صحيح . لأنه يجب ألا ننسى أن العالم الذى أتاح ظهور عبقرية الروائى أو المهندس أو الطبيب أو الموسيقى إنما هو كذلك ، لأن عشرات ومئات من الناس عاشوا وماتوا ليلبغوا به المرتبة التى بلغها ، وفى طليعة هؤلاء رجال الفكر .

لا ريب فى أن كلاً من الناس يجب أن يعمل ما يجيده ، ولكن رجل الفكر الذى مهمته التفكير فى مسائل عصره الأساسية لا يستطيع أن يفكر تفكيراً مبدعاً إلا إذا استطاع أن يفكر تفكيراً حرّاً وأن ينقل نتائج تفكيره إلى غيره بغير قيد . فإذا كانت القوى الخفية متجهة بالعالم إلى جعله سجنًا كبيراً تعذر التفكير الحر إلا على السجانين . ورجل الفكر فى اجتماع من هذا القبيل مضيق ، إذ لا مجال لعمله الرئيسى ، فلا يستطيع فى هذه الأحوال أن يوجه سؤالاً ما إلا إذا كان سؤالاً يسرّ السجانين . وقد بلغ من دقة التنظيم فى السجون

والمعتقلات ، أن مفكر اليوم لا يستطيع إذا سجن ، أن يدوّن أفكاره في رسائل تنسلّ من السجن إلى جماهير متلهفة عليها . بل تنزل عليه ظلمة القبر وسكونه . إن مجرد الهمس باسمه يُعدّ تحدياً لأصحاب السلطان وتجب معاقبته .

فإذا أراد رجل الفكر أن يكون أميناً لمهمته فعليه أن يصرف عنايته دائماً إلى توطيد الأحوال التي لا يتمّ له في غيرها حق التفكير الحرّ والإعراب الحرّ عن الرأي . ومما لا ريب فيه أن هذا الحق ينكر عليه في أثناء الحرب وفي ظل الحكم الديكتاتوري . فرجل الفكر يجب أن يناضل في سبيل السلام وضد حكم الطغاة؛ وهذا النضال يقتضى منه أن يدرك البواعث التي تهدم السلام والأحوال التي تمهد للحكم المستبد . ولا يكفي أن يعرفها معرفة نظرية ، بل يجب أن تكون معرفة تمهد للعمل . أى يجب أن يشعر بأنه مسؤول شخصياً عن قيام هذه البواعث والأحوال . فإذا توم أن المسألة كلها لا تهمه أصبح معاوناً للقوى التي تهدم السلام وتوطىء للاستبداد .

وفي العالم اليوم مئات من الرجال والنساء أدركوا بالاختبار صدق هذا الكلام . فقد تنحوا عن المعركة واختاروا ألا يختاروا

مترفعين عن خوضها معتصمين بأبراجهم العاجية . ولكن القوى
التي تجاهلوا نزعته من تلك الأبراج وزجته في المعتقلات أو
شردتهم في مشارق الأرض ومغاربها ، لم ينجم فضل سابق
كشف ولا منزلة علمية أو أدبية عالية . أو قانون الحكم المستبد
في ما يتعلق برجل الفكر واحد لا يتغير في جميع العصور .

ويجب عليه ألاّ يكتفى بأنه يؤمن بالحرية ووجوبها ، بل
عليه أن يتقصى المهاب التي تهب منها رياح الاستبداد من اليمين
أو اليسار ، من أصحاب المال أو من محروميه ، لأن الحرية شئ
معقد في نظام اجتماعي يتضافر فيه العلم والصناعة والمال والعمل
اليدوى على الإنتاج وتوزيعه . وهي لا تبيع أسرارها إلا للذين
عقدوا خناصر الولاء لها ، وهذا يعنى أن رجل الفكر عدو للامتياز
وأصحابه ، فعليه أن يتبين طبيعة الامتيازهما تكن خفية ومستورة .
فالاجتماع الحر الذي يكافح في سبيله يجب أن يكون اجتماعاً فيه
مساواة . فإذا كان متأهباً للدفاع عن الحرية فعليه أن يكافح في
سبيل المساواة . وفي اجتماع آيته المساواة لا يقام الوزن إلا للكرامة
الإنسان وكفايته وبغير الاعتراف بهما قلما يمكن الفوز بالحرية
والاحتفاظ بها مدى طويلا .

إن مهمة رجل الفكر على النحو الذى أوجزناها فيه مهمة شاقة مخوفة بالخطر ولا سيما فى عصر أزمة . ذلك أن الخوف هو الشعور الذى يسود عصور الأزمات . والذين بأيديهم مقاليد الأمور يخافون بوجه خاص الآراء الجديدة التى تضعف من سلطانهم فيعتقلون ويضطهدون .

ثم إنهم يدركون أن أحد أسرار قوتهم هو سيطرتهم على عقول الشباب فيفرضون عليها تفكيراً مقيداً من نوع خاص . يعلمونهم تاريخاً يروى الحوادث وفقاً لهوى الحكام . واقتصاداً سخّرت فيه المبادئ لتسوينغ طلباتهم ومطامعهم . فرجل الفكر الذى يؤدى المهمة الواقعة على كتفيه أصدق تأدية ، يجب أن يعلم أن فى كل لفظة من اللغات وعند كل منعطف من منعطفات الطريق يتصدى له ما يمتحن صدقه وشجاعته امتحاناً جديداً . ولورضى غير هذا الطريق للقى راحة ورخاء وتصفيق الجماهير وصداقة الحكام . فمهمة رجل الفكر ليس فيها ما يغرى إلا اليقين بأن كل من يؤدى المهمة يفوز باحترام النفس . إن طريقه هو طريق النفي والسجن والموت ، وكل مجده هو فى كونه جندياً فى « حرب تحرير الإنسانية » .

الفصل الثاني

الحرب والموارد الطبيعية

- ١ - للموارد الطبيعية والدولة
- ٢ - الموارد المعدنية ومنزلتها
- ٣ - موارد الطعام في أوروبا
- ٤ - بين التجارة الدولية والاكتفاء
- ٥ - المستعمرات والموارد
- ٦ - هتلر وموارد النفط

— ١ —

إذا تغلغلنا في ظاهرات الكون إلى نبعها الرئيسي وجدناها جميعاً من طبيعية واجتماعية ترتد في أصلها إلى تحوّل الطاقة الطبيعية . وظاهرات نشاط الدولة ليست بشاذة على هذا الحكم . وليس في علم السياسة ناحية أجمع للعناية وأجدد بالنظر وأمتع

للذهن في التحليل والاستنتاج من تتبع تأثير البيئة الطبيعية في نشوء الدولة وتحولها ، وتبيين القواعد الأساسية للخطط السياسية التي تحتطها في السلم والحرب . والبيئة الطبيعية قسمان رئيسيان ، يفصلهما الباحث السياسي ولكنهما غير منفصلين ، بل هما أبداً متفاعلان : هما الشعب والأرض التي يقطنها . فالإنسان نفسه جزء من الطبيعة ، فأصله ونشؤه وانتشاره في الأرض وتفرقه سلالات وشعوباً ، وتركيبه الجسدي والعقلي ، كل ذلك متأثر بعوامل البيئة التي تحيط به من كل جانب . وكل دولة جماعة من الناس متصفة بصفات جثمانية وعقلية ، تربط بين أفرادها صلات اجتماعية معينة ، وتقطن بقعة من الأرض يتصف هواؤها بدرجات معينة من الحرارة والرطوبة ، وأرضها بخواص متفاوتة من الخصب والثروة المطمورة فيها . فالجماعة تؤثر بارتقائها العقلي والاجتماعي في البيئة التي تعيش فيها ، والبيئة تؤثر من ناحيتها في الجماعة واتجاهها السياسي والاقتصادي والاجتماعي

البيئة الطبيعية قوامها عناصر متعددة هي : أولاً شكل سطح الأرض وما فيه من جبال وأودية ، وأنهار وسواحل ، وسهول ونجود ، وقفار وبرار . وثانياً طبيعة الجو . وثالثاً موارد الأرض

من زراعية ومعدنية . ورابهاً أوصاف الطبيعة بوجوه عام . وكل من هذه العوامل كان له تأثير عظيم الشأن في طبيعة الاجتماع السيامي وتوجيهه ، ولا سيما في العصور البدائية ، عندما كان العقل البشرى لا يزال في مهده ، وقبل أن يتفتح عن أزهار العلم . حتى بعد التقدم العلمى العظيم فى العصور الحديثة بقى الإنسان خاضعاً لعوامل البيئة الطبيعية ، على الرغم من اتساع قدرته على تبديلها بعض التبديل وفقاً لغرضه ومشتهاه .

إن شكل سطح الأرض التى تقطنها جماعة من الناس ، يشمل الجبال والأنهار والبحار التى فصلت بقاعاً عن بقاع ، وقامت حوائل فى العصور الأولى دون اتصال جماعات الناس التى تعيش فى كنفها . ومن هذه البقاع ما كانت تحيط به حدود طبيعية كالجزائر البريطانية يحيط بها البحر ، وشبه الجزيرة الإيبيرية ، وأوشبه الجزيرة الإيطالية ، يحيط البحر بمعظمهما والجبال الشاهقة بالباقي . ففى داخل هذه الحدود الطبيعية نشأت أمم تختلف فى طبيعة وحدتها الداخلية ، عن أمم نشأت فى السهول الروسية الفسيحة . وهذه الأوصاف أثرت تأثيراً غير يسير فى تعيين حجم الدولة ، لأن الشعوب كانت تميل إلى العيش فى بقعة تحميها الحدود الطبيعية

من إغارة جيرانها عليها . ففتح لكل شعب منها فرصة التعاون والالتفاف حول مصالح عامة تشمل الجماعة كلها ، فتنشأ الوحدة عن ذلك وهى أساس الدولة . وليس من المصادفات ، أن الدولة فى الصين تشمل مساحات واسعة الأرجاء ، وكذلك فى روسيا ، والولايات المتحدة الأمريكية . ولا من المصادفات أن اليونان من قديم الزمان إلى حديثه دولة صغيرة المساحة ، ولا من المصادفات كذلك أن أوربا لم تجمع قبلاً فى دولة واحدة ، برغم مساعى قيصر أو شارلمان أو نبوليون . أما وقد أصبحت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعقلية فى العصر الحديث شديدة التأثير فمن الجائز أن تغلب على الحوائل الطبيعية فتشمل أوربا فى نظام واحد .

وحجم الدولة يؤثر فى اتجاهاتها السياسية ، فأتساع الإمبراطورية الرومانية أضعف تقاليدها الجمهورية ومهد للحكم المركزى واستبداد الامبراطورية . واتساع الديمقراطيات الحديثة اقتضى قيام النظم النيابية فيها ، لأن الديمقراطية المباشرة كما كانت فى مدن اليونان متعذرة فى مساحات كبيرة

ثم إن موقع البقعة التى تقوم فيها الدولة وأوصافها الجغرافية ،

تعيّن نوع صلتها بالعالم الخارجى . هل تعيش بمعزل عن العالم ، أو هل تكون صلاتها بجيرانها صلات تعاون وسلام أو صلات تنافر وخصام . فالولايات المتحدة الأميركية ما فتئت حتى عصرنا هذا تميل إلى العزلة ، لأن محيطين كبيرين يفصلانها عن أوروبا وأفريقيا من ناحية ، وعن آسيا من ناحية أخرى . ولولا الرغبة التى أحدثتها الحرب الدائرة الرحى الآن ، وارتقاء أساليب المواصلات والقتال الحديثة ، لكان من المتعذر أن تتحول كثرة الشعب الأمريكى وممثليه هذا التحول السريع إلى إدراك أن السلام العالمى لا يتجزأ . يقابل هذا أن أمة اليونان فى العهد القديم ، كانت تقطن أرضاً تردّها الجبال الواقعة فى شمالها وشمالها الغربى ، عن الاتصال بمن وراء تلك الجبال . ولكن ثغورها وخلجانها وجزائرها المتعددة فتحت لها نوافذ تطلّ منها على مسالك البحار ، فاتصلت بسائر الأمم عن طريقها ، فاتسعت تجارتها ، واستعمرت سواحل البحر المتوسط والبحر الأسود . وبريطانيا المنفصلة بالبحر عن القارة قام فيها أسلوب من الحكم خاص بها ، وأنشأت تجارة بحرية واسعة ، وبنت أسطولاً لحماية هذه التجارة ، وزرعت جماعات من أبنائها ،

في بلدان نائية متفرقة على سطح الأرض ، فنمت وارتقت ، وأصبحت طائفة منها دولاً مستقلة .

ولكن ما تكسبه الدولة القائمة في قلب القارات ، من حماية الحدود الطبيعية ، تخسر شيئاً يقابله بما ينمو فيها من روح العزلة والميل إلى الاستقرار ، فيصعب على شعبها الامتزاج بالشعوب التي تجاوره وراء الجبال والأنهار ، ويتعذر عليه أن يرى ما تراه في شؤون الحياة . فيشقُّ التعاون بينها ، ويقلُّ الاتصال ، فيضعف التوليد والابتكار وهما سر الارتقاء .

ولا ينبغي أن الحركة في الطبيعة والاجتماع تميل دائماً إلى الاتجاه حيث تلقى المقاومة على أقلها . فجبال اليونان إلى الشمال والشمال الغربي جعلت اتصال اليونان الأول بالامبراطوريات الشرقية . وروما اتجهت غرباً لأن جبال الابنين كانت حائلاً دون اتصالها أولاً باليونان . فكان اليونان وروما كانتا واقفتين ظهرأ إلى ظهر . أما اليونان فاضطرت بفعل هذا الوصف الجغرافي لأرضها أن تصطدم أولاً بمجيوش حضارات قديمة ، وإذا استثنينا فتوحات الإسكندر ، فقد كانت في معظم تاريخها القديم عاكفة على نفسها ، فأبدعت ما أبدعت في العلوم والفنون . وأما روما

فاصطدمت أولاً بشعوب دونها حضارة ونظاماً ، فكان ذلك مستهلاً طريقها إلى الامبراطورية وما تركته الامبراطورية في الدنيا من آثار القانون الرومانى

ويضاف إلى الوصف الطبوغرافى ، حالة الإقليم ، ولكن حالة الإقليم قلما تفصل عن حالة التربة . وإنما يقال بوجه عام إن الإقليم المتناهى فى شدة الحر وشدة البرد ، لا يؤاتى نشوء الطبقات العليا من ألوان الحضارة وأشكال الحكم . فالنور الباهر المنعكس عن مفاوز الجرد ، والليالى القطبية الطويلة ، ووهج الشمس فى الصحراء ، والبطائح التى يتولد فيها البعوض فى المناطق الاستوائية ، عوامل تحد من النشاط الاجتماعى فتحول دون قيام الهيئات السياسية والاجتماعية القوية . وجميع الدول الكبيرة نشأت فى مناطق معتدلة ، حيث الهواء متصف بدرجات معتدلة من الحرارة والرطوبة ، وإن كان هناك فئة من الباحثين تميل إلى القول بأن الاتجاه فى قيام الدول القوية ، من المناطق المعتدلة الشمالية إلى التى تليها شمالاً .

وقد أشار مؤرخ الحضارة « بَكل » إلى أن ظاهرات البيئة الطبيعية تؤثر فى نشأة الإنسان الفكرية والخلقية والفنية . ففى

البلاد التي تكثر فيها الزلازل والأعاصير والبراكين أو الجبال الشاهقة والأنهار الكبيرة المتدفقة يغلب الخيال على العقل ، والخوف على رغبة الفهم ، فينصرف المرء عن البحث والتجريب ، ويعوزه الاعتماد على الذات ، فيحفل دينه بالأوهام والأساطير ، وفنه بالضخامة والغلظة ، ونظامه الاجتماعي والسياسي بالتحكم والاستبداد . فإذا كانت وحدات البيئة الطبيعية صغيرة بالقياس إلى الشاسعة ، والطبيعة هادئة بالمقابلة مع العنيفة الصاخبة ، أُتيح النمو للعقل ، واتجه الفن إلى الجمال ، والدولة إلى الديمقراطية .

— ٢ —

هذه العوامل الثلاثة - شكل سطح الأرض والإقليم وأوصاف الطبيعة بوجه عام - تؤثر على طول المدى في طبيعة الاجتماع البشري ، وما فتئت موضوع بحث ونقاش ، وتأيد وتقنيد ، بين علماء الاجتماع البشري وفلاسفة التاريخ . والأقوال الحاسمة فيها قليلة ، ولكن الاتجاه العام في جميع هذه الأقوال لا ريب فيه ، وهو أن البيئة الطبيعية تؤثر في طبيعة الاجتماع البشري ، وبالتالي في سياسة الدولة . ولكن التاريخ بوجه عام نسيج من

عامل البيئة الطبيعية متفاعلاً مع عوامل أخرى هي العقل والشخصية والاقتصاد وروح العصر وغيرها

إلا أن هناك عاملاً رابعاً في البيئة الطبيعية ، يؤثر في معيشة الناس في قوتهم وصناعاتهم وتجارتهم وتأثيره مباشر مستمر ، وهو أخذ في الاستفحال ، لأن ارتفاع الصناعة في العصور الحديثة وصيرورتها عماداً لا غنى عنه في معيشة الشعوب وقوتها ، جعل الحاجة إلى موارد الطبيعة من نبات وحيوان ومعادن ، في منزلة الهواء والماء إن الرجوع إلى معجزات اللغة ومعلماتها لا يغني كثيراً في الفوز بتعريف دقيق جامع مانع للفظي « الموارد الطبيعية » ، ولكنهما يعنيان بوجه عام الجوامد والأحياء التي يعتمد عليها الناس في إقامة أودهم وتنظيم كياناتهم الاقتصادية . وقد تبوّب هذه الموارد على أسس مختلفة ، ولكن التقسيم الغالب هو القائم على الأساس التاريخي وفقاً لتدرّج الإنسان في استعمالها ، إذ بدأ في الاعتماد على الموارد النباتية ، ثم على النباتية والحيوانية ، ثم بدأ يكشف المعادن ، وازداد اعتماده عليها شيئاً فشيئاً ، واتسع نطاق اعتماده عليها اتساعاً سريعاً في القرن التاسع عشر وما انقضى من القرن العشرين

وليس ثمة ريب في أن زيادة استعمال المعادن ، من السمات التي تنسم بها حضارة هذا العصر ، مع أن بدء استعمالها متغفلٌ في تاريخ البشر . فالمصريون القدماء مثلاً بدأوا يستعملون الحديد حوالي القرن الثاني عشر قبل التاريخ الميلادي . ولكن اختراع الآلة البخارية ، أولاً ، ومحرك الاحتراق الداخلي ثانياً ، جعل لمناجم الحديد والفحم وآبار النفط ، منزلة مهيمنة على اقتصاد الأمم . فتأثرت بذلك جميع خططها الداخلية والخارجية واتساع نطاق استعمال المعادن ، لم ينشأ عن زيادة المستهلك منها في وجوه الاستعمال القديمة وحسب ، بل عن كشف وجوه جديدة لاستعمالها على الغالب ، وهذا الكشف مرده إلى ارتقاء العلم بطبيعتها وخواصها .

وهذا القول العام لا يجب أن يؤخذ على علته بغير تمييز . فقليلاً ما تجد استعمالاً جديداً للذهب ، ولكن العلم والصناعة كشفاً وجوهاً جديدة لاستعمال الرصاص مثلاً ، فزادت الحاجة إليه زيادة كبيرة خلال قرن واحد من الزمان . والفحم مولد للحرارة والطاقة وقد زاد الاقبال عليه زيادة كبيرة في الثلاثين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر أي بين سنة ١٨٧٠

و ١٩٠٠ ويقول علماء أميركا إن حاجة أميركا إلى الفحم كانت تتضاعف تقريباً كل عشر سنوات في أثناء تلك الفترة . ولكنها لم تزد شيئاً يذكر في خلال السنوات العشرين ١٩٢٠ و ١٩٣٠ . ولم يكن استعمال النفط ومشتقاته شائعاً في مستهل هذا القرن . وقد بدأ استعماله قبل خمس وسبعين سنة في الإضاءة والتزيت ، ولكن عندما اخترع محرك الاحتراق الداخلي ، فتح أمام استعمال النفط ومشتقاته في السلم والحرب ، باباً لا يسد . وكنا قبل ثلاثين أو أربعين سنة من الزمان قلما نسمع بأسماء القنجستن والمولبدينوم والكروم وما يشبهها من المعادن ، إلا من حيث هي عناصر في جداول الكيمياء ، ولكنها الآن ركن لا غنى عنه في الصناعة ، سواءً أصناعة حربية كانت أم صناعة سلمية . وليس أدل على منزلة المعادن في الحضارة الحديثة من منزلتها في وسائل النقل والانتقال وأساليب المخاطبات . فقد كان الانسان يعتمد على الحيوانات لجبر المركبات ، وعلى الرياح لدفع السفن ، ولكن سكة الحديد التي أتيت بعد اختراع القاطرة من نحو قرن من الزمان مكنت الانسان من الانتقال في ساعة ، مسافة لم تكن في متناوله قبلاً في يوم كامل . وقوام

السكك الحديدية ، الحديد والفحم . ثم اخترع محرك الاحتراق الداخلي ، فاذا هو القلب النابض في السيارة والطائرة ، وإذا سرعتهما تفوق سرعة القطار من ضعفين إلى خمسة أضعاف . وليس ثمة ريب في أن ارتقاء من هذا القبيل ، كان له تأثير اجتماعي عظيم الشأن . فمقادير الطعام تنقل مسافات بعيدة بغير زيادة تذكر في نفقة نقلها ، فنشأ عن ذلك ، اتساع نطاق الأسواق التي تعتمد عليها البلدان المنتجة ، واعتماد الأمم بعضها على بعض ، واتزان مصادر التمثؤن بالطعام في جماعة ما ، ولو كان لها ينجيها من الأرجنتين ، وشايبها من الهند والصين ، وقمها من كندا ، وزبدها من هولندا والدنمارك

وما يقال في النقل والانتقال يقال في أساليب المحاطبات ، فنقل الاشارات الكهربائية في أسلاك من المعدن زاد سرعة نقلها أضعافاً ، والاعتماد على المحاطبات اللاسلكية ، يستند في آخر الأمر ، إلى مولدات تولد الطاقة الكهربائية وأبراج عالية تداع الأمواج من قممها وأجهزة تتلقاها وتحولها كلاماً مفهوماً ، ولا غنى عن طائفة كبيرة من المعادن في جميع هذه الأجهزة وليس ما تقدم إلا على سبيل التمثيل ، ولكن لا مفر

من الحكم بأن الاعتماد على المعادن ، متغافلٌ في صميم نظامنا الاقتصادي والاجتماعي ، ولا سبيل إلى تخطيه أو التنصّل منه ، ولا سيما في عصور سياسة القوة كهذا العصر ، لأن القوة الحربية تقوم على أساس صناعي . وما الجيوش والأساطيل وأسلحة الطيران ، إلا في منزلة الحدّ القاطع من السيف ، أما بقية النصل وأما المقبض ، فهما ما يعرفان بوصف « الأمة في حالة حرب » صناعاتها وزراعاتها ومواصلاتها ومواردها الطبيعية جميعاً سواء أفي أرضها كانت تلك الموارد أم في أرض أخرى تستطيع الاتصال بها . والمصانع عاجزة حتماً عن إنتاج الطائرات والدبابات والسفن الحربية والتجارية والمدافع والقنابل على أنواعها إلا إذا غذيت ببتّار لا ينقطع من الخامات ، من الحديد والفحم والنفاس والرصاص والكبريت والألومنيوم والزنك والقصدير والنيكل والمنجنيس والكروم وغيرها . والآلات التي تتقوم بها طبيعة القوات الحربية الحديثة لا تستطيع التغلب على جمود المادة ، ولا أن تنقد فيها شعلة الحياة إلا بالنفط ومشتقاته لأنها وليدة محرك الاحتراق الداخلي ، وجانب منها — ولا سيما ما كان منها يدرّج على الأرض — لا يتحرّك إلا على عجلات إطارها من المطاط .

ولكن المعادن غير موزعة توزيعاً متساوياً ، في شتى القارات ، ولا في بلدان تلك القارات . والواقع أن حدود البلدان في العصور الغابرة ، عيّنت وفقاً للعقبات الطبيعية الكبيرة ، كالجبال والأنهار كما قدمت ، وتبعاً لمقتضيات الزراعة ، عندما كانت الزراعة مصدر العيش . ولم ترتبط ارتباطاً ما بتوزيع الثروة المعدنية في أرضها ، لأن المعادن كما نعرفها الآن ، ونذكر منزلتها في شتى وجوه الصناعة ، لم تكن معروفة ، وما كان معروفاً منها لم يكن له من الشأن ما له في العصر الحاضر . ويضاف إلى هذا حقيقة تاريخية ، وهي أن الثورة الصناعية التي حدثت في انكلترا وما عقبتها من التوسع في استعمال الآلات في معامل الغزل والنسيج وبناء السفن والقاطرات ، نهت دولاً قبل أخرى إلى منزلة المعادن على اختلافها ، فأضيف إلى سوء التوزيع الطبيعي في الثروة المعدنية ، تفاوت آخر مردهُ إلى السبق في الاختراع والتوسع .

فلنلق الآن نظرة على الدول الكبار ، وما في أرضها من معادن تحتاج إليها من حيث هي دول صناعية أو حربية ، أو صناعية وحربية معاً . ويؤخذ من بيان إحصائي رسمي أميركي ، صدر قبل سنوات ، أن هناك ٢٨ معدناً تبلغ قيمتها سبعين

فى المائة ، من جىع الخامات المعدنية التى تتداولها التجارة ، وأهمها الحديد والنحاس والألومنيوم والرصاص والزنك والقصدير والنيكل ، ومعادن الأخلاط اللازمة لأصناف خاصة من الصلب ، أو لتقسية معادن أخرى ، وهى الأتيمون والكروم والتنجستن والولبدينوم والنيكل . وهذه جميعاً من الفلزات ؛ ويضاف إليها معادن غير فلزية كاللحم والنفط والنترات والفصفاة وغيرها ، ومنها ما هو لازم للصناعة والنقل ، ومنها ما لاغنى عنه فى النجاح الزراعى .

إن المجال لايتسع لتفصيل موقف كل من الدول الكبار الحاربة ، من هذه المعادن الأساسية . ولكن يقال بوجه عام أن ليس بينها دولة واحدة تستطيع أن تكفى نفسها من جميع هذه المواد مما يستخرج من أرضها منها . ولعل أقرب البلدان إلى الكفاية هما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا السوفيتية . ومع ذلك فكفايتهما ليست تامة . فالولايات المتحدة تحتاج إلى استيراد معظم معادن الأخلاط كالأتيمون والكروم والمنجنيس والتنجستن والقصدير والنيكل ، ويضاف إليها المطاط (وإن كانت الصناعات الكىمائية الحديثة قد ابتكرت أساليب لصنع

المطاط من مواد متاحة) . وأما روسيا فلا يعرف مدى ثروتها المعدنية معرفة علمية وثيقة . فسعة أرضها حالت حتى الآن دون استكشاف جميع مواردها المعدنية ومقاديرها ، ولكن الشائع أنها قريبة من الكفاية إذا استثنينا أصنافاً قليلة خاصة .

أما إنكلترا فما يستخرج من أرضها من الفحم يفيض على حاجتها ، وحديدتها يكفيها في أثناء السلام ، والمقادير المستخرجة من الرصاص والقصدير لا بأس بها ، إلا أنها تحتاج إلى استيراد كل معدن آخر . وإذا نظرنا إلى إنكلترا على أنها قلب جامعة الأمم البريطانية ، فما يستخرج منها جميعاً يفيض عن حاجتها ويصدر ، ولا يستثنى من ذلك إلا الأنتيمون والزنبق . وهذه الموارد على كل حال لم تكن وقفاً على إنكلترا في إبان السلام ، بل كانت مباحة لكل مبتاع يوفى الثمن الذي يسود السوق العالمية . أما في أثناء الحرب فقدرة إنكلترا على الاستيراد مرتبطة بتناسك جامعة الأمم البريطانية من الناحية السياسية — وهذا قام عليه الدليل — ومرتبطة كذلك بكفاية الأسطول التجاري والحربي على النقل ، وهو حادث فعلاً برغم الخسارة الناشئة عن حرب الغواصات .

أما ألمانيا فتستطيع أن تعتمد على ما تستخرجه من حديد
وغم من أرضها ، وما تستطيع استيراده من السويد وفرنسا
وبلجيكا ولوكسمبورج . ولكن أوروبا الواقعة غربى روسيا فقيرة
بوجه عام فقراً مدقماً فى آبار النفط ويستثنى من ذلك رومانيا .
ولكن الإنتاج الرومانى لا يسدُّ إلا ربع ما تحتاج إليه القارة
الأوربية فى أثناء السلام . فكان لابد من الاستيراد قبل
الحرب من أميركا والعراق وإيران وجاوى ومن صنع عوض
كيميائى يستخرج من الفحم . ومناجم النحاس فى ألمانيا تجهزها
بـ ١٤ ٪ من حاجتها إليه ، وعليها أن تستورد ٦٠ ٪ مما تحتاج
إليه من المنجنيس أو أكثر و ٥٠ إلى ٦٠ ٪ من الرصاص وكل
ما تحتاج إليه من الزئبق و ٩٠ ٪ من النيكل وأكثر من ذلك
من المولبدنوم والقصدير والتنجستن . وتبليت النية على الحرب
وضرورة حشد كل ما يلزم لها من هذه المواد مما حمل ألمانيا
قبل نشوب الحرب على اتخاذ قول جورنج شعاراً لها « المدافع
قبل الزبدة » .

أما إيطاليا فلا تستخرج من أرضها إلا ١٠ ٪ مما تستهلكه
من الحديد والصلب و ٨ ٪ من الفحم و ٧ ٪ من النفط ، وعليها

أن تستورد الباقي من هذه المواد الرئيسية، وكذلك كل ماتحتاج إليه من المطاط والكروم والتنجستن والقصدير والنيكل — غير قليل لا يذكر — والنحاس والمنجنيس .

أما اليابان فأخص ما يعوزها الحديد والنفط، ولكن حاجتها إلى استيراد طائفة كبيرة من الخامات المعدنية الأخرى ليست يسيرة . فاليابان عندها كفايتها من الفحم والكبريت والنفثات ومعظم كفايتها من الطعام ، ولكن عليها أن تستورد ثلثي ما تحتاج إليه من الحديد وستة أسباع ما تحتاج إليه من النفط ومشتقاته والرصاص والقصدير، وأربعة أخماس ما تحتاج إليه من الزنك والمنجنيس، وثمانية أسباع ما تحتاج إليه من القطن، وكل ما تحتاج إليه من المطاط الطبيعي والنيكل والأنتيمون وغيرها من المعادن اللازمة للأخلاط الفلزية . ومعظم هذه المواد متاح لها الآن في مقادير كبيرة في منطقة فتوحاتها الحديثة، ولكن مشكلتها الآن قائمة على استتباب النظام فيها وقدرة النقل على الأكثر .

هذا التوزيع غير المتساوي بين الدول الكبيرة ، في الموارد المعدنية ، حمل عالماً مهندساً انكليزياً يدعى السر توماس هُلمند على اقتراح ما يعرف باسم « العقوبة المعدنية » . وجاراه في ذلك

الجنرال سمطس وهو عالم وفيلسوف علاوة على كونه سياسياً وقائداً ممتازاً . وملخص القول في « العقوبة المعدنية » أنه إذا نشبت حرب باعتداء دولة على أخرى واتجه الرأي إلى فرض العقوبات على الدولة المعتدية — كان هذا في الأيام التي كنا نعلق فيها الأمل بالسلامة المشتركة وقد تعود ، بل لا بد من عودتها — فيجب أن تشمل العقوبات الاقتصادية أولاً طائفة من الفلزات اللازمة لأخلاط الصلب المختلفة ، لأن المقادير التي تشملها المعاملات التجارية ، يسيرة بالقياس إلى مقادير الحديد والفحم وما أشبه ، فلا يضطرب اقتصاد البلاد التي تحرم بيعها ، ولكن نقصها يؤثر في الدولة التي تحرم شراءها لأن الصناعة الحربية لا تستغنى عنها .

فالنikkel مثلاً ضروري لصناعة صلب خاص يصلح لعربات المدافع الضخمة . والنحاس لازم لصنع أجهزة الاذاعة والالتقاط اللاسلكية ومبردات الطائرات والدبابات . والتنجستن والمولبدينوم والكروم لصنع أصناف أخرى من الصلب القاسي لكل منها استعماله الخاص في الصناعات الحربية ، والمنجنيس والكروم لا غنى عنهما في صنع الآلات التي تصنع الأدوات الحربية ، machine tools

والاتفاق على فرض هذه العقوبة سهلٌ، لأن الولايات المتحدة الأميركية وجامعة الأمم البريطانية وروسيا تملك أكثر موارد هذه الطائفة من الفلزات

والاعتراض الأساسى على هذا الاقتراح ، هو أن المقادير التى تحتاج إليها الصناعات الحربية ليست كبيرة ، فيسهل خزنها ، قبل نشوب الحرب ، فهى عناصر لا يلبىها الزمن ، وتجميد المال الذى ينفق فى شرائها لا يرهق دولة ما ، وإذا لم تطل الحرب حتى يحل النفاد بالخزون ، فتأثير هذا اللون من العقوبات لا يكون فعالاً إذا اقتصر عليه

ويردُّ على ذلك بأن التوزيع فى إبان السلام يكون خاضعاً لحاجة الدولة كما تستخرج هذه الحاجة من سجلات واردها وإحصاء صناعاتها ، بعد إضافة التصحيح اللازم الناشئ عن تقدم الصناعة ، فيوصد بذلك باب التخزين . وعلى كلِّ هو رأى إن لم يفد فى منع الحرب فقد يكون إحدى الوسائل التى يتوسل بها لذلك الغرض بالاضافة إلى وسائل أخرى

— ٤ —

يقصد ببلدان القارة الأوربية في هذا القسم من البحث ،
البلدان الواقعة إلى الغرب من روسيا وإلى الشمال من البحر
المتوسط وإلى الشرق من المحيط الأطلسي . وليست المملكة المتحدة
بداخلة في هذا النطاق ، لأنها تستطيع أن تتصل بسائر أقطار العالم
فتستورد منها على قدر ما تسمح به حالة سفن النقل والنقل .

إن عدد سكان هذه البلدان يتفاوت بين ٣١٠ ملايين و ٣٢٠
مليوناً . والمسألة التي تتجه إليها الأنظار في ما يتعلق بموارد
طعامهم هي هذه : هل تستطيع هذه الشعوب أن تتغذى التغذية
الكافية بما تنتجه أرضها من مواد الطعام بغير أن تتعرض لتأثير
الجوع والقلة في صحتها ومعدل انتشار الأمراض ومتوسط الوفيات
فيها ؟ وهي مسألة معقدة ، ويزيد من تعقيدها ضرورة التحوّل
من أكل موادّ تعودّ الناس أكلها إلى أخرى لم يتعودوها .
وتأثير القلة والتحوّل من مادة إلى أخرى لا يظهر حالاً ، ولكنه
تأثير متجمع قد يبقى خافياً أمداً ما ثم تبدو عواقبه فجأة .

ومواد الطعام طوائف أهمها أربع وهي : —

- (١) الحبوب اللازمة للخبز (٢) الحبوب اللازمة للعلف
 (٣) الحبوب التي تستخرج الأدهان منها (٤) ما يستخرج
 من البحر .

إن بلدان القارة الأوروبية — بالتعريف المتقدم — تصلح لإنتاج حبوب الطائفة الأولى . وفي العهد الأخير طبقت بعض المبادئ العلمية على اختيار أصالح الحبوب لأصالح الأراضي فازدادت الغلة بوجه الإجمال . والحنطة تزرع في معظم البلدان، والذرة في كل مكان تقريباً الى الجنوب من جبال الألب . وقد اتسع نطاق زراعة الحنطة منذ الحرب العالمية الأولى . فالمساحة التي تزرع حنطة (١٩٣٩) تزيد عشرة ملايين فدان على المساحة التي كانت تزرع حنطة قبل الحرب العالمية الأولى . وهذا الاتساع بالاضافة الى اختيار الأصناف الغزيرة الانتاج واستعمال الأسمدة زاد المحصول المحتمل . وقد هبط ما تستورده بلدان القارة الأوروبية في العقد الأخير من السنين ، من حبوب الخبز ، وفقاً لزيادة الغلة . فقد كانت هذه البلدان في العقد الثالث من هذا القرن (١٩٢٠ — ١٩٢٩) تستورد أكثر من ٤٠٠ مليون بوشل من الحنطة عندما تكون الغلة معتدلة . فهبط ما كانت تستورده كل سنة في

العقد الرابع (١٩٣٠ — ١٩٣٩) إلى ٢٠٠ مليون بوشل . ومع ذلك فليس في أوروبا الآن من يزعم أن توسيع نطاق الانتاج في هذه الطائفة من الحبوب مستطاع إلى حدود الكفاية التامة والاستغناء عن الاستيراد بقاتاً ، مع أن المحصول الجيد قد يكفي لسد حاجة السنة .

ومن العوامل الطارئة على هذه الناحية من المشكلة ، قلة اليد العاملة . ومشاق النقل ، وميل الفلاحين الطبيعي إلى إخفاء جانب من محصولاتهم في أثناء الحرب . ولذلك يلوح أن استمرار الحصر مفضي حتماً ، أو أنه أفضى إلى نقص جراية الخبز إلى أدنى حد مستطاع ، على تفاوت بين جراية الألمان وجرايات الشعوب الأخرى . والأوروبيون بوجه عام يكثرون من أكل الخبز ، نخفض الجراية مفض كذلك إلى شعور بالنقص ، إلا إذا عوضت الوحدات الحرارية المستمدة من الخبز بزيادة نصيب كل فرد من البطاطس — وقد كان البطاطس قبلاً غير مقيد في ألمانيا فقيد توزيعه أخيراً — والسكر والأدهان والخضر . وحبوب الخبز لازمة لحفظ وزن الجسم ونشاطه . فاذا قلت وطالت مدة قلتها ، أفضى ذلك إلى نقص الوزن والهزال . ومع ذلك فإن

نقصها أقل إضراراً بالجسم من نقص اللبن والدهن .
 أما الطائفة الثانية فهي حبوب العلف . وقد زاد اعتماد أوروبا
 رويداً رويداً على استيراد هذه الحبوب من الخارج . وهي تشمل
 الذرة والجويدار والشعير والشوفان ، حتى حبوب الخبز المستوردة
 يستعمل جانب منها في العلف . والغرض الأول من هذه الحبوب
 هو طبعاً علف المواشى ليفوز الناس من لحمها بما يحتاجون إليه من
 مواد زلالية ونشوية .

والمسألة الأساسية هي هذه : ما مدى الربح الذى يصيبه بلد
 من استيراد مواد العلف ، ثم من تحويلها فى أجسام المواشى الى لحم
 وشحم ؟ إن المقابلة طبعاً يجب أن تكون بين مقدار المواد الزلالية
 والنشوية فى الحبوب المستوردة ، وفى لحم المواشى المعلوفة بها .
 والمقابلة تسفر طبعاً عن ربح . ولكن من الحيوانات ما هو أقدر
 من غيره على تحويل العلف لحماً وشحماً . والخنازير أقدر من
 الأبقار . ولكن ذبح الأبقار واستبقاء الخنازير يثير معارضة
 الفلاحين ، ويحرم الناس لبن البقر . وقد كانت الدنمارك وهولندا
 من البلدان التى تنتج مقادير كبيرة من الطعام بترية الدجاج
 والمواشى والخنازير . ولكن هذه الترية كانت معتمدة اعتماداً

كبيراً على العلف المستورد . فانتفاع ألمانيا بموارد طعامها كان محدوداً بحدود الزمن والقدرة على توفير العلف لها ، وهذه الناحية من نواحي موارد الطعام في بلدان أوروبا ، تعد موطن ضعف كبير فيها .

أما الطاقة الثالثة فتشمل الحبوب التي يعصر الدهن منها . والتربة والجوف في أوروبا أقل ملائمة لزراعة هذه الحبوب منها لزراعة حبوب الخبز . ولذلك غدت أوروبا تعتمد اعتماداً كبيراً ، يكاد يكون تاماً ، على استيراد ما تحتاج إليه من هذه المواد . فكانت تستورد جوز الهند وبذر القطن والبقول والكتان ، وفول الصويا والبقول السوداني ، وغيرها . وكانت تستورد كذلك مقادير كبيرة من شحم الحيوان مثل شحم الخنزير والودك ودهن البال ، وكذلك أنعاماً كثيرة تنتفع بلحمها وشحمها

ولا يقتصر استعمال الدهن على أكله والانتفاع بما يولده من حرارة ، بل هو يدخل في صناعة الصابون والمواد المفرقة . وفي الوسع صنع الجليسرين للمفرقات ، والأحماض الدهنية للصابون بالتركيب الكيميائي . ولكن التقدم في هذه الصناعات لا يجيز القول بأنها كافية لتعويض كل ما كان يستورد

ونقص المستورد من العلف يفضى إلى نقص اللبن وهذا يفضى إلى مشكلات صحية أهمها يتعلق بصحة الأطفال . ونقص الدهن يحول الطعام تافهاً لا يسيغه الآكل . وقد كان الدهن في أوروبا سرّاً من أسرار الطهى الجيد ، وهو يدخل في جميع أصناف الطعام من الحلوى واللحوم والخضر . وكان الرأى عند العلماء أن الشعور بنقص الدهن قد يشتد في أوروبا في سنة ١٩٤٢ .

أما الطائفة الرابعة فحيوان البحر ، وصيد السمك وأشباهه صناعة لها منزلة عالية في تغذية أوروبا من سواحل النرويج الشمالية إلى جبل طارق . والسمك في أوروبا لا يؤكل عوضاً من اللحم وحسب . فالعلم الحديث أبان أن أكل السمك له فائدة خاصة لأنه يجهز الجسم باليود ونوعين من أنواع الفيتامين هما D, A وهذان الفيتامينان ينوبان في الدهن ويوجدان منتشرين في جسم السمك ، ولكنهما يتركزان على وجه خاص في كبد السمك وهما قليلان في سائر مواد الطعام . وعجز الصيادين عن النهوض بعملهم في بحار مزروعة بالألغام وتعيث فيها الغواصات وتحلق فوقها الطائرات ، ومنع السلطات المحتلة الصيادين النرويجيين ومن كان على مثالهم من الخروج إلى البحر أو

الاقتراب من الساحل إلا في نطاق ضيق محكم من القيود ،
سيحمل سكان أوروبا عبئاً غذائياً باهظاً ، لأن نقص
السماك يحرمهم دهن السمك الذى يجهزهم بالحرارة ويحرمهم
فيتامينى D, A وهو أهم . ونقص هذين الفيتامينين لا يستطيع
تعويضه من المواد الشائعة الآن فى أوروبا ، ولابد أن يفضى إلى
أمراض سوء التغذية ولا سيما فى الطبقات الفقيرة . ومن عواقب
الحرب العالمية الأولى أن منع السمك عن سكان أوروبا المتوسطة
كالتنمسا وتعذر الحصول على زيت السمك ، أفضيا إلى ارتفاع
معدل الإصابة بالكساح ارتفاعاً كبيراً . نعم إن السمك ليس المورد
الوحيد لفيتامين A ولكنه مورد أكيد وفى بعض الأنحاء مورد
رئيسى . وليس فى الوسع الآن الاعتماد على التركيب الكيمياءى
لتعويض نقص هذا الفيتامين . أما فيتامين D فقد يصح الاعتماد
على ضوء الشمس فى تعويض بعضه .

والخلاصة أن عبر تاريخ أوروبا الشمالية خلال القرن الماضى ،
ونتائج الاختبار فى أثناء الحرب العالمية الأولى وما تلاها ، تحمل
على القول بازدياد الإصابات بأمراض نقص الغذاء فى البلدان
الواقعة شمالى الألب ولا سيما فى الطبقات الفقيرة نتيجة للحرب .

— ٥ —

كيف تحل مشكلة الموارد الطبيعية ؟ الحل الطبيعي المعقول هو العودة إلى التجارة الدولية في ظلّ السلام ، على أن يفك ما يغلقها من قيود ، كالحواجز الجمركية العالية ونظام الحصص وأغلال التبادل النقدي وما أشبه . فوارد الخامات العالمية ، من معدنية وغير معدنية ، كافية لسد حاجة الأمم جميعاً ، على رأى العلماء المختصين .

وكان المسيو فان زيلند ، الخبير الاقتصادي والمالى البلجيكي ورئيس الوزارة البلجيكية سابقاً ، قد عهد إليه في شهر إبريل من سنة ١٩٣٧ في دراسة مشكلة العالم الاقتصادية دراسة وافية ووضع تقرير فيها وعرض مقترحاته لحلها . فكان السؤال الذى سعى فان زيلند إلى الرد عليه هو هذا : — أندعو إلى الرخاء الدولى بتعزيز التبادل بين الأمم على أساس من حرية التعاقد والتبادل أم على أساس من الاكتفاء القومى . فكان رده بعد ما شرّق وغرب في سبيل جمع الحقائق والآراء ، لا يكاد يلابسه غموض ، وأساسه وجوب عمل عمل مشترك لنقض الحوائل

وخفض الحواجز التى تعرقل التجارة الدولية ، وفك القيود التى تحول دون التبادل القدى الحر

وأما الحل الآخر فهو طريقة الاكتفاء ، وهى طريقة الاستغناء عن العالم بقدر المستطاع . فلا تستورد الدولة من الخارج إلا ما تعجز عن الفوز به فى أرضها ، سواء أمن موارد طبيعية كان ذلك ، أم من موارد صناعية . فإذا لم يكن فى الأرض منابع للنفط فليستخرج النفط من الفحم . وإذا لم يكن فيها مزارع تزكو فيها أشجار المطاط ، فليصنع المطاط من غاز الاسيتيلين . وإذا لم يكن فيها مراعى يكثر فيها الغنم فليصنع الصوف من جبنين اللبن .

والغرض البادى هو رفع مستوى معيشة الشعب ، بإغنائه عن العالم . ولكن النتيجة خفض مستوى معيشة الشعب ، لأن جميع هذه الأعواض الكبيرة تقتضى من النفقة (مجموع جهد العالم مضافاً إلى رأس المال اللازم) أكثر مما تقتضيه مثيلاتها المستخرجة من مواردها الطبيعية ولو نقلت من أقصى الأرض

وسياسة الاكتفاء لا يمكن أن تطبق إلا إذا كان نظام الحكم نظاماً دكتاتورياً . وهذا بطبعه يفضى إلى حالة معنوية تجارى فى انحطاطها حالة المعيشة . لأن الحكم الدكتاتورى يقتضى الاستبداد

والتحكم وكـم الأفواه وقـدع العقول وإلغاء المعارضين بالاعتقال أو الاغتيال . فسياسة الاكتفاء تقضى إلى انحدار مستوى المعيشة ومستوى الحياة المعنوية فى آن واحد . ورغبة فى صرف نظر الشعب المحكوم هذا الحكم ، المعانى هذا العناء ، عن مساوىء حاله يعمد حكامه إلى بذر بذور الحقد فى نفسه على سائر الشعوب والحكومات التى تحرمه — على قولهم — فسحة العيش الرضى فتوغر الصدور وتستفز إلى الحرب

ولما كان الاكتفاء التام مما يتعذر تحقيقه فى بقعة بعينها من بقاع الأرض ، فلا بد أن يفضى الأخذ بخطته إلى التوسع بغير الحرب إذا أمكن ، وبها إذا اقتضى الأمر ذلك ، ولا سيما إذا اقترنت خطة التوسع بنظريات التفوق العنصرى وشهوة السلطان ولا يخفى أن التجارة العالمية بليت بعد الحرب الكبرى الماضية بقيود مختلفة أرهقتها وعاقبتها عن التهوض ، كقيام الحدود السياسية حدوداً اقتصادية . فكانت الحماية والحواجز الجمركية ، ثم أضيف نظام الرخص فى بعض البلدان لتقييد الاستيراد وتشجيع الصناعة المحلية وضماً بالنقد الأجنبى اللازم لشراء أخص ما تحتاج إليه البلاد فى الخارج ، وبعد ما تفاقمت شـرور الأزمة

الاقتصادية العالمية في سنة ١٩٣١ عمدت الدول على تفاوت بينها ، إلى تقييد التجارة بأساليب مختلفة ، وفي مقدمتها نظام الحصص وقيود التبادل النقدي ، كأن في هذه الوسائل سحراً يعيد الاقبال والرخاء ، أى أن التجارة الدولية تحولّت من عمل تشترك فيه دول وبلدان متعددة على أساس الذهب أو ما يحلّ محله ، إلى صورة جديدة ، أساسها المفاضلة وغرضها الاكتفاء

وكانت الحال على هذا المنوال عند ما تقلد الوطنيون الاشتراكيون زمام الحكم في ألمانيا في مستهل سنة ١٩٣٣ ، فأضافوا الى البواعث الاقتصادية التي دعت اليها باعثاً خاصاً بهم ، وهو رغبتهم في أن تكون ألمانيا بمنجى من تأثير الحصر البحري إذا خاضت حرباً كبيرة يكون أحد خصومها فيها دولة تملك زمام البحار . وإذن فالأكتفاء لا يطلب في عرفهم وسيلة لاجتياز الأزمة الاقتصادية إلى أن يأتى الفرج ، وإنما يطلب لغرض حربيّ بعيد . ولكن الأكتفاء مناقض بطبيعته لوضع ألمانيا الطبيعي . فقد نفهم مثلاً أن تعتمد دولة كروسيا ، أو الولايات المتحدة الى محاولة الأكتفاء ، فأرضهما غنية بشتى الموارد الطبيعية من معدنية وزراعية ، فاذا نظم انتاجها تنظيماً دقيقاً ، واستغلّ

المهمل منها ، فقد تستطيعان أن تستغنيا عن كثير مما تستوردانه ، ولا سيما إذا أضيف إلى إنتاجهما بعض الأعواض التي يخترعها العلماء ويصنعها الصناع بغير نفقة كبيرة . ومع ذلك تبقيان محتاجتين إلى استيراد مواد لا توجد في أرضهما ولا عوض صناعي منها الآن .

أما ألمانيا فليست ببلد غني بموارده الطبيعية ، ولا سيما المعدنية اللازمة للصناعات الكبيرة ، والنباتية والحيوانية اللازمة لصناعة المنسوجات وبعض النباتية والحيوانية اللازمة للغذاء ولصناعة المفرقات . فسياسة الاكتفاء مفضية فيها حتماً إلى خفض مستوى المعيشة . فلما بدأت ألمانيا تتسلح ، واتسع نطاق تسليحها ، وقعت في ما بين خطة التسليح وسياسة الاكتفاء ، في تناقض لا مخرج لها منه إلا بالتوسع ، فإذا تمّ بغير حرب — بالضغط السياسي والاقتصادي والتفتيت الداخلي — فيها ، وإلا فبالقتال .

ذلك بأن رغبتها في جعل قوتها المسلحة قوة متفوقة ، قادتها رغماً عنها إلى توسيع نطاق ما تحتاج إليه ، مما لا تجده في أرضها ، ولا تستطيع عقول علمائها أن تغنيها عنه بأعواض تخترعها . وتوسيع نطاق ما تحتاج إليه ، مما لا تجده في أرضها ، يعني أن

تحقیق سیاسته الا کتفاء متعذر . دائرة مفرغة لا تنتهى إلا إلى
 حیث تبندى . ومن هنا كان لابد من التوسع بالحرب أو بالتهديد
 بها . وليس للنظام الجديد في أوربا من معنى — من الناحية
 الاقتصادية — الا هذا وهو سيطرة المانيا على بقاع في أوربا
 وآسيا تتوافر فيها جميع الخامات الزراعية والصناعية والحربية التي
 تحتاج إليها ، فلا يؤثر فيها حصر ولا يستطيع أحد أن يعصى
 لها أمراً . ولما كان هذا النظام من ناحيته الاقتصادية مرتبطاً
 بنظام سياسی من طراز معين ، فالغالب أنه لا يستطيع أن یقیم
 على سطح الأرض ما دامت هناك قوى تقاومه أو تستطيع أن
 تقاومه فإما أن یبسط ظله على العالم وإما أن ینهار . وإلى هذا
 — علاوة على شهوة السلطان — یرتد القول بمطامع المانيا العالمية

— ٦ —

ليس الغرض معالجة موضوع المستعمرات إلا من ناحيته
 الاقتصادية . فهل نجد فيها حلاً محتملاً لمشكلة الموارد الطبيعية ؟
 أما الذين يذهبون هذا المذهب فيستندون إلى (١) كونها منفذاً
 للتخفيف عن ضغط السكان (٢) كونها مورداً من موارد

خامات الصناعة والغذاء (٣) كونها سوقاً للمنتجات الصناعية إن نطاق هذا الفصل يضيق دون التوسع في بسط حقائق هذا الموضوع بسطاً شافياً . ولكن التوفر على دراسة احصاءات الصادر والوارد والهجرة يسفر عن أحكام عامة هي في منزلة الحقائق . فاحصاءات الهجرة إلى المستعمرات لا تؤيد القول بأن المستعمرات تصلح منفذاً لتخفيف ضغط السكان في بلد كالألمانيا مثلاً أو غيره . وقد قضت الحكومة الألمانية ثلاثين سنة قبل الحرب العالمية الأولى وهي تحاول إغراء الألمان بالنزوح إلى المستعمرات الألمانية الافريقية واستيطانها ، فلم ينزح منها إلا ما يزيد قليلاً على ثمانية عشر ألفاً ، حالة أن معدل زيادة السكان السنوية في ألمانيا حينئذ كان نحو مليون ! وقد هبط هذا المعدل في العهد الأخير ومع ذلك لا يزال حوالى نصف مليون

واحصاءات الخامات التي تصدر من المستعمرات ، تدل على أنها مصدر ضئيل جداً من مصادرها ، مع بعض استثناء كالمطاط والقصدير والنحاس والفوسفات والشاى وجوز النارجيل . وما يصدر من افريقيا كلها من خامات الصناعة والغذاء يقل عن ٤ ٪ من محصولها العالمى (١٩٣٦) . ومستعمرات ألمانيا السابقة

في أفريقية كانت لا تصدر إلى ألمانيا إلا مقداراً يقل عن ١ ٪ .
 مما كانت تستورده من الخامات العالمية . والواقع أن الخامات
 الأساسية في الصناعة والغذاء كالقمح واللحم واللبن ومشتقاته وغيرها تصدر جميعاً
 من بلدان مستقلة استقلالاً ذاتياً أو ذات سيادة ، لامن المستعمرات .
 والدولة المستقلة الوحيدة التي كان لها مستعمرات غنية بهذه
 المواد الأساسية هي هولندا . ومع ذلك فالسويد وهى دولة ليس
 لها مستعمرة واحدة لا تقل عن هولندا إقبالاً ورخاء . ومستوى
 حياة السويديين ليس دون مستوى حياة الهولنديين

وإحصاءات البضائع والمواد التي تستوردها المستعمرات ، من
 البلدان التابعة لها أو من سائر البلدان ، تدل على أن مجموع هذه
 البضائع والمواد وقيمتها المالية ، جزء يسير جداً من مجموع التجارة
 الدولية ، فلا يقدم ولا يؤخر في يسر دولة أو في عسرهما بوجه
 عام . ولو فرضنا أن المستعمرات الألمانية السابقة في أفريقية فرض
 عليها أن تبتاع من ألمانيا دون غيرها كل ما تحتاج إلى استيراده
 لبلغ مجموع ما تستورده من ألمانيا سبعة أعشار واحد في المائة من
 الصادرات الألمانية . ولكن سياسة الباب المفتوح متبعة في نصف

مستعمرات العالم ومضمونة بمعاهدات دولية ، فلا تمييز فيها في الإصدار والاستيراد بين دولة وأخرى من دول جامعة الأمم ، ولم تستثن ألمانيا ولا اليابان من ذلك بعد خروجهما منها

والرد السهل بحكم الطبع على هذه الحقائق والأحكام — وهي عامة — أنه مادامت المستعمرات لاتصلح منفذاً ذا شأن لضغط السكان وازدحامهم ، ولا مصدراً أو سوقاً يعتد بهما للمواد الخام أو للمصنوعات ، فلماذا تتمسك بها الدول التي تسيطر عليها ؟ قد يكون السبب سياسياً أو حريئاً أو إنسانياً أو مزيجاً من جميعها ، ولكنه حتماً ليس اقتصادياً بحتاً ولا اقتصادياً في المقام الأول

ومع ذلك يرجى أن توفق الدول المتحدة بعد الظفر إلى حل يزيل المستعمرات من حيث هي عامل نزاع بين الأمم ، ويضمن حقوق شعوبها وحسن حالهم

— ٦ —

قد تختلف الآراء في هل الحاجة إلى النفط كانت أقوى العوامل التي حملت هتلر على مهاجمة روسيا . أما وقد انقضت سنة وثمانية أشهر على بدء هذا الهجوم فليس ثمة ريب في دوائر

معظم الخبراء ، في أن حاجة هتلر إلى نפט القوقاس غدت عظيمة .
فشاء كمثل الكيميائي القديم الذي استهواه تحويل المعادن
الخشيسة إلى ذهب ، فأنفق كل ما يملكه من ذهب في ذلك
نخسه ولم ينجح التحويل .

إن مصادر النفط الطبيعي والمصنوع ، الخاضعة لهتلر ، تختلف
من عشرة ملايين طن إلى اثني عشر مليون طن في السنة . وهذه
الأرقام تشمل ما يستخرج من النفط الطبيعي في أوروبا الخاضعة
لألمانيا ، وهو ستة ملايين طن ، وأربعة ملايين طن من النفط
المصنوع ، ومليون طن من الأعواض . وأوروبا الهتلرية كانت
تنفق قبل الحرب في أغراض السلام — من نقل وصناعة وما
أشبه — عشرين مليون طن ، فقيدها الاستهلاك تقييداً
دقيقاً . ولكن أقل ما يجب أن يقسم لأغراض غير حربية محضة
لا يقل عن ثمانية ملايين طن في حال ما . فإذا نقص عن هذا
تأثرت بذلك الصناعة والزراعة والنقل تأثراً قد يوهن الأداة
الحربية الألمانية

فيبقى إذن من مليوني طن إلى أربعة ملايين طن من النفط
متاحة للأعمال الحربية في جميع الميادين . وقد كانت الحملات

الحفاظة التي شنها الألمان في مراحل الحرب الأولى ، قبل الهجوم على روسيا ، لاستنفاد كثيراً من النفط . ولا سيما لأن مقادير غير يسيرة أخذت من مخزون البلدان المغلوبة . ولكن ما يستنفده القتال المستمر — على تفاوت في الشدة — في روسيا ، بغیر أن يصيب الألمان مخزوناً يذكر يستولون عليه ، حتم على ألمانيا أن تعتمد إلى استنفاد بعض المخزون فيها . ومما لا ريب فيه أن موارد النفط جميعاً في القارة الأوروبية لا تكفي لمعدل الاستهلاك . ويقول الخبير فردريك فيليب هلن إنه على الرغم من تراخي القتال في روسيا في أثناء شتاء ١٩٤١ — ١٩٤٢ ، فإن هتلر لم يبدأ فصل القتال في سنة ١٩٤٢ بأكثر من مخزون يتفاوت بين ثلاثة ملايين طن وخمسة ملايين وهو لا يكفي لقتال على نطاق القتال في روسيا أكثر من خمسة أشهر أو ستة . أما الإنتاج السائر وهو مليون طن على المعدل في الشهر ، فسبعة أعشاره يجب أن تحول إلى الاستهلاك الأهلي في الصناعة والزراعة والنقل وما أشبه — وهو أقل مقدار تحتاج إليه — فلا يبقى متاحاً من هذا الإنتاج سوى ثلاثمائة ألف طن للأعمال الحربية . وقد قال هذا الكاتب — في ابريل الماضي — ما نصه : « فإذا لم يسيطر

هتلر على القوقاس في فترة أولها أغسطس وآخرها أكتوبر ١٩٤٢ فسيعجز عن شن الحرب الهجومية على المنوال الذي شهدناه خلال السنوات الثلاث الماضية ، فيفلت زمام الحرب من يديه . وإذا فاز بذلك منع عن جيوش روسيا ، وكيانها الاقتصادي ، الوقود أو أكبر جانب من الوقود الذي تحتاج إليه . ومع ذلك فإن الاستيلاء وحده لا يكفي ، لأن الخطة التي تبعتها الروس ، في تخريب كل ما يضطرون إلى الجلاء عنه يقتضى منه أن يبدأ ثانية في حفر الآبار وإنشاء معدات التقطير و «التحطيم» ومستودعات التخزين ، وتخصيص المركبات أو السفن اللازمة للنقل من المراكز الصناعية إلى ميادين القتال . وتحقيق كل هذا يقتضى منه نقل المنشآت والمعدات من فرنسا وهولندا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا إلى القوقاس ، أو نقل النفط الخام بالسفن البحرية والنهرية والقطارات إلى مصانع التقطير الأوربية التي تكاد تكون على الأكثر واقفة عن العمل الآن . ولكن هذا يشمل مشاق مستمرة في النقل ، وتعرضاً لخطر القذف الجوى . وإذا حلت جميع هذه المشكلات على الوجه الأوفى ، فلا يحتمل أن يكون النفط متاحاً لهتلر قبل سنة ١٩٤٣ وهي السنة التي

ينتظر فيها أن تبلغ قوة الدول المتحدة أوجها أو تشرف عليه .
وقد بلغ مقدار المستخرج من النفط في روسيا سنة ١٩٤٠ نحو
أربعة وثلاثين مليون طن وهو قرابة ١١ ٪ من المستخرج في
جميع أقطار الأرض . و يبلغ المستخرج من آبار القوقاس نحو ٨٥ ٪
من المجموع وعلى وجه خاص في منطقة باكو حيث يبلغ النفط
الخام المستخرج أربعة وعشرين مليون طن . وهناك كذلك منطقتا
ميكوب وجروزني ، ومقدار النفط المستخرج منهما بلغ حوالى خمسة
ملايين طن تصلح خاصة لاستخراج مواد التزيت الجيدة (مواد
التشحيم) .

وقد كشفت في سنة ١٩٣٥ منطقة نفط بين جبال الأورال
والفولجا ، دعت « باكو الثانية » . غير أن تطبيق النظام
الاشتراكى على المزارع الروسية ، والتوسع في إنشاء المصانع الحديثة
وإعداد جيش روسى كبير حديث المعدات والسلاح ، قفز بروسيا
إلى المقام الثانى بين الدول التى تستهلك النفط ومشتقاته .

واعتماد الصناعة الروسية والزراعة الروسية والقوة الحربية
الروسية على النفط ومشتقاته ، يُنزل الطرق التى أنشأها الروس
لنقل هذه المواد من مناطق القوقاس إلى الشمال ، فى المقام الأول

بين الأهداف الحربية في روسيا . ولو استطاع الألمان أن يشقوا طريقهم إلى استراخان أو أخذ ستالينجراد ، لحاق الخطر بروسيا . نعم كان في وسعها حينئذ أن تعتمد على الحزون من الوقود وما يستخرج في باكو الثانية وغيرها من المناطق التي لا يكتر فيها استخراج النفط ، ولرد شبح الخطر أمداً قصيراً ، قد لا يزيد على بضعة أشهر ، ولتحولت الحرب في روسيا بعد ذلك من حرب حديثة ، إلى حرب عصابات على الطريقة الصينية . ولونجح الألمان في احتلال منطقة آبار جروزنى لأصابوا فيها مقادير كبيرة من النفط تصلح لاستخراج مواد التزيت .

ويميل « هلم » إلى الرأي بأن ألمانيا كانت قد اخترنت من النفط غير الأوربي ومشتقاته عندما بدأت الحرب في سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، ما يتفاوت بين خمسة ملايين وسبعة ملايين طن متري . وكانت ألمانيا قد استوردت هذا النفط خلال سنوات وزادت مقادير ما تستورده زيادة كبيرة قبل نشوب الحرب . وكانت الحاجة الأهلية في ألمانيا إلى النفط تكفى مما يستخرج من النفط الخام في بلادها ، ومما يصنع بالتركيب الكيميائي ، ومن بعض ما يستورد . أما المستخرج من النفط الخام في قارة أوربا ما عدا

روسيا فيبلغ — مع شيء من التحفظ — ستة ملايين طن كل سنة، منها أربعة ملايين تستخرج من آبار رومانيا و٦٠٠٠٠٠٠ طن من آبار في المانيا، وخمسة آلاف طن من آبار في بولونيا، و٣٠٠ ألف طن من آبار في البانيا، و٢٠٠ ألف طن من آبار في هنغاريا، و٤٠٠ ألف طن من آبار في النمسا واستونيا والألزاس وتشيكوسلوفاكيا.

وبلغ المصنوع من النفط الصناعي مليوناً ونصف مليون من الأطنان في سنة ١٩٣٨ وكانت المصانع التي تصنع هذا المقدار تتفاوت من خمسة وعشرين إلى خمسة وثلاثين وهي متفرقة. وكانت هذه المصانع قبل الحرب قد أنشئت على الأكثر في منطقة الفحم الألمانية في الغرب ومنطقة الفحم اللين « اللجنيت » في المانيا الوسطى. أما بعد نشوب الحرب فقد أنشئت مصانع لهذا الغرض في الولايات الشرقية وعلى ساحل بحر بلطيق وفي تشيكوسلوفاكيا.

فلما نشبت الحرب، انقطع الوارد إلى المانيا من النفط، إلا ما كان يجيئها من رومانيا وروسيا. وكانت روسيا قبل نشوب الحرب تصدر إلى المانيا بضعة مائة ألف طن من البنزين ومواد

التزيت ، وكانت تنقل بالسفن من البحر الأسود خلال الدردنيل والبحر المتوسط إلى الثغور الألمانية على ساحلها الشمالى . وفى خلال الفترة التى انقضت بين نشوب الحرب وهجوم المانيا على روسيا ، كانت روسيا ترسل إلى المانيا ما ترسله من النفط بالسفن فى البحر الأسود إلى ثغور رومانيا وبلغاريا ، ثم ينقل بالسفن فى نهر الدانوب ، أو بسكك الحديد . وما أرسل رأساً من روسيا إلى المانيا بسكك الحديد كان يسيراً جداً ، وكان لابد من تحويله عند الحدود البولونية من قطار إلى قطار آخر لاختلاف عرض السكك الحديد فى البلدين .

أما ما يستخرج من النفط فى رومانيا فقد نقص نقصاً مطرداً حتى بلغ ستة ملايين طن فى السنة (١٩٣٨) ومن هذا المقدار تصدر رومانيا أربعة ملايين طن من المشتقات وتستبقى مليونين لاستهلاكها الداخلى . وهى تستهلك هذا المقدار الكبير ، مع قلة الطرق والمركبات فيها ، لأنها تعتمد على النفط فى قطاراتها وصناعاتها والتدفئة والاضاءة . وعندما دخلت إيطاليا الحرب فى ١٠ يوليو سنة ١٩٤٠ أصبح الصادر الرومانى محبوساً على المحور دون غيره ، ولكن مشكلة نقله — وقد سُدَّ طريق البحر المتوسط

على العموم — كانت معقدة . فالدانوب لا يتسع لنقل مقدار يزيد على مليون ونصف مليون من الأطنان . والباقي يجب أن ينقل بسكك الحديد إلى مختلف أنحاء القارة الأوروبية . والنقل بسكك الحديد مرهق إرهاباً لا يتسع المجال لتفصيله

وقد أصابت ألمانيا في البلدان المحتلة مقادير من النفط منها ما يستخرج من الآبار في البلاد التي استولت عليها أو دخلت في نطاقها ، ومنها ما كان مخزوناً فيها . ففي غربي بولونيا آبار تخرج ١٥٠ ألف طن في السنة (يستخرج منها من ١٥ الى ٢٠ في المائة من مواد التزيت) وفي شرقي بولونيا آبار تخرج ٣٥٠ ألف طن في السنة ، وهذه آلت اليهم بعد الهجوم على روسيا . وفي الأناضول آبار تخرج ٧٥ ألف طن في السنة . وفي هنغاريا وألبانيا آبار تخرج نحو ٤٠٠ ألف طن في السنة . وفي استونيا آبار تخرج نحو ١٠٠ ألف طن في السنة . والمجموع أكثر من مليون طن قليلاً . أما المخزون الذي أصابوه في الدانمارك وهولندا وبلجيكا وفرنسا فيبلغ مليوني طن من النفط الخام على المرجح .

وقد زاد المتاح لألمانيا بعد دخول إيطاليا الحرب ، بما كان مخزوناً في إيطاليا (وهو يبلغ $2\frac{1}{4}$ — ٣ ملايين طن) وما يستخرج

من آبار ألبانيا . ولكن هذه الفائدة كانت قصيرة الأمد . لأن إيطاليا تحتاج الى مقادير كبيرة من النفط ومشتقاته في صناعاتها وأداتها الحربية .

إن ما يستهلكه المدنيون من مواد التزيت قلما يستطيع خفضه . فحيث تدور العجلات لابد من هذه المواد . وإلا جفت السطوح المعدنية وعجزت عن الدوران ، أى أن سطوحها يجب أن تلمس . وإرهاق الآلات الميكانيكية في أثناء الحرب ، يجعل الاقتصاد في مواد التزيت مستحيلاً . وكانت المانيا تستهلك من هذه المواد ٦٠٠ ألف طن في السنة قبل الحرب . ومنذ ما نشبت الحرب زاد المستهلك ، وكان لابد من الاعتماد على المحزون في سدّ النقص . لأن استخراج هذه المواد أو استخراج الجيد منها في أوروبا محدود فلا النفط الطبيعي الألماني ولا النفط الروماني يصلحان لهذا .

أما النفط المركب بالكيمياء في المانيا على طريقة « فشر ترويش » فصالح لاستخراج مواد التزيت الجيدة منه . ولكن المقادير المستخرجة قليلة . ومن الجمع عليه بين خبراء النفط والصناعة أن مواد التزيت الجيدة للمستخرجة من النفط الروسي

والنفط الأميركي هي وحدها التي تصلح لمواجهة مطالب الصناعة الحربية والحرب . ومع أن ما يستهلك من هذه المواد لا يزيد على ٣ في المائة من المقادير المستهلكة من النفط ومشتقاته الأخرى فالمشكلة التي تواجهها ألمانيا من هذه الناحية خطيرة، إذ لا سبيل إلى تعويض المستهلك تعويضاً وافياً من مصادر أوروبية . ولذلك يستطيع الخبراء أن يصدقوا أن الدبابات الألمانية في بعض ساحات الميدان الروسى عجزت عن المضى، لتجمد مواد التزيت فيها . وقد يكون في هذا اشارة إلى ما بدأت تعانيه ألمانيا من ناحية مواد التزيت الجيدة في معارك بولونيا والنرويج وفرنسا والبلقان لم تبد حاجة هتلر إلى الأخذ من مخزون النفط عنده ، فالمعارك نفسها كانت قصيرة الأمد حاسمة والفترات بينها كانت طويلة كافية لتعويض ما يستهلك فيها من هذه المواد ، علاوة على ما أخذ من مخزون في البلاد المفتوحة. والواقع أن ما أخذ من مخزون هذه البلاد ، زاد المخزون الأصلى فى ألمانيا . أما القتال فى أفريقيا والهجوم الجوى على بريطانيا ، فلم يستنفد كثيراً من النفط ومشتقاته . ولكن حاجة هتلر إلى النفط بدأت عندما بدأ الهجوم على روسيا .

هنا ميدان طوله ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ ميل تدور المعارك فيه

على الأرض وفي الجو . وملحقاته ثلاثة بحار هي البحر الأسود
وبحر بلطيق والمحيط المتجمد الشمالى . ومنذ ما بدأت الحملة الألمانية
في روسيا لم تنشر الأرقام الخاصة باستهلاك النفط . ولا يجدينا أن
نعلم ما تنفقه دبابة أو طائرة أو سيارة من الوقود في الساعة أو اليوم،
ولا يجدينا أن نعلم أن الفرقة الألمانية المدرعة تشمل أربع مائة دبابة
متوسطة وخفيفة و ٣٣٠٠ سيارة ، إذا لم نعلم مدى حركتها
وأمد اشتراكها في القتال . والخبراء الحربيون قد اختلفت آراؤهم
في ما أنفقته الجيوش الألمانية من النفط ومشتقاته في معركة بولونيا
التي دامت سبعة عشر يوماً . ومنهم من يجعله ٣٠٠ ألف طن
ومنهم من يجعله ٧٥٠ ألف طن . وما استهلك في معركة فرنسا
بلغ ضعف ما استهلك في بولونيا . ويقدر ما استهلكه سلاح الطيران
الألماني من بنزين الطيران الطيار المكرر ، خلال شهر من النشاط
العظيم بخمسين ألف طن الى مائة ألف طن . وعلى أساس
الحقائق التي سبق إيرادها وغيرها وتقدير الاستهلاك الشهري
في الصناعة والزراعة والنقل وفي الأعمال الحربية نفسها يلوح
لخبراء النفط أن أداة الحرب الألمانية قد أشرفت على منطقة الخطر
في ما يخص تموينها بالنفط ومشتقاته

الفصل الثالث

السلام المضيّع . . . والمرتبجى

- ١ — مأساة الآمال الخائبة .
- ٢ — بواث الحياة
- ٣ — نشأة الوطنية الاشتراكية وأهدافها
- ٤ — عبر التاريخ المقارن
- ٥ — بالتعاون أم بالتحكم ؟

— ١ —

كان أدباء الأغريق القدماء يفهمون « المأساة » في الحياة والفن ، على أنها النضال مع قوة لا يستطيع المرء أن يسيطر عليها ، ومع ذلك فهو مسوق إلى مناضلتها . فهي تدفعه في غمار النضال إلى آمال وأهداف تومىء إليه كالحسناء المغازلة ، أو كأشباح الخضرة في الواحة عند طرف الصحراء الشاسعة المجذبة ، حتى إذا اقترب من الظفر بما يرنو إليه ويطمع فيه ، حطمت كأس الظفر وهي على الشفتين قبل أن يرتشفها

وهذا الفهم لسرّ « المأساة » فى حياة الأفراد والجماعات جَلَّتْهُ
 آيات العباقرة فى القصة والمسرحية والموسيقى على السواء
 وكلُّ من يتتبع سير العمران فى ربع القرن المنقضى بين بدء
 الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) وبدء الحرب العالمية الثانية
 (١٩٣٩) ، يبدو له أن صفة المأساة ، كما فهمها أدباء الأغريق
 القدماء ، ومارسوها فى منشآتهم الأدبية ، تغلب على أبناء هذا
 الجيل ، فالدنوُّ من تحقيق أمل كبير ، وخير عظيم ، بين الحربين
 انقلب انكفاءً ثم تردياً فى أتون حرب أخرى .
 فوق أنقاض الحرب العالمية الأولى ، شَيَّدَ الناس صرحاً عمرته
 الآمال والمثل ، وكان معقدها توطيد أركان السلام وترسيخ أصول
 الحكم الشعبى وتعميمها ، ونشر العدل الاجتماعى . وجاءت فترة
 عابرة من الزمان ، لاح فيها أن بعض الأمم على الأقل سائر إلى
 تحقيق هذه الآمال . ولكن لم تكد تنقضى سنوات على ذلك
 حتى كانت الآمال منهارة معفرة فى تراب المطامع ، ملفوفة
 بأكفان سداها قصر النظر ولحمها ضعف العزم

فعلى الرغم مما بدا فى معاهدة فرساي من مواطن الضعف
 والمؤاخذة ، فليس ثمة ريب فى أن واضعها حاولوا أن يجعلوها

أساساً لنظام دولى جديد . وقد شهدت الأرض فى العقدين من السنين اللذين أعقبا وضع تلك المعاهدة ، مساعى صادقة بذلت لإنشاء منشآت دولية ، تقرب الدول بعضها إلى بعض وتوثق أواصر التآلف والتعاون بينها وتمنع الحرب . لجامعة الأمم ومكتب العمل الدولى ، ومحكمة العدل الدولية ، أنشئت جميعاً فى هذه الفترة . بل فى مستهلها . وتوالت سنوات ، عقد فيها ممثلو أمم العالم اجتماعات دورية فى جنيف ، إذا استثنينا الولايات المتحدة تماماً ، وألمانيا قبل ١٩٣٦ وروسيا قبل ١٩٣٤ . وبدا للمتبعى شؤون العالم ، لحظة من الزمان ، أن الجامعة — مع ما وجه إلى بعض أعمالها من نقد — قد أنشأت مجتمعاً دولياً حقاً ، وفازت هنية بمنع العالم من الانقسام معسكرين متعادين . ومع أن الولايات المتحدة تنكرت للرئيس ولسن ، فإنها جربت أن تسدى ما تستطيع اسداءه من ناحيتها فى مؤتمر وشنطن (١٩٢١—١٩٢٢) وهو المؤتمر الذى عقدت فيه معاهدة تحديد التسليح البحرى ومعاهدة الدول التسع التى أقامت صلة الدول بالصين على أساس احترام وحدة الصين الجغرافية والسياسية ، ومبدأ الباب المفتوح . ثم شاركت فى وضع الأساس الذى قام

عليه ميثاق باريس (١٩٢٨) وهو الميثاق الذي حرّم استعمال الحرب أداة للسياسة القومية . وأخيراً تقرّبت بعض التقرب من الجامعة بعيد اعتداء اليابان على منشوريا سنة (١٩٣١) ولكنه كان تقرباً موسموماً بالخطر والتردد .

وكان هناك فريق من الناس يرى أنه من المتعذر استئصال البغضاء القومية من النفوس والقضاء على الحرب ، فاضطّروا أمام ما تمّ ، أن يخلوا الطريق فترة ما ، للمتغائلين المؤمنين بأنّ في الوسع تحريم الحروب ، وأن الحكم الأدبي الإجماعي على الدولة المعتدية ، كاف لردعها ، فإذا لم ترتدع ، فيجب أن تحرّم الظفر أو ثمار الظفر بكل وسيلة أخرى لتؤدّب تأديباً وتكون عبرة لغيرها . والواقع أن جماهير الشعوب أخذت بفكرة مقاومة الحرب وتحريمها ، لما كان يساورها من سخط ومقت للمجازر المنظمة وأعمال التدمير الواسعة النطاق التي تبنى بها الإنسانية ، حيناً بعد حين . ومن المحتمل أن العالم لم يشهد في فترة سابقة من تاريخه نزعة السلام وهي أقوى وأعز منزلة ، مما كانت في الفترة بين الحربين العالميتين ، ولا سيما في قسمها الأول ، ومن المحتمل كذلك أن الناس في شتى البلدان ، كانوا أقلّ تحمساً للحرب

العالمية الثانية — عند نشوبها — منهم لأية حرب سابقة . يدلُّ على ذلك ، أن الألمان أنفسهم هتفوا لتشميرلين في أثناء أزمة السوديت حتى قبلما عقد اتفاق ميونخ .

وقد صحب السعى إلى منع الحرب وتحريمها ، ارتقاء عمراني عظيم شمل بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأميركية ، فرمَّ الناس ما دُمِّرَ وخُرِّبَ في الحرب ، ووسَّعوا نطاق الإنتاج ، ومدُّوا أسباب النقل والتخاطب بالطائرات والأساليب اللاسلكية علاوة على سلك الحديد والسيارات وأسلاك التلغراف والتليفون ، فانكشَّت الأرض ، واقتربت أقطارها بعضها من بعض ، وعكف العلماء — من نظريين وعمليين — على ردِّ حدود المجهول ، وترقية أساليب الصناعة ، وذهب فريق من الفلاسفة ومن يميل إلى الفلسفة ، إلى أن الآلات سوف تقضى على الضجر والسَّامة الناشئين عن العمل الرتيب باليد ، وناشدوا رجال الاجتماع والتربية الاهتمام بتوفير الوسائل والأساليب التي تتيح للناس ملء أوقات الفراغ بما يهذب ويهيج من آيات الفنون وأفانين الرياضة ومبتكرات الصناعة والعلم . وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية ، في سنة ١٩٢٩ وتلاها استفحال أمر الحاكمين بأمرهم فصدِّم المتفائلون بمستقبل البشر ،

في السنوات التي تلت عقد الصلح ، أشدَّ صدمة في آمالهم وأحلامهم . وخيمَّ على الأرض جوٌّ تملؤه المخاوف ، لإخفاق الدول الديمقراطية النظام في حلِّ مشكلة التعطل عن العمل ، ومشكلة التبادل الاقتصادي الدولي ، ولحبوط سعيها إلى الاتفاق وضممان « السلامة المشتركة » . ومع ذلك ظلَّ ملايين من الناس مقتنعين بأن هذه المشكلات لا يحتمل أن تفضى إلى حربٍ .

ولكن عند ما وقف نفيل تشمبرلين ، في الساعة الحادية عشرة من صباح الثالث من سبتمبر ١٩٣٩ ، معلناً « قيام حالة حرب » بين بريطانيا وألمانيا ، كانت الآمال الرفافة التي عمرت صدور الناس خلال العقدين السابقين ، قد تحوَّلت أوراقاً ذاوية صفراء تتقاذفها رياح الخريف . وكان مقرَّ جامعة الأمم الفخم على ساحل البحيرة في جنيف ، وكأنه مقبرة مُثَلَّ عظام . وكان ميثاق تحريم الحرب الذي حرَّك أنبل الشعور في نفوس ملايين من الناس ، وأثار فيهم حماسة تكاد تكون دينية في صفائها وقوتها ، لا يعدو كونه أضحوكة أو في منزلة الأضحوكة عند كثيرين . ذلك بأن رقاص العمران كان قد تحوَّل من النقيض إلى النقيض . فالتغاول انقلب تشاؤماً . وخيبة جامعة الأمم أو أعضائها في حل

المشكلات السياسية والاقتصادية التي خلقتها الحرب العالمية الأولى ، حرّكت شكوك الجماهير في مستقبل الحضارة نفسها . وتطّرف بعضهم إلى القول بأن الحياة في عالم تتقاذفه الكوارث ويستحيل فيه السلام والعدل ، لا قيمة لها ، وخير للبشر أن يستسلموا إلى القنوط ، ويكفّوا عن تكثير الجنس وتخليده

ثم نشبت الحرب العالمية الثانية فكان لا بدّ من الانحراف عن سبيل الارتقاء العمراني والاجتماعي ، وتعبئة القوة كلها وحشدها للقتال ، وتوجيه البراعة الفنية والصناعية والعسكرية العالمية ووقفها ، إلى أن تنتهي الحرب ، على الفتك والتدمير ، وخفض مستوى العيش ، وحلول الحقد والبغضاء محلّ الأمل المقود بإنشاء روح إخاء عالمي .

فكيف يفسّر هذا اللغز الغريب ؟ إن الإنسان الذي كاد أن يحقق ، قبل عشرين سنة ، بعض مثله العليا ، مزجوج الآن في صراع رهيب مدمّر ، يحجم الحيوان عنه بفطرته .

أيكفيّنّا أن يقال ، هذا هو سرُّ المأساة في العمران ؟ أم هناك ركن للاعتقاد ، بأنّ هذه الحرب العالمية الثانية ، قد صحبَ هولها تنبّه إلى سرِّ الإخفاق في الماضي ، وإلى قيمة التعاون العام ،

وإلى أن خيرَ طبقةٍ ما ، فى أمة ما ، ليس إلا جزءاً من خير الأمة جميعاً ، وإلى أن خيرَ أمة ما وسلامتها ، جزء لا ينفصل ولا ينعزل عن خير سائر أمم الأرض وسلامتها جميعاً . وإذا لم تسفر هذه الحرب بويلاتها ونوائبها ، إلا عن إشراق هذا الإدراك فى أذهان البشر ، فقد يكون خيرُها أعظم من شرِّها .

— ٢ —

يرجع إخفاق البشر فى العشرين سنة المنقضية بين عقد معاهدة فرساي (يونيو ١٩١٩) ونشوب الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩) إلى طائفتين من الأسباب . أما الطائفة الأولى فعقلية على الأكثر ، وتلخص فى أن تفاؤل ١٩١٩ كان سابقاً لأوانه وغير قائم على أساس راسٍ من الوقائع . والخطأ الأكبر ، الذى وقع فيه زعماء الأمم فى ذلك العهد ، كان عجزهم عن فهم مدى المشكلة التى يواجهونها . فقد تصوّروا أن المشكلة يسهل حلّها خلال سنوات ، بمجرد إنشاء هيئة سياسية عالمية . وتشاؤم ١٩٣٩ كان كذلك فى غير محلّه . فالمشكلة على اتساع نطاقها وتمعدها ، ليس حلّها مستحيلاً ، وإن كان يقتضى تربية قومية

ودولية طويلة الأمد . وبرغم إخفاق جامعة الأمم في معالجة المشكلات السياسية الكبيرة التي تعين عليها أن تعالجها ، فإن في كثير من المنشآت التابعة لها ، الخاصة بالتعاون الفكري ، ودراسة أحوال العمال وتحسينها ، ومكافحة المرض والرقيق الأبيض ، وجمع المعلومات المالية والاقتصادية وتوزيعها — إن في عمل هذه المنشآت وحدها تقدماً عظيم الشأن على طريق التعاون الدولي . على أن هذا التقدم البطيء — مع عظم شأنه — لم يكفِ المتفائلين ، فقد كانت آمالهم أعرض ، ولائني المتشائمين ، فحجر صغير في رأيهم لا يبق صرحاً كبيراً من الانهيار .

وبالتردد بين التفاؤل والتشاؤم ، ضيّعت أم الحضارة الغربية الأصول التي نبعت منها أجداد هذه الحضارة ، مساومةً عليها . والطائفة الثانية من الأسباب مردّها إلى التسوية العامة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى .

هذه التسوية في مجموعها ، كانت سعيًا صادقًا ، إلى وضع أساس عالم جديد ، أفضل من العالم الذي سبق . ولكنها كبرج بابل ، تناولت إلى السماء ، ففُضى عليها ما قضى عليه ، أي عجز الأمم الكثيرة عن التفاهم مع أن هذا التفاهم كان شرطاً

أصيلاً لا غنى عنه في نجاح التسوية ، وتطبيق مبادئ النظام العالمي الجديد .

وبدا لنفر قليل من المفكرين ، في مستهل العقد الثالث ، ان انهيار هذه التسوية وخيبتها لا مفرّ منهما لا متنازع ركنين من الأركان التي قامت التسوية عليها . أما الركن الأول فمشاركة الولايات المتحدة . وأما الركن الثاني فوجود روح تعاون دولي صادق . وكلا الركنين يرجع الى ركن واحد ، وهو أن جميع الدول التي شاركت في هذه التسوية ، لم تكن مهتمةً اهتماماً كافياً بنجاحها أو ببذل ما يلزم من السعى لنجاحها . وقد يكون من الطبيعي ، أن تتجه كل دولة من دول المؤتمر ، الى مسائلها الخاصة ، ومع ذلك لا بد من الحكم ، بأن معالجة المسائل المطروحة للبحث معالجة يغلب عليها ويمليها إدراك الخير العام ، كان لازماً . فالاخفاق في ذلك لم يكن اخفاق فرد أو أفراد وحسب ، ولا اخفاق دولة بعينها وحسب ، بل كان اخفاقاً مشتركاً

وقد تجد اسباباً تستطيع أن تفسّر بها لماذا امتنعت الولايات المتحدة الاميركية عن مسامرة ولسن ، والانتظام في جامعة الأمم ، ولماذا انسحبت الى قوقعتها السياسية وانكشفت فيها في الفترة التي

تلت التسوية، ولكن لا ريب في أن امتناعها وانسحابها، زادا
الهوة بين نظرة بريطانيا السياسية ونظرة فرنسا السياسية،
ففرنسا سعت كل سعي، وتوسلت كل وسيلة، للمحافظة على
الحالة الدولية العامة التي أسفرت عنها الحرب والتسوية التي تلتها،
وأمعنت في سعيها هذا وازدادت تشبثاً بوسائلها، عندما
امتنعت الولايات المتحدة عن المشاركة في « ضمان السلامة »
الذي وعدت فرنسا به. وبغير ضمان من هذا القبيل، انصرف
هم فرنسا الى المانيا، وما في قوتها الكامنة - شعباً وارضاً - من
خطر على سلامة فرنسا. يقابل هذا ان بريطانيا التزمت سياسة
قائمة على تقاليدھا الأوربية، وهي توازن القوى. والامتناع عن
الارتباط مقدماً بما يغفل حرية تصرفها وفي استنادها الى هذه التقاليد
امتنعت عن قبول الالتزامات التي كانت تعد في تلك الفترة
قواعد لاندحة عنها لتنظيم « السلامة » في اوربا وضمائها.
نعم انها قبلت ان تدخل في معاهدة لوكارنو ضامنة الحدود
الألمانية الفرنسية البلجيكية. ولكنها أبت أن توسع نطاق هذا
الضمان حتى يشمل شرق اوربا. وكانت فرنسا حينئذ قد
توسعت في فهم سلامتها فعدت سلامة حليفاتها في شرق اوربا

جزءاً من سلامتها هي . وقد يكون لبريطانيا عذرٌ في ما فعلت .
 فقد دخلت معاهدة لوكارنو بغير ان تدخلها بلدان الدمنيون .
 وهذا يعني أنه اذا نشبت حرب أوربية ، لسبب ما وقضت
 معاهدة لوكارنو على بريطانيا بالاشتراك في هذه الحرب ، فان
 بلدان الدمنيون تحتفظ في هذه الحالة بحرية العمل .

ولكن مهما يكن السبب ، ومهما يكن هذا السبب مقبولاً
 ومعقولاً ، فإن امتناع بريطانيا ، عن قبول التزامات أوربية
 واسعة النطاق ، من قبيل التزامها بحسب معاهدة لوكارنو ، ومن
 قبيل التزامها في سنة ١٩٣٩ ضمان سلامة بولندا إذا اعتدى عليها
 اعتداء غير مستفز ، ترك موضوع السلامة معلقاً ، فحال ذلك دون
 التفاهم على خفض السلاح ، وتعزيز مبدأ « السلامة المشتركة »
 في حالة خفضه . فانقلبت أوروبا إلى سياسة التحالف — وإن كان
 هذا التحالف قد أقيم أودُهُ في نطاق جامعة الأمم — أي عادت
 أوروبا إلى ممارسة « سياسة القوة » .

وإذن فالسبب السياسي الأول الذي حال دون نجاح جامعة
 الأمم هو عجز الدول عن تنظيم « السلامة المشتركة » على أساس
 يضمن هذه الدول من الاعتداء . فقد كانت الجامعة تعتمد على

منزلتها الأدبية ، فلما استخفَّت اليابان بها واعتدت على منشوريا (١٩٣١) غلب النقاش في أحضان الجامعة على الحزم ، وتجنَّب أعضاؤها فرض العقوبات لأسباب بدت معقولة ولكنها قصيرة النظر . وعندما اعتدت إيطاليا على الحبشة فرضت العقوبات فرضاً فاتراً ناقصاً فأخفقت . لذلك قيل : إن الطريق إلى ميونخ مرَّ بمكدن في منشوريا ثم بأديس أبابا في الحبشة .

وهناك سبب سياسي آخر ، ولعله أقرب إلى الاجتماعى منه إلى السياسى المحض : ذلك بأن الاجتماع البشرى ينمو بتوسيع نطاق الالتزامات أكثر مما ينمو بزيادة القيود المفروضة . وهذه الالتزامات يجب أن تكون موزعة توزيعاً عادلاً أو قريباً من العادل . فإذا اقتصت بها طائفة من الدول دون غيرها ، أصبحت بواعث شقاق أكثر منها بواعث اتفاق . وينتهى الأمر إلى تنفيذها بالقوة ، أو التنديد بها وإلغائها إذا لم تنفذ بالقوة .

وقد تضمَّنت تسوية سنة ١٩١٩ نصوصاً خاصة بنزع السلاح أو خفضه ، وبالانتدابات ، والأقليات ، وتعيين هيئات دولية للسيطرة على الملاحة في طائفة من الأنهر . وهذه النصوص لو نفذت تنفيذاً مشتركاً ، لكان فيها نواة السيطرة المشتركة ، على

شؤون يجب أن تخضع للهيمنة المشتركة دون الهيمنة الخاصة . ولكن الالتزامات الخاصة بهذه الشؤون لم يوسع نطاقها حتى يشمل جميع أعضاء جامعة الأمم ، فانتهى الأمر إلى أن الدول التي فرضت عليها هذه القيود ، سعت إلى التخلص منها إما بالقوة وإما بالإلغاء من جانب واحد . ففي سنة ١٩٣٤ نددت بولندة بالقيود المفروضة عليها في معاهدة الأقليات . لأن هذه القيود لم تفرض على جميع الدول الأخرى . وفي سنة ١٩٣٦ نقضت ألمانيا النصوص الخاصة بإخضاع الملاحة في أنهرها لهيئات دولية .

فهنا قيود مفروضة على دولة من الدول أو على طائفة دون غيرها فعُدَّ ذلك جوراً سياسياً ، ولكن لم يرفع الجور بالاتفاق على توسيع نطاق الالتزام ، بل بالتخلص من الالتزام بالقوة أو بالتظاهر بها أو بالنقض . أى أن الدول التي أخفقت في تنظيم السلامة الدولية أخفقت كذلك في تنظيم العدل الدولى .

ولكن الأسباب السياسية وحدها لا تكفى لتفسير ما حدث ، إذ هناك الأسباب الاقتصادية كذلك . وقد يصرُّ الآخذ بتفسير التاريخ والاجتماع تفسيراً اقتصادياً على أن البواعث الاقتصادية هى سبب الحرب الأول والأخير . ولكن فريقاً غير يسير من علماء

الاجتماع لا يرى أن البواعث الاقتصادية البحتة ، هي في هذا العصر ، أسباب مباشرة للحرب . ولكنها حتماً أسباب غير مباشرة من النواحي الاجتماعية والسياسية والحربية .

أما الاجتماعية فمن ناحية تأثير العوامل الاقتصادية في الشعور الشعبي . فالأمة الماضية في تحسين حالتها الاقتصادية ورفع مستوى معيشتها تدرك أن الحرب تعرضها للخسارة لا للربح . والأمة التي تشعر بأن ظلماً اقتصادياً واقع عليها ، أو الأمة التي هبط مستوى عيشها ، أو زال ما وفره أفرادها وأدخروه ، تصفى إلى كل خطيب يشير إلى عدوٍّ ترجع إليه هذه المصائب ، فتتبعه .

وأما السياسية فمن ناحية إفراغ البواعث السياسية في قالب اقتصادي ، وهذا ينطبق بوجه عام على كل ما يقال في الأسواق والمستعمرات ومناطق النفوذ والسيطرة على موارد المواد الخام . فتصور هذه الأشياء في صورة حاجات اقتصادية حيوية للأمة ، لا غنى عنها في تحسين حال الأمة ورفع مستوى العيش فيها . ولكن البواعث الحقيقية في هذا الكلام سياسية على الغالب وليست اقتصادية محضة . ففي معترك سياسة القوة ، تعدُّ المطالبة بالأسواق والمستعمرات وما أشبه والفوز بها ، مقياساً للقدرة

السياسية . ولكنها ليست بذات شأن أصيل في إحداث الحرب .
 فهي على العموم لاتزيد كثيراً الدخل القومي ولا تنقصه كثيراً .
 وأما الحرية فمن ناحية تأثير العوامل الاقتصادية في قدرة
 أمة ما على الحرب ، فالأمة التي تنوى الحرب ، أو تخشى الحرب ،
 يهملها أن تكون مواردها المادية من مواد الطعام وخامات
 الصناعة الحربية وافرة وفي متناولها ، حتى لا تضطر أن تعنو
 لخصومها في حلبة سياسة القوة . وهذا الخوف قد يحملها على
 الاعتداء .

وهذه العوامل الثلاثة تفاعلت في إحداث الاضطراب السياسي
 والاقتصادي الذي اتصفت به الفترة بين الحربين . فالتضخم
 النقدي الذي حدث في ألمانيا في سنة ١٩٢٣ هدم البناء
 الاجتماعي الاقتصادي في ألمانيا ، إذ حذف ما وفّرتهُ الطبقة
 الوسطى وأودعته البنوك وشركات التأمين وغيرها ، فأصبحت
 الطبقة الوسطى والطبقة المحرومة في المجتمع الألماني سواء ، وغدت
 نفوس هذه الطبقة مهيأة لدعاوى الوطنية الاشتراكية .

والسعى إلى انتزاع تعويضات ضخمة من ألمانيا ، وتسديد
 الديون التي تراكت على الدول الحليفة ، إلى الولايات المتحدة ،

حُمِّلَ نظام التبادل المالى والاقتصادى الدولى عبئاً ثانياً به . وبدأ فى بادىء الأمر أن تحقيق الأمرين مستطاع . فكانت القروض الألمانية تعقد فى أسواق الولايات المتحدة وبريطانيا على الأكثر ، بغير مشقة تذكر ، وكانت ألمانيا توفى ببعض هذا المال ما عليها وفقاً لمشروع داوز ، وفرنسا وبريطانيا توفيان ما عليهما للولايات المتحدة . فلما عصفت عاصفة الأزمة الاقتصادية العالمية فى سنة ١٩٢٩ وتفاقت فى السنتين التاليتين ، اضطربت الحال ، وتعدرت التوفية ، لأن الأمم نزعت إلى الاكتفاء الاقتصادى ظناً منها بأن ذلك يحسن حالها ، غير مدركة أن حسن الحال فى دولة ما جزء لا يتجزأ عن حسن الحال فى سائر الدول . وكذلك فرضت القيود الثقيلة الباهظة على التبادل الدولى ، فانكمش مقدار التجارة الدولية ، وجفت تيارات التبادل بين الدول أو قاربت الجفاف ، وسرى أثر هذا الانكماش إلى العمال فى المصانع والفلاحين فى المزارع قهرياً التربة النفسية والاجتماعية التى تزكو فيها الدعايات السياسية ، وارتفع ذكر الذين حلوا مشكلة التعطل عن العمل ، بتعبئة العمال للانتاج ، ولو كان فى مصانع الحرب . فلما بلغت طائفة من الدول الكبيرة

هذه المرحلة من التطور النفسى والاقتصادى ، أصبحت الحرب
محتملة بل محتممة

— ٣ —

إن النظام الوطنى الاشتراكى — النازى — لم ينشأ فى
ألمانيا ، كما يُظنُّ من معاهدة فرساي والأزمة الاقتصادية العالمية .
إن جذوره ممتدة إلى الماضى البعيد . مستمدة غذاءها من النضال
الاجتماعى فى العصر الحديث . فألمانيا تلى روسيا من حيث عدد
السكان . والشعب الألمانى شعب موهوب فى غير ناحية واحدة
من نواحي الفكر والفن . ولكنه أصيب خلال تطوره التاريخى
بما رسخ فى ذهنه أنه مقموع مكبوت . فانشغال الألمان بمسائل
الأمبراطورية الرومانية المقدسة ، وقيام الإمارات الألمانية
الكبيرة والصغيرة ، وألوان النزاع فى عهد الإصلاح الدينى ،
ومعارك حرب الثلاثين ثم غزو نابليون — كل ذلك أضرَّ
إنشاء الوحدة الألمانية إلى عهد بسمارك ، فكانت نشأة الدولة
القومية فى بريطانيا وفرنسا ، قد سبقت نشأة الدولة القومية فى
ألمانيا إلى مزايا الوحدة فى الداخل والخارج بضعة قرون على الأقل .

وقد يسهل على الباحث أن يبالغ في وصف التأثير الجغرافي والوصف الطبغرافي في سير التاريخ . ولكن لا ريب في أن حدود ألمانيا المبسوطة في الشرق كانت أهم باعث لها على التوسع في الشرق ، وكذلك في إنشاء صفات معينة في الخلق الألماني . وقد سعى الألمان قروناً إلى بسط سيطرتهم على الشعوب الصقلبية ، وفي الوقت نفسه تمكن المستعمرون الألمان وهم يحاربون من إنشاء مراكز للصناعة في مدن متفرقة في أوروبا الوسطى على أساس امتيازات مُنحوها من أمرائها . وعند ما كانت أوروبا ماضية في غزوها العالم الجديد وتوسعها فيه ، كان التوسع الألماني محصوراً في الشرق . وهو التوسع الذي انتهى إلى تقسيم بولندة ثلاث مرات في القرن الثامن عشر . وقد كانت سياسة ألمانيا خلال هذه المدة ، من وضع الأسرتين الحاكمتين في بروسيا والنمسا — أي آل هوهنزولرن وآل هابسبرج — تؤيدها ارستقراطية إقطاعية بالجنود والحكام . فولد هذا النضال شعوراً في الطبقة الحاكمة الألمانية ، أساسه الشعور بالتفوق

ومع ذلك ظل فريق من كتاب ألمانيا ومفكرها يذهب — قبل الثورة الفرنسية وبعدها — إلى أن فكرة الوحدة

المسيحية أساسية في أوروبا . فدعا جوته وشاروغيرها إلى إخضاع الفروق القومية لفكرة الوحدة الأوربية ، أى أنهم قدموا الخير الأوربي العام على النزعة القومية الخاصة .

ولكن دعوة من هذا القبيل ، في عالم تتنازعه عوامل « سياسة القوة » كانت لا بد أن تقضى إلى إيهان روح القومية الألمانية ولما يكتمل نموها . فشرعت ألمانيا في أثناء غزوة نابوليون لها ، تقتبس من الغرب صور الحياة القومية الوطنية ، فكانها أخذت سلاح خصمها وأتقنت صنعه وصقله لتغلبه به .

وفي سنة ١٨٠٧ — ١٨٠٨ عند ما كانت جيوش نابوليون محتلة برلين كان الفيلسوف الألماني « فيشته » يلقي محاضراته المشهورة التي جمعت في كتاب بعدئذ عنوانه « خطابات إلى الأمة الألمانية » وقد قال فيها ما مؤداه : إن الألمان مفردون في لغتهم وتقاليدهم وثقافتهم ، فيجب ألا يسمحوا بأن يلوثوا بغيرهم ، وليس بينهم وبين سائر الشعوب شيء مشترك ، وإذن فيجب فرض الثقافة الألمانية على العالم . ثم جاء فاجنر الموسيقي ونيتشه الفيلسوف فعززا هذه النزعة ، الأول بموسيقاه والثاني بقوله : إن الحضارة الغربية أخذت تنحط ، وإن الحضارة لا تسير في سبيل الارتقاء

إلا إذا قامت أرستقراطية فاتحة من الرجال المتفوقين (سوپرمان) تسيطر على الشعوب المنحلة . وهذه الأفكار التي تغفلت في نفس الشعب الألماني دفعت به إلى غمار الحرب العالمية الأولى . وقد وصف الفيلسوف برجسن هذه الناحية من الحرب العالمية الأولى وصفاً فلسفياً دقيقاً وأديباً بليغاً في فصل له عنوانه «المادة والحياة في حرب»

وقد جاءت فترة بعد الحرب العالمية الأولى ، في أثناء عهد الجمهورية الألمانية المعروفة باسم « جمهورية فيمار » بدا فيها لمتبعي الحياة الألمانية أن فكرة الوحدة الأوربية ، وتقديم خير أوربا ، وهى الفكرة التى دعا إليها جوته وشار وغيرهما ، قد تُبعث بعثاً قوياً ، تناط به آمال السلام المرموق . ويرى أن بريان الفرنسى وشتريزمان الألمانى قالاً بعد المحادثات التى صحبت عقد معاهدة لوكارنو : « إننا تكلمنا اليوم لغة أوربية »

ولكن الهزيمة الألمانية العسكرية فى الحرب ، والمصاعب والمشاق الناشئة عنها فى أثناءها وبعدها ، وانتشار النفوذ الماركسى فى بعض الدوائر والطبقات ، والتضخم النقدى سنة ١٩٢٣ وهو الذى أفضى إلى محو الطبقة المتوسطة بمحو ضمان العيش ، كل

ذلك مضافاً إلى ما عانته الجمهورية من المشكلات الداخلية ،
بعث في نفوس الشعب الألماني شعوراً بالقنوط حمله على الالتفات
إلى زعمائه الحاليين . ولولم يكن من خلق الألمان حباً لانتقاد
إلى زعيم لاستطاعوا أن يقاوموا ما أغرام به برنامج الحزب
الوطني الاشتراكي بعد عرض طائفة على الأقل من وعوده على
محكّ البحث والتحصيل

ولكن كل دولة تنطوي على بذور النظام الآخذ بمبدأ التحكم
والاستبداد في ثناياها . حتى الولايات المتحدة الأميركية ، قام في
إحدى ولاياتها رجل من هذا القبيل يدعى « هيوى لونج » .
وكل أمة تبلغ في حياتها القومية حدود القنوط تسلم عنانها للطاغية
مستهوى الجماهير . إلا أن هذا لا يرفع عن كاهل الأمة الألمانية
تبعة أعمالها في العهد الأخير . ولا يوجب على العالم الاستسلام
لخطة الثأر من الشعب نفسه ، ولكنه يشير إلى أنه متى تم ظفر
الدول المتحدة فعليها أن تتيح للشعب الألماني بعد معاقبة المسؤولين
ومنع التسلح ، فرص الحياة الوافرة ، وأن تعزز بجميع أساليب
التعزيز الاجتماعي والثقافي ، منزلة الجماعة التي برتد في تفكيرها
إلى جوته وشيلر دون فيشته ونيتشه .

ونحن إذا نظرنا إلى مبادئ الوطنية الاشتراكية رأيناها تلك الوطنية الألمانية المتطرفة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ولكن بعد ذهابها في التطرف والانحراف إلى أبعد حدودها . فهتلر يشتد في الدعوى إلى الاعتبارات العنصرية أكثر مما اشتد في الدعوة إليها أحد من أسلافه في حكم ألمانيا . ولكن الاعتبارات العنصرية ذاتها ليست إلا أسلوباً من الأساليب لبيان تفوق الشعب (فولك) الألماني الذي وجه فيشته النظر إليه . فلما أذعنت الدول الديمقراطية في شئون كانت تصلبت فيها عند ما كان الحكم في ألمانيا جمهورياً ، اقتنع هتلر بأن للنزعة الجرمانية رسالة تؤديها وهي السيطرة على أوروبا .

والسيطرة على أوروبا في رأى هرمان روشننج — وقد كان من أقطاب النازي وأخصاء هتلر — لا يمكن أن تقف عند حذر وقد بين في مقال له وفي كثير من الكتب التي ألفها ، أن سياسة هتلر كانت في بادئ الأمر سياسة قومية بمحصر المعنى وكان هدفها تحويل (ألمانيا الصغيرة) التي وضع بسمارك قواعدها إلى (ألمانيا الكبرى) . وكان الطريق إلى تحقيق هذا الغرض تنقيح النصوص الجغرافية في معاهدة الصلح ، ثم اتسع أفق التفكير ، عند ما بدا ضعف

الدول الديمقراطية أو ما فسر بأنه ضعف في موقفها . وكان أساس هذا التفكير أن ألمانيا تلي روسيا سكاناً ، وضيق أرضها يحول دون « سيادتها التامة كشعب عالمي » .

نعم إنها تستطيع في إبان السلام أن تفوز بكل ما تحتاج إليه من مواد الصناعة . ولكن اعتمادها على الخارج يجعلها في إبان الحرب دولة ضعيفة . وإذن فألمانيا تطلب « المدى الحيوى » الذى يتكافأ ومنزلتها ، ويتيح لها « حرية العمل السياسى » المتاح لدولة كروسيا أو الولايات المتحدة أو جامعة الأمم البريطانية . وهذا المدى الحيوى يعنى منطقة على جانب كاف من السعة يباح لها فيها حرية « مطلقة » للعمل السياسى . وحدود هذه المنطقة أو حدود هذا المدى تتسع وفقاً لاتساع مقتضيات الحرب الحديثة . فما كان يكفى ألمانيا سنة ١٨٨٠ لتغدو دولة مكتفية وذات سيادة مطلقة غدا لا يكفيها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى . ولا بد لألمانيا في نظر الوطنيين الاشتراكيين من بسط سيطرتها شرقاً إلى القوقاس وغرباً إلى البحر لى تحقق السيادة المنشودة : أى أنها تتوخى أن يكون لها نطق القوقاس ومعادن القوقاس وأوكرانيا وجيوب أوكرانيا ورومانيا وهنغاريا ، وكذلك سواحل بلجيكا

وهولندا وشمالي فرنسا ومستعمرات شتى .

وهذا في مايرويه روشننج عن أهداف الوطنيين الاشتراكيين — وقد كتبه ونشره قبل نشوب الحرب — هو أقل ما يحقق لألمانيا مرتبة « السيادة التامة كشعب عالمي » أى أن يكون لها تحت مطلق تصرفها الاقتصادى والسياسى كل ما يمكنها الاعتماد عليه فى شن حرب حديثة بغير أن تحتاج إلى الاستيراد . وهذه نظرة تتعارض حتماً مع كل تعاون صادق على تنظيم العالم تنظيمًا اقتصاديًا أساسه تسهيل التبادل بين الدول . لأن أساسها فكرة « شن الحرب »

وعزز من هذا الرأى فى أذهان هتلر وصحبه اعتقادهم أن الدول العالمية ، آخذة فى الانحدار والانحلال . فإنكثرت فى رأيهم « دولة عالمية على ورق » . وفرنسا فى طريق الانحلال البيولوجى ، والولايات المتحدة خليطينطوى على صدوع داخلية ، فرجة واحدة تكفى للعصف به . ومن هنا بدأ هتلر يعتقد أن مكانته فى التاريخ ستقوم على تقويضه دعائم الدول العالمية الهرمة وتمهيد السبيل لنظام عالمى جديد تحمل فيه ألمانيا لواء الزعامة والسيطرة . وقد مضى هتلر من نجاح إلى نجاح فى تنفيذ برنامجه السياسى

لأن شعوب الدول الديمقراطية كانت بوجه عام متعلقة بأهداف السلام ، ولأنها كانت تحس أن الحركة الوطنية الاشتراكية ، ستخلد إلى السكينة والاستقرار بعد قليل .

وهذه النزعة السلمية الشعبية كانت معتمدة هتار في جميع أعماله الدولية فكان يقدم غير هياب مقتنعاً بأن الشعوب لا توافق على الحرب . وكان يتوخى تحقيق ما يريد ، خطوةً يسيرة بعد أخرى ، فلا تكون واحدة منها باعثاً كافياً لحل هذه الشعوب على قبول الحرب في سبيلها ، وكان بعد كل خطوة منها يعرض مشروعاً للسلام ليغذى هذه النزعة في صدور الناس وليشغلهم بالأمل المعلق بالسلام المقترح عن السخط على عمله الواقع والتبرؤ به . ويقول المؤرخان السياسيان شومان وبيول ، إن الروح الأوربية كان فيها انقسام مرده إلى نشوء الصناعة الحديثة . فداخل الدول القومية الصناعية هوة بين الأغنياء والفقراء أوسع وأعمق مما يقابلها في الدول غير الصناعية السابقة لها في التاريخ . وعلى مسرح الحياة الدولية هوة بين عالم وحدته الصناعة والمواصلات والمحادثات والتجارة والرحلة ، وبين هذا العالم نفسه ، المحتفظ بجدران السادات القومية المختلفة . ففي الناحية الواحدة نزاع في الداخل بين أوخفي ،

وفي الناحية الأخرى نزاع بين حالة قائمة وحالة يجب أن تكون .
وإلى هاتين الهوتين مردُّ جانب غير يسير من الفوضى التي عمّت
العالم خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى . ففي ناحية
مبالغة في الخوف من تحقيق العدل الاجتماعى ، وفي أخرى مبالغة
في التحمس للقومية وإنكار عوامل التوحيد الناشئة عن ارتقاء
العلم والصناعة .

وفي خلال هذه الفترة خطا هتلر خطوة إثر خطوة ، مستغلا
شعور الأحرار باصراره على أن كل غرضه إنما هو إصلاح خطأ
ورفع جور ، ومستغلاً في الوقت نفسه شعور المحافظين بأنه صدّ
الشيوعية عن الانتشار إلى ألمانيا وسائر أوروبا .

وعند ما التقى هتلر بتشمبرلين في جودسبرج في سبتمبر
سنة ١٩٣٨ ووعده بأن تكون أرض السودان آخر مطلب جغرافى
له في أوروبا ، ظنَّ من يروقه هذا الظن ، أن حلَّ المشكلة
الأوروبية انقاد للاتصال الشخصى بين رئيس وزراء بريطانيا
وزعيم ألمانيا . ألم يقطع الثانى للأول عهداً ؟ ومع ذلك لم تكد
تنقضى أشهر على ذلك حتى اكتسح الألمان بوهيميا ومورافيا
فضّنا إلى الرينخ أو ألحقنا به وفرضت الحماية على سلوفاكيا ،

وأندرت بولنده فيما يتعلق بدانتزج والجاز البولندى .

عندئذ بدأ الشعب الانكليزى يدرك الحقيقة فاتجهت السياسة البريطانية اتجاهاً جديداً ، واتجه الرأى شطر روسيا لتكون حجر أساس فى كتلة السلام المنتظرة . وانقضت أشهر وحكومتا لندن وباريس تبذلان جهدهما لإشراك موسكو معهما فى محالفة كبيرة . أما سياسة روسيا السوفيتية بعد الحرب العالمية الأولى فقد تقلبت وفقاً لمصالحها فالتزمت العزلة أولاً وهاجمت جامعة الأمم متهمة إياها بأنها تمثل «عش الرأسمالية» . فلما نهض الحزب الوطنى الاشتراكى فى ألمانيا على أساس مناهضة الشيوعية وسبها ، خرجت روسيا من عزلتها وانتظمت فى جامعة الأمم (١٩٣٤) وعقدت فى السنة التالية محالفتين عسكريتين مع تشيكوسلوفاكيا وفرنسا . ولكنها برمت فى الفترة التالية بالمساعى الفاترة . التى تبذلها الديمقراطيتان الغربيتان لكبح جماح هتلر ، فلما عقد اتفاق ميونخ (١٩٣٨) بنير أن تدعى روسيا إليه بلغ برم روسيا حدود السخط ، ولذلك لما بدأت المفاوضات بين لندن وباريس من جهة وموسكو من جهة أخرى اصطدمت بعقبات كثيرة . فاغتنم هتلر وربنتروب هذه الفرصة ولا كما كل ما قالاه عن

الشيوعية فعقد الاتفاق النازى السوفيتى فى أواخر أغسطس ١٩٣٩ ، وكان أقطاب الريحسفر يحرضون عليه لسببين أحدهما إزالة خطر الحرب فى ميدانين وثانيهما الاعتماد على موارد روسيا الطبيعية . فكان عقده كسباً وقتياً لألمانيا ، وجعل نشوب الحرب أمراً لا مفر منه . ولكن ستالين لم يهمل الفرصة المتاحة له ، فأكمل تأهبه العسكرى لما كان فى رأيه أمراً لا مفر منه

— ٤ —

الموازنات التاريخية كثيرة المزالق ، إذا أريد بها استخراج أحكام عامة من موازنة بين حادثين بعينهما ، أو بين رجلين من الأفاضل . فليس فى الوسع أن نستخرج حكماً تاريخياً أو حريياً عاماً ، من المقابلة بين زحف نبوليون على موسكو فى شهر يونيو سنة ١٨١٢ ودخوله العاصمة الروسية فى سبتمبر ، وبين زحف هتلر صوبها فى يونيو كذلك من سنة ١٩٤١ وعجزه عن دخولها . ولكن ذلك لا يعنى أننا لا نستطيع أن نجنى فائدة ما ، من المقابلة بين الأحوال العامة فى العهدين — عهد نبوليون وعهدنا هذا .

فالموازنة هنا ليست بين حملة نبوليون وبين حملة هتلر على روسيا ، ولا بين شخصى نبوليون وهتلر ، بل بين الأحوال العامة والعوامل للتشابهة فى تاريخ أوربا الاجتماعى ، فى عهد نبوليون وعهدنا هذا

نشبت حرب أوربية عامة (١٧٩٢ — ١٨١٥) بعد انقضاء ثلاث سنوات على قيام الثورة الفرنسية . وكان اشتراك فرنسا فى الثورة الأمريكية ضد بريطانيا قبيل ذلك ، قد رفع قليلاً من منزلة الطبقة الحاكمة فى فرنسا ، إلا أن الفرنسيين كانوا قد هزموا هزيمة منكرة فى حرب « المائة سنة » مع بريطانيا ، وفقدوا امبراطورية كبيرة فى الهند وشمال أميركا الشمالية . وكانت حكومتهم مفلسة فى سنة ١٧٨٩ وطبقات الشعب العامة تستنكرها وتنقم عليها . وكان زعماء الفكر فيهم ، قد مضوا جيلاً كاملاً وهم يدعون إلى إصلاح منشآتهم السياسية والاقتصادية والدينية ، أى أنهم كانوا يدعون إلى انقلاب عام . وما دعا لويس السادس عشر « المجلس العام » إلى الانعقاد فى سنة ١٧٨٩ حتى قبض المجلس على الزمام . وبعد فترة قصيرة من الوحدة ، عقد فيها الرجاء على بعث الأمة بعثاً جديداً ، بأساليب الإصلاح السلمى ، اتجهت

الثورة إلى العنف ، فأسقط البيت المالک ، وانتقل السلطان رويداً إلى الجماعات المتطرفة (اليعقوبيين) ، وتخلل انتقاله ، ما نشهده عادة من أعمال الإرهاب في مثل هذه الأحوال ، وما جاءت سنة ١٧٩٢ حتى كان الإرهاب موجهاً إلى أعداء القثة الحاكمة في الداخل ، وإلى أعداء فرنسا في الخارج كذلك . فنشبت الحرب بين فرنسا والحلف النمساوي البروسي ، في ابريل سنة ١٧٩٣ ، وامتد نطاقها حتى أصبحت حرباً ضد « الحلف الأوربي الأول » . وقد اشتركت فيه كل أوربا تقريباً ما عدا روسيا وتركيا ، ضد فرنسا الجمهورية . وكان الفرنسيون الذين دخلوا معمعة هذا النضال ، والحروب التي تلتها ، مسيرين بعاملين :

أولاً — الرغبة في تحرير الدول الأخرى من نير الاستبداد .
 وثانياً — « فَرَنَسَة » هذه الدول ولو كان ذلك يقتضي ضمها إلى فرنسا . ولم يكن بين رجال الثورة الفرنسية ، من يرى تناقضاً بين الغرضين ، لايمانهم بأن كل دولة تصبح جزءاً من النظام الفرنسي ، تكون دولة حرة ، وأن هذا الطريق هو الطريق الوحيد إلى الحرية .
 لم يصب الفرنسيون نجاحاً في سنتي ١٧٩٢ ، ١٧٩٣ في الحرب وهددت باريس نفسها . ولكن تجريد الجيش الشعبي الكبير ،

وإدماج ضباط الجيش القديم في الجيش الحديث ، والاستعانة بالعلماء والمختربين والمهندسين ، وظهور فريق من القواد النوابع — ولم يكن بونابرت إلا أحدهم وإن كان أعظمهم — أفضى إلى انقلاب ميزان القتال ورجحان كفة فرنسا . إلا أن هذا النجاح لم يكن مرده الأول والأخير الى قوة فرنسا بل كان جانب كبير من مرده الى ضعف خصومها ، وتمسكهم بأساليب الحرب القديمة وإحجامهم عن الاتحاد ضد الفرنسيين . والمؤرخون يعدّون خمس محالفات أوروبية أنشئت لمقاومة فرنسا بين سنة ١٧٩٢ وسنة ١٨١٥ . ولو حاول كاتب أن يضع في جدول واحد مَنْ مِنْ الدول الأوروبية كان مع فرنسا أو ضدها أو محايداً خلال هذه الفترة ، لكانت الصورة مضطربة ، ولخرج من بحثه هذا بحقيقة واحدة ، هي أن بريطانيا دون غيرها كانت ضد فرنسا خلال هذه المدة كلها إذا استثنينا الفترة القصيرة التي أعقبت صلح اميان سنة ١٨٠٢ . والواقع أن المحالفة الكبرى ضد فرنسا لم تعقد وقوة أوربا لم تحشد تماماً إلا في سنة ١٨١٢ وبعدها .

وما تقلد بونابرت منصب القنصل الأول سنة ١٧٩٩ وعزز مقامه وأيد طائفة كبيرة من الاصلاحات التي بدىء فيها

سنة ١٧٨٩ حتى كانت الجيوش الفرنسية قد اكتسحت البلاد
الواطنة وغزت ألمانيا وإيطاليا . ثم أقام نابليون نفسه امبراطوراً
وسيداً لأوروبا . وكان عندما بلغ أوجه قبل حملته على روسيا ،
قد أحدث في خارطة أوروبا من التعديل ما يبعث على الدهشة .
في قلب هذا النظام الجديد كانت فرنسا ، بعد تنظيمها تنظيماً
جديداً . وفرنسا هذه كانت تشمل بلجيكا وهولندا والساحل
الألماني الى همبورج وشمال إيطاليا بما فيها تورينو وجنوى وبارما
ومنطقتين أخريين وكان هو امبراطورها . ثم كان هناك الممالك
التابعة يحكمها أعضاء أسرة نابليون - مملكة إيطاليا وهي تشمل
ما لم يضم الى فرنسا من إيطاليا الشمالية والوسطى ، ومملكة
نابولي ، ومملكة اسبانيا واتحاد الرين ، ودوقية وارسو .
وكانت سويسرا مستقلة ولكنها في الواقع كانت تابعة . وبلى
ذلك حليفات فرنسا وهي النمسا وبروسيا - بعد تضيق نطاقها -
والدول السكنديناوية . وأخيراً كانت روسيا مرتبطة بفرنسا
بمعاهدة تلسيت . ولم يكن خارج هذا « النظام الفرنسي » في
قارة أوروبا الا جزيرتا سردينية وصقلية يحميها الأسطول البريطاني
والبرتغال يحميها الجيش البريطاني الصغير بقيادة ولنجتون

أما بريطانيا فكانت خارج هذا النظام ، ولم تنتظم فيه برضاها ولا أرغمت على الانتظام ، مع أن نبوليون حاول حشد جيش على ساحل المانش لإخضاعها . ولكن بعد معركة الطرف الأغر ابتعد شبح الغزو النبوليوني عن الساحل البريطاني ، ونبوليون نفسه انصرف عن طريقة الغزو إلى طريقة حصر بريطانيا بمنع أوربا من الاتجار معها ، حتى تصاب باضطراب اقتصادي يفرض إلى إذعانها .

والفرنسيون لم يفوزوا بالسيطرة على القارة الأوروبية ، بفعل القوة الحربية المتفوقة لا غير ، بل كان لنبوليون أعوان في كل بلد . نعم إن الجماعات التي كانت مِيَالَة إلى التعاون مع فرنسا كانت أقلية ، ولكنها كانت في شمال إيطاليا وبلاد الرين أقلية كبيرة يحسب لها حساب . ويضاف إلى هذا أن الحكم النبوليوني في الممالك التابعة ، أفضى إلى إصلاحات غير يسيرة ، استرضت جماهير الناس مدةً ما . وفي سنواته الأخيرة ، اعتمد على جنود من الإيطاليين والبولونيين والألمان وغيرهم . غير أن ذلك لم يغنه عن الاعتماد على عدد وافر من الفرنسيين في إدارة البلدان التابعة لفرنسا وحفظ الأمن فيها ، وخاصة لأن بواذر البرم

لم تختف من بلير ما ، وفي أسبانيا لم تقبض الإدارة الفرنسية على ناصية الحال تماماً ، وقتاً ما .

بدأت مغامرة نبوليون الاسبانية في سنة ١٨٠٧ ، « لحماية أسبانيا من الإنكليز » ! وبدأ أنها أصابت نجاحاً عندما توج يوسف بونا برت ملكاً في مدريد . ولكن ثورة الشعب الاسباني على الفرنسيين برغم سحقها بالقوة ، كانت الثورة الشعبية الأولى على السلطان الفرنسي في أوروبا . وكانت المقاومة الاسبانية المستندة إلى الجيش البريطاني — وهو لم يخرج من جنوب أوروبا الغربي — فعالة في حمل نبوليون على الاحتفاظ بطائفة من صفوة جنده في اسبانيا وإنهاء هذه الصفوة . فلما أبى القيصر الروسي الاشتراك في الحصر الأوربي ضد التجارة البريطانية ، وبدأ نبوليون حملته على روسيا ، ومزقت أوصال جيشه الامبراطوري في الزحف والارتداد ، أشرف النظام الأوربي النبوليوني على نهايته ، إذ جمعت حكومات أوروبا عزمها وحزمت أمرها على الاتحاد عليه . ولم يكن اتحادها هذا ميسراً ، لأن صيت نبوليون كان قد طبق الخافقين ، وكان يعد قوة لا تقهر ، وكان لا بد حتى بعد عودته مقهوراً من روسيا ، من توافر حذق الساسة البريطانيين ومنزلة

القيصر إسكندر ودهاء مترنيخ ، للفوز بإنشاء « الحلف الكبير » . وكانت النتيجة ما سجله التاريخ عن تقلص ظل السيطرة الفرنسية ونزول نبوليون عن العرش ونفيه إلى جزيرة إلبا وعودته منها ، والفترة المعروفة باسم « فترة المائة يوم » ثم معركة واترلو .

كل هذا يشبه كثيراً مما توالى علينا من الأحداث في بضع السنوات الأخيرة . ولو شاء الباحث ، لوضع محل « اليعقوبيين » في الثورة الفرنسية « الحزب النازي » في ألمانيا ، ومحل « شرطة الثورة » « كتائب الجستابو » ولوصف الجماعات الموالية لفرنسا في إيطاليا وألمانيا بالطابور الخامس أو جماعة كوزيرنج ، ونظام نبوليون بالنظام الجديد ، ولقال إن صلح اميان في سنة ١٨٠٢ كاتفاق ميونيخ في سنة ١٩٣٨ أملت هما الرغبة في مملأة نبوليون وهتلر في الحالين

ولكن هذا قليل الجدوى ولا حاجة بنا إليه ، فهتلر كنبوليون توسل بالقوة العظيمة المنطلقة من حركة ثورية ، لغزو معظم القارة الأوروبية . وكلاهما واجه مشكلة عظيمة نواتها تنظيم فتوحاتهما وإنشاء دولة كبيرة تعلو على الدول القومية التي غزيت ، فترسيخ الغزاة وتمكن تحكمهم . وقد أخفق نبوليون في إخضاع بلد عظيم واحد ، هو بريطانيا ، وأخفق كذلك في إنشاء تلك الدولة

الأوربية الخاضعة للسيطرة الفرنسية . فاذا مضت الموازنة بين الرجلين إلى نتیجتها المنطقية ، فهتلر سيخفق كذلك على طول المدى . وقد استغرقت المدة اللازمة لظهور إخفاق نبوليون ربع قرن من الزمان . فهل في عهدنا عوامل طرأت على الاجتماع الأوربي ، من شأنها أن تبطل الموازنة التامة بين المصيرين ؟

قبل سنتين ونصف سنة بدا أن هتلر قد يتمكن من غزو بريطانيا فيقضى على القوة الحربية الأوربية الأخيرة التي اعترضت سبيل نبوليون ، وظلت تعترض سبيله . ولكنه أخفق ولا يحتمل أن يعيد الكرة . وحرب هتلر على الملاحه البريطانية الآن أشد خطراً من جرب نبوليون ، لأن بريطانيا أكثر اعتماداً على ما تستورده من مواد الطعام . ولكن معركة « المحيط الأطلسي » سائرة بوجه عام في مصلحة بريطانيا مع أن خسارة الملاحه في بحار الأرض ليست مما يستخف به . ويجب أن نضيف أن هتلر يجد في الولايات المتحدة الآن خصماً كبيراً قوياً ، لم يتعين على نبوليون أن يواجهه . وجميع الاحصاءات والأنباء تدل على أن أميركا تسير سيراً حثيثاً عجيباً في ميداني التأهب الحربي والإنتاج الحربي الصناعي

وهناك عامل آخر . فقريق من الكتاب يرى أن الفرق الكبير بين عهد نبوليون وعهد هتلر ، هو أن التقدم في صناعة الآلات الحربية الحديثة يمكن فئة قليلة من الجنود المحتلة المسلحة بطائرات ودبابات ورشاشات ، من أن تبقى الشعوب المغلوبة على أمرها خاضعة لها ، فلا تتكرر الآن في فرنسا أو غيرها من البلدان المغزوة ثورة أسبانيا أيام نبوليون . وقاتل العصابات في بعض هذه البلدان مع ما يتجلى فيه من ضروب البسالة والوطنية عاجز عن إكراه الألمان المسلحين ، على إرخاء قبضتهم ، ما دام السلاح الحديث وصناعته وفقاً عليهم .

ولا ريب في أن مقاومة من نوع مقاومة الإسبان لنبوليون ، قد تكون شاقة في هذه الأيام . فمن المتعذر مثلاً أن توزع الدبابات على الثوار سرّاً ، كما كانت توزع البندقيات وسائر الأسلحة الصغيرة . ولكن ، يجب أن نذكر أنه لولا تأييد الجيوش النظامية للمقاومة السلبية في اسبانيا في أيام نبوليون لما أجدت المقاومة الشعبية في قهر نبوليون . والجيوش النظامية كانت حينئذ جيوش ولتجتن في شبه الجزيرة الأيبيرية . وثورة الشعوب المغلوبة في عهد نبوليون ، لم تشب شنبوباً قوياً فعلاً إلا بعد عودة نبوليون من

روسيا هزيمًا . أما الآن فإن الروس يحاربون ببسالة عجيبة وبراعة فائقة ، وبريطانيا وأمريكا تمدانهم بالمعدات علاوة على ما يصنعونه هم في معاملهم . وجيش هتلر أصيب ، مادياً ومعنويًا بإصابات كبيرة . وإذا تمكن الحلفاء من سيادة جو أوروبا الغربية بطائراتهم ، فالجيش الذي يقابل جيش ولنجتن ، يستطيع أن ينشئ له قواعد على البر الأوربي الغربي والجنوبي ، وعندئذٍ فقد تماثل الأحوال ، على الأرجح . ويجب ألا ننسى أن نشوء الصناعة الحديثة ، وتعقيدها ، واعتماد الجيوش عليها اعتماداً دقيقاً ، يجعل هذه الصناعة وتلك الجيوش عرضة لخسارة فادحة عن طريق تخريب يسير في مواقع حيوية ، وهذا التخريب قد يتم عن طريق المدنيين في البلدان المحتلة بغير ثورة كبيرة ، أو عن طريق المغيرات القاذفة . والألمان بشر بوجه عام ، وهم معرضون للتأثر بعوامل الصداقة والحب والتراخي والملل ، في البلدان التي يحمونها أو يحرسونها . وإذا كان اعتماد الألمان في هذه الحراسة على المفتونين المتحمسين من شبابهم الهتلري ، فمن يتقلد زمام الحكم في ألمانيا نفسها إذا وزعت النخبة التي يعتمد عليها في طول القارة وعرضها ؟؟ حتى إذا كان في الوسع توزيع النخبة ، فهل تغيرت البواعث الأصلية

في طبيعتهم تغيراً يمكنهم من أن يمتنعوا زمناً طويلاً عن الحب والشهوة والصداقة وغيرها من العوامل التي أضعفت الحاميات الأجنبية في جميع البلدان في العصور السابقة ؟

ثم عامل ثالث . يقال إن رجال النازي يملكون أداة لم تكن متاحة لنبوليون ، فتمكنهم من الاحتفاظ بسلطانهم على الأمم المغلوبة . وهي أداة «الدعاوة» . فالأسلحة الحديثة في أيديهم تقضى على الثورة عليهم . والدعاوة الحديثة في أيديهم تقضى على مشيئة الثورة . فمن سنتين كان هناك من يزعم أن الألمان هم زعماء « ثورة الجماهير » في أوروبا ، وأن الجماهير في كل أمة أوربية تستعد للترحيب بهم لأنهم يرون فيهم منقذهم من النظام القديم ، وأن جميع العادات والتقاليد والمثل الاجتماعية والثقافية القومية قد أصبحت من مخلقات الماضي . ومع ذلك نجد أن مشيئة مقاومة النازي يشتد ساعدها ويتسع نطاقها يوماً فيوماً من بلاد نروج إلى يوغسلافيا ومن فرنسا إلى بولونيا . وهذه المشيئة قومية لا ريب في ذلك . والدعاوة سلاح ذو حدين ، للنازي أحدها لا غير . ومهما يفعل النازي فإنهم حيال بعض البلدان المحتلة أو غيرها أعجز مما كان نبوليون حيال البروسيين . بل لا ريب في أن دعاوة

الفرنسيين القائمة على مبادئ الثورة الفرنسية الكبرى ومبادئ الحرية والمساواة والإخاء في عهد نابليون كانت أفعال جداً من كل ما يقوله جوبلز عن النظام الجديد .

من الجائز أن يتمكن الألمان ، من استئصال شأفة المقاومة في البلدان المحتلة ، بممارسة تجويع الجماهير وإعدام الزعماء والمفكرين وما أشبه من أساليب القسوة والإفناء . ولكن البشر قادرون في أشد الأحوال مشقة وقتاماً على أن يقاوموا مقاومة قد لا يتصورها العقل ، لأنها نابعة من أعماق الفطرة وغيرة البقاء . قال روشننج إن هتلر لا يستطيع أن يقف عند حدٍّ ما ، وإنه سيمضي إلى أن يُصاب الألمان بالاعياء . وقد يكون هذا الحكم صائباً . فنابليون ، لم يقف حتماً عند حد قبل فوات الأوان . ولكن حتى إذا توقف هتلر أو خلفاؤه عند حد فتوحاتهم الحالية وحاولوا أن ينشئوا من هذه البلدان دولة كبرى ، لما كان نجاحهم محتملاً . فالحكم على طول المدى يقوم على « القبول والعادة » . والقبول غير محتمل ، والعادة لا تفرخ كالقطة ، بل تربي وترسخ زمناً طويلاً ، ويجب أن تكون تربيتها في أحوال يرضى عنها المحكومون . ولا يبدو أن بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا

ستتيح لألمانيا فرصة لتربية شعوب أوروبا على التسليم بالنظام الجديد . ومما لا ريب فيه أن روسيا وبريطانيا لم تتيحاً لنبوليون مثل هذه الفرصة مع أن سلطانه ظل قائماً مدى خمس عشر سنة .

— ٥ —

هل تستخرج الدولُ المتحدة العبرة من أحداث الزمان ،
فتنشئ بعد الظفر سلاماً سداً « ضمان السلامة المشتركة » ولحمة
« ضمان العدل الدولي » ونتيجته العامة « الرخاء المشترك »
فيتسق في العالم الجديد ، التنظيم السياسي والاقتصادي مع حقائق
ال عمران ؟ ليس في وسع الباحث أن يجيب الآن عن هذا السؤال
إلا بكلمة « الرجاء » الذي تعزّزه بعض الدلائل . ولكنه
يستطيع أن يقطع بأنه إذا لم يتمّ توحيد العالم بالتعاون فمن المحتمل
أن تساق الإنسانية مرة أخرى بقرابنها إلى مذبح المريخ ، وقد يتم
التوحيد حينئذ بالتحكم .

ذلك بأن الاخفاق الذي مئى به أعظم وأنبل مشروع دولى فى
عصرنا — جامعة الأمم — لا يغيّر متقال ذرة من طبيعة العمران
فى هذا العصر . فالاجتماع الدولى من الناحيتين الصناعية

والاقتصادية واحد لا يتجزأ . وأعضاؤه ، لا يستغنى أحدهم عن الآخر . ويعتمد بعضهم على بعض في ألف ناحية وناحية .

خذ مسألة السفر . فالسفراء البريطانيون كانوا في سنة ١٨٣٠ يستغرقون في رحلتهم من لندن إلى روما ثلاثة عشر يوماً وهو الزمن الذي كان يستغرقه رسل يوليوس قيصر قبل ألف سنة ، في الرحلة بين الحاضرتين . وكان المسافر من برلين في سنة ١٨١٢ لا يبلغ فينا إلا في خمسة أيام ، وشمالى إيطاليا إلا في عشرة ، وأسبانيا إلا في خمسة عشر يوماً ، وشمالى إيطاليا إلا في عشرين وبحر قزوين إلا في شهر كامل .

وفي سنة ١٩١٣ أى من ثلاثين سنة تماماً كانت سرعة الطائرة ١٢٦ ميلاً في الساعة فبلغت ١٦٢ ميلاً في ١٩١٩ و ٢٢٢ ميلاً في ١٩٢٢ و ٤٤٠ في سنة ١٩٣٨ والرحلة الجوية الآن بين شمالى أميركا وانكلترا لا تستغرق أكثر من يومين على الأكثر ، والرحلة من القاهرة إلى واشنطن لا تستغرق أكثر من أربعة أيام إذا أحسن تنسيق مراحل السفر .

وسرعة الرحلة ، إنما هي ناحية واحدة من عالم وحدته منتجات الصناعة وآيات العلم ، ويساوقها بل يفوقها التقدم العظيم

في الاتصال الذهني من طريق المحادثات والاذاعة ونقل الصور والمرئيات . فالمرء في هذا العصر لا يكتفى بتناول أخباره وآرائه من الصحف المطبوعة ، بل يرغب كذلك في أن يصنى إلى الملوك والرؤساء وأقطاب العمران ، في حجرته أو حتى في خيمته . وهو يعد مخاطبة من شاء في كل مكان على سطح الأرض أمراً مألوفاً . ولكنه قلما يفكر ، حين يدير مفتاح المذياع ، أو يرفع سماعة التلفون ، في أن في هذا الجهاز عنصر الكروم من روديزيا أو روسيا أو تركيا ، وعنصر الكوبلت من الكونجو البلجيكي ، والنيكل من كندا والأنتيمون من الصين أو البلجيك أو المكسيك ، والقصدير من جزائر الهند الشرقية أو بوليفيا ، والمطاط من مالايا ، والحريز من الصين أو اليابان ، والميناء من زيلندا الجديدة ، والقنب من الفيلبين أو الهند . وإذا كان يعيش في مدينة كبيرة ، فإنه لا يفرغ طوال نهاره وليله من الاستمتاع بأشياء ذات منفعة أو ذات جمال ، مردها إلى أنه عضو في مجتمع تتعدى حدوده الجبال والبحار . وهو مجتمع يشمل نظام اقتصادي يتيح للناس وللأشياء وللأفكار ، الانتقال في إبان السلام ، انتقالاً حرّاً سريعاً وبغير نفقة تذكر ، وهو نظام يضيق ذرعاً

بالحدود والقيود الضيقة ، وهى ترهقه وتحد من نموه ونفعه .
والخطر يحيق بما يعدُّ عناصر الحياة المتحضرة فى هذا العصر ،
لأن الناس ينعمون بثمار هذا النظام العالمى ، بغير أن يوسعوا آفاق
نظرم وفكرهم ، حتى تستشرف العالم . فهم يستمتعون بثمار الوحدة
العالمية فى الاقتصاد والصناعة والعلم ، ولكنهم يحتفظون فى صميم
قلوبهم وعقولهم بنزعتهم الوطنية الضيقة فيؤيدون مشروعات
الرخاء القومى ، والسلامة القومية ، والتوسع القومى ، معتقدين
أنهم بذلك أدنى إلى التمتع وحسن الحال . وليس لباحث اجتماعى
أن ينكر عليهم حق الاختيار ، ولكنَّ له ، بل عليه أن يبصِّر
بعواقبه .

وأخطر عواقبه فوضى عالمية ، تتنافى وأصول العمران الحديث
الذى وحدته آيات الصناعة والعلم ، وقد لا يمضى جيلٌ آخر من
الزمان قبل أن تحسم المسألة . وإذا دعى الناس إلى الاختيار ،
بين الفوضى والنظام اختاروا النظام حتماً . ولكن ما لا يؤثره
العقل والرشد بغير اضطراب وعلى أساس من التعاون ، قد يفرض
فرضاً بحمد سيف يسايره قلم الداعية المسموم وسوط المُرهب .
فالمسألة التى يواجهها العالم الآن ، ليست : هل تحقق الوحدة

العالمية ، فتحقيقها مفروغ منه . بل : من يحققها ؟ وهناك فريقان يتنازعان هذا الشرف . أحدهما ينوى — إذا أُتيح له — توحيدها بالقوة والتحكم . والآخر بالتعاون . ولا يلوح الآن ، أن الفريق الأول سيمكن مما يريد هذه المرة . ولكن هل يمضى الفريق الثانى على ضوء العقل وهديه إلى نهاية المسير ؟ فقد أُتيحت الفرصة لهذا الفريق بعد الحرب العالمية الأولى ، فضُيِّعت . ولعل الذين أُتيحت لهم الفرصة ، لم يكونوا خليقين بها . وشرٌّ هزيمتهم لم يكن منشؤه مما أصيبوا به من ويلات القتال ورزاياه مع فداحتها ، بل مما نشأ عن وهم مسيطر على بعضهم وهو أن السلامة والرخاء يتجزآن . فإذا كانت محن السلام المسلح فى الفترة التى سبقت نشوب هذه الحرب ، ومحن هذه الحرب فى جميع مراحلها ، قد أقنعت الشعوب وقادتها ، بأن سلامة كل دولة جزء لا ينفصل عن سلامة كل دولة أخرى ، وبأن رخاء كل دولة جزء من رخاء الدول جميعاً ، وبأن لا خيار بين الوحدة والفوضى ، ولا حالة متوسطة بين الوحدة بالتعاون والوحدة بالتحكم ، فقد يكون فى هذا الإدراك منجى للإنسانية من الانسياق ثانية الى مذبح المريح

ليس هذا الكتاب تاريخاً للحرب العالمية الثانية ولا هو بحث واف في مقدماتها ، ولكن ما فيه لا ينفصل عن أصولها وعواقبها ، وهي جميعاً من المسائل التي تهم بل يجب أن تهم كل مثقف وكل مثقفة . وكثير مما فيه ، من الآراء المتداولة التي تقع عليها في المراجع وفي مناقشة أصحاب الرأي . فليس في صفحة من صفحاته إسناد ، ولكنني أرى وجوب الإشارة إلى المؤرخين برنتن (جامعة هارفرد) ويول (مجلس الشؤون الخارجية) ونفنز (جامعة كولومبيا) ولاسكي (جامعة لندن) وشومان (كلية وليرز) وروشنج ، فقد أفدت منهم واستندت اليهم في غير صفحة واحدة من صفحاته .

اقرأ

سلسلة كتب شهرية للجيب يشترك في تأليفها
أشهر الكتاب في مصر وسائر البلاد العربية
تصدرها مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر

- | | | |
|---|--------------|---------------------------|
| ١ | أحلام شهرزاد | للدكتور طه حسين بك |
| ٢ | شاعر الغزل | للأستاذ عباس محمود العقاد |
| ٣ | مذبح المريخ | للأستاذ فؤاد صروف |

التمن بالنسخة

في مصر
في السودان

٥٠ مليما
٥٥ مليما

في سوريا
في العراق

في فلسطين وشرق الأردن ٦٠ م

Bibliotheca Alexandrina



0695581



الكتاب التالي للاستاذ ابراهيم عبد القادر المازني يظهر في ابريل ١٩٤٣